الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي.

أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

2012-1970

– دراسة قياسية تحليلية–

من إعداد الطالبة:

عراب سمية

تحت إشراف:

أ.د .بن بوزيان محمد

أعضاء اللجنة المناقشة:

د بزاوية محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د. بن لدغم فتحي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. شكوري سيدي محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2014-2015

شكر وعرفان

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد :

فالتزاماً بقوله تعالى:**{لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ}** أتوجه بالشكر إلى الله تعالى الذي من علي بإتمام هذه الرسالة التي أسأله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

وعليه لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف: بن بوزيان محمد الذي أنار دربي بنصائحه وتوجيهاته القيمة، وإلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع وبالخصوص الأستاذ: شكوري سيدي محمد.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وبالتالي إثراءها من كل جوانبها.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- من قال الله سبحانه وتعالى:" واخفض لهما جناح الذل والرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

- والدي الكريمين-

- إخوتي وأختي وذويهم.

- كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم المساعدة ولو بكلمة طيبة مشجعة في انجاز هذا البحث.

سمية

فـهرس المحتـويات

الإهداء	
شكر وعرفان	
الفهرس العام	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة العامة.....	أ
الفصـل الأول : محددات سعر البترول وتطوراته في ظل الأزمات النفطية	
مقدمة الفصل.....	02
المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية.....	03
المطلب الأول: الطاقة وأهميتها الاقتصادية.....	03
المطلب الثاني: اقتصاديات الأسعار والصناعة النفطية.....	09
المطلب الثالث: أسعار البترول في أسواق النفط العالمية.....	16
المبحث الثاني: محددات أسعار البترول في أسواق النفط العالمية.....	31
المطلب الأول:قوى العرض والطلب على البترول في السوق العالمية.....	32
المطلب الثاني: دور منظمات الطاقة العالمية في تحديد أسعار النفط.....	46
المطلب الثالث: تكاليف الصناعة البترولية.....	56
المبحث الثالث: الأسواق النفطية العالمية وأزماتها.....	58
المطلب الأول: ماهية السوق النفطية.....	58
المطلب الثاني: الأزمات النفطية الكبرى.....	63
المطلب الثالث: أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد العالمي.....	75
خاتمة الفصل.....	80
الفصـل الثاني:أثر تغيرات أسعار البترول العالمية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	
مقدمة الفصل.....	82

المبحث الأول: مكانة الاقتصاد النفطي الجزائري وتطوره.....	83
المطلب الأول: المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر.....	83
المطلب الثاني: الإمكانات النفطية الجزائرية.....	96
المطلب الثالث: دور الصناعة النفطية في الاقتصاد الجزائري.....	113
المبحث الثاني: أثر تغير أسعار البترول العالمية على المؤشرات الكلية بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....	128
المطلب الأول: السياسات التنموية في الجزائر للفترة 1962-2014.....	128
المطلب الثاني: أثر ايرادات قطاع المحروقات على ميزانية الدولة والميزان التجاري.....	134
المطلب الثالث: أثر التغير في ايرادات قطاع المحروقات على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.....	140
المبحث الثالث: التحديات والتوجهات الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الجزائر.....	153
المطلب الأول: تحديات قطاع المحروقات في الجزائر.....	153
المطلب الثاني: الأسس والتوجهات الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الجزائر.....	158
خاتمة الفصل.....	166
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري	
مقدمة الفصل.....	168
المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي.....	169
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.....	169
المطلب الثاني: تحليل السلاسل الزمنية.....	175
المطلب الثالث: اختبارات التكامل المشترك بطريقة جوهانسن "*Johanson*" ونموذج تصحيح الخطأ (*Error Correction Models*، *ECM*.....	183
المطلب الرابع: اختبارات السببية."*Causality Test*".....	187
المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الجزائري.....	189
المطلب الأول: التحليل الوصفي للبيانات.....	189

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.....	191
المطلب الثالث: اختبارات السببية ودوال الاستجابة لصدمات أسعر البترول.....	205
المطلب الرابع: التقييم الاقتصادي للنتائج.....	208
خـاتمة الفـصل.....	211
الخـاتمة العـامة.....	213
قـائمة المـراجع.....	216
المـلاحق.....	226
الملخص	

قائمة الجداول

جداول الفصل الأول	
الجدول (1-1): النمو في الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2001-2005.	08
الجدول (1-2): تطور الأسعار المعلنة للنفط العربي والنفط الأمريكي للفترة 1945-1960.	24
الجدول (1-3): الأسعار المعلنة للنفط العربي الخفيف للفترة (أوت 1970- يناير 1974).	27
الجدول (1-4): أسعار النفط الخام للفترة 1973-2012.	31
الجدول (1-5): ترتيب دول العالم في الإنتاج والتصدير النفطي لسنة 2011.	33
الجدول (1-6): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2007-2011.	36
الجدول(1-7): توقعات الطلب العالمي على النفط لسنوات 1995-2020.	42
الجدول (1-8): الدول العشر الأوائل من حيث حجم الاحتياطات المثبتة (يناير 2005).	44
الجدول (1-9): احتياطي النفط عربيا وعالميا 2007-2011.	45
الجدول(1-10): العائدات البترولية للأقطار الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية 1970-1975.	66
الجدول(1-11):تطور أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية 1975-1980.	67
الجدول(1-12): متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وبعض الخامات العربية 2000-2004.	68
الجدول(1-13): متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وغرب تكساس وبعض الخامات العربية 2004-2008	70
الجدول(1-14): تطور أسعار البترول 1985-1990.	73
الجدول(1-15): النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية 1997-2000.	74
جداول الفصل الثاني	
الجدول(2-1): أهم الحقول الجزائرية النفطية المكتشفة قبل الاستقلال.	85
الجدول(2-2): أهم الحقول الجزائرية النفطية المكتشفة في الفترة 1957-1971.	90

الجدول (2-3): تطور الاحتياطي المؤكد للنفط الجزائري للفترة 1970-2012.	98
الجدول (2-4): تطور الاحتياطي للغاز الطبيعي للجزائر للفترة 1973- 2012.	101
الجدول (2-5): تطور إنتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة 1971-2012.	104
الجدول (2-6):تطور إنتاج المكثفات في الجزائر 1996-2005.	105
الجدول (2-7): تطور إنتاج الغاز الطبيعي (المسوق وغير المسوق) في الجزائر 1995-2012.	106
الجدول (2-8): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري.	109
الجدول (2-9): تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوربا الغربية.	111
الجدول (2-10): نسبة إنتاج قطاع المحروقات من الإنتاج الخام الوطني الجزائري 2000– 2010.	114
الجدول (2-11): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة للجزائر2000 – 2010.	116
الجدول(2-12): تطور إيرادات الجباية النفطية للفترة 2000-2012.	118
الجدول (2-13): تطور إيرادات الجباية النفطية والنفقات العامة للفترة 1986-2010.	121
الجدول (2-14): بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999-2007.	133
الجدول (2-15): تطور وضعية الميزانية العامة في الفترة 1999-2013.	137
الجدول (2-16): تطور وضعية الميزان التجاري في الفترة 1999-2007.	140
الجدول (2-17): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي.	146
الجدول (2-18): تطور رأس المال والعمالة 1970-2005.	149
الجدول (2-19): تطور التسجيل في التعليم بمختلف أطواره.	152
الجدول (2-20): تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2005-2013.	156
جداول الفصل الثالث	
الجدول(3-1): نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة سعر النفط.	192
الجدول(3-2): نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة سعر النفط.	193

الجدول(3-3): نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة الصادرات.	194
الجدول(3-4): نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة سعر الصادرات.	195
الجدول(3-5): نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام.	196
الجدول (3-6): نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام.	197
الجدول (3-7): نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة النفقات العمامة.	198
الجدول (3-8): نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة النفقات العامة.	199
الجدول (3-9): اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول.	200
الجدول (3-10): اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول.	200
الجدول (3-11): اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول.	200
الجدول(3-12): اختبار استقرارية سلسلة البواقي.	201
الجدول (3-13): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.	203
الجدول (3-14): تقدير نموذج تصحيح الخطأ.	204
الجدول (3-15): اختبار سببية Granger.	205

قـائمة الأشكـال

الشكل(1-1): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط 2001-2005.	09
الشكل(1-2): توزيع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2007-2011.	37
الشكل (2-1): التوزيع الجغرافي النسبي لاحتياطي المحروقات بالجزائر سنة 2004.	102
الشكل (2-2): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة للجزائر سنة 2008.	117
الشكل (2-3): صادرات الجزائر من النفط الخام 2000-2012.	124
الشكل (2-4): صادرات الجزائر من المشتقات النفطية 2000-2012.	126
الشكل (2-5): عوائد صادرات الجزائر من النفط الخام في الفترة 2000-2010.	127
الشكل (2-6): أهم القطاعات المكونة للقيمة المضافة سنة 2012.	148
الشكل (3-1): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.	175
الشكل(3-2): وصف متغيرات الدراسة.	190
الشكل(3-3): استجابة متغيرات الاقتصاد الكلي لصدمة أسعار البترول.	207

المقدمة العامة

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ الستينات، منذ اكتشافه في ولاية بنسلفينيا وحتى نهاية المرحلة الأمريكية للبترول سنة **1911** كان دوره محدودا في النمو الاقتصادي بسبب انحصار إنتاجه واستخدامه داخل الولايات المتحدة، لكن بعد هذه المرحلة بدأ دور المصادر التقليدية للطاقة كالفحم الحجري في التراجع لصالح الوقود المعدني، النفط والغاز، إلى أن جرى التحول كلية إلى النفط بعد اكتشاف خامات ضخمة على نطاق واسع عبر العالم خاصة منها تلك الموجودة في الخليج العربي، شمال إفريقيا و روسيا، إضافة إلى ذلك أثبت النفط أنه أقل مصادر الطاقة تكلفة وبالتالي أصبح مادة حيوية وأساسية للصناعة و التجارة الدولية، إذ يؤثر جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الدور الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

ومن ثم يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني، وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 95% في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح حسب السنوات بين 60 و 75% وفي الناتج الداخلي الخام بحوالي 30%. غير أن هذه الثروة كانت حكرا على الشركات الأجنبية والفرنسية خصوصا، مما أورث الجزائر اقتصادا هشا ومتدهورا دفع بالجزائر إلى العمل جاهدة على استرجاع سيادتها على ثرواتها الوطنية و استغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية وذلك من خلال تأميم القطاع سنة 1971، وانطلقت الجزائر في سياسة طاقوية حكيمة وبنت صناعة نفطية وغازية رائدة، بحيث احتلت مراتب متقدمة على المستوى العالمي.

وكما هو ملاحظ خلال السنوات الماضية أن سوق المحروقات يتميز بعدم الاستقرارية بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، مما ينعكس سلبا على أسعار الغاز الطبيعي بسبب ارتباط هياكل أنظمتهما التسعيرية. حيث شهد سوق البترول منذ سنة 1970

إلى يومنا هذا على الأقل 5 أزمات سعرية، آخرها أزمة 2008 حيث شهدت أسعار النفط ارتفاع غير مسبوق تجاوز 140 دولار للبرميل (جويلية 2008).

حيث يرجع عدم ثبات أسعار النفط إلى عدة أسباب وعوامل خارجية تتعلق بالنمو الاقتصادي وما يترتب عليه من زيادة الطلب، وعوامل ترتبط بالعرض، بالإضافة إلى أسباب غير اقتصادية كالأسباب السياسية والأمنية المؤثرة على السعر العالمي النهائي للنفط، والأسباب الطبيعية الناتجة عن الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى تدمير المنشآت النفطية ومحطات التكرير، مثل حدوث زلازل أو براكين. وبالتالي نستطيع القول أن كل اضطراب يشهده سوق البترول سيؤدي بالضرورة إلى انعكاسات سلبية على المؤشرات الكلية لاقتصاد الدول.

وباعتبار الجزائر عضو في منظمة OPEC بالنظر إلى اقتصادها القائم على تصدير سلعة منفردة وهي النفط، نجد أن تقلبات أسعار هذه الأخيرة تقود إلى أضرار بعيدة المدى، نظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية في الجزائر وتمويل الاستثمار في المجال النفطي، وتطوير ما هو قائم فيه لمواكبة متطلبات التنمية.

❖ **الإشكالية:**

إن التطورات التي عرفتها السوق النفطية العالمية كانت لها أثر كبير على المتغيرات الكلية لاقتصاد دول العالم عامة، والجزائر خاصة.من خلال ما سبق يمكن صياغة جوهر إشكالية الدراسة بالشكل التالي:

ما هو أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد الجزائري؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ما هي الأسباب والعوامل التي تتحكم في تحديد أسعار البترول وتقلباتها في السوق العالمية؟
- ما هي أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد الجزائري التي تستجيب لصدمات أسعار النفط؟
- ما طبيعة التأثير الذي يحدثه التغير في أسعار البترول العالمية على اقتصاد الجزائر ؟

– هل تصلح النماذج القياسية الحديثة لقياس أثر العلاقة بين سعر البترول و مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى؟

❖ **الفرضيات:**

للإجابة عن هذه التساؤلات حاولنا وضع بعض الفرضيات التالية:

– تتحدد أسعار البترول في سوق النفط العالمية من خلال العلاقة بيت ثلاثة أطراف رئيسية هي الشركات البترولية العالمية، البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة وترتبط طرق تسعيرها إلى عوامل جيولوجية بحتة، باعتبار أن الدول النفطية الكبرى وصلت إلى ذروة طاقتها الإنتاجية ولا تتوافر لها احتياطات جديدة يمكن استغلالها، إضافة إلى أسباب اقتصادية وميكنيزمات العرض والطلب، بالإضافة إلى ما يسمى بـ «الأيادي الخفية» في الأسواق التي تنتهز هذه الفرص لتحقيق مكاسب مالية خيالية كالمضاربين مثلا، فضلا عن العوامل الجيوسياسية كأعمال التخريب والحروب الأهلية.

– من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تستجيب لتقلبات أسعار البترول في الجزائر هي الناتج المحلي الإجمالي GDP، النفقات العامة Gov والصادرات خارج البترول x.

– إن ارتفاع السعر أو التوسع في نشاط الإنتاج لقطاع المحروقات في الجزائر لا يساهم بالضرورة في ازدهار الإنتاج في القطاعات الأخرى والتحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية والمستوى المعيشي للأفراد، فهذا يستدعي وضع سياسات اقتصادية مناسبة لتحويل ريع المحروقات إلى أصول إنتاجية بديلة يمكنها أن تشكل دخلا دائما للبلد، كما أن تنويع الصادرات الجزائرية أمر ضروري وحل واقي من أي أزمات نفطية نابعة من الانخفاض الحاد في أسعار النفط، الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على الواقع الاقتصادي بسبب نقص عائدات الدولة من الصادرات البترولية، وعدم توفر موارد أخرى لتمويل النفقات العمومية.

– إن اختبارات التكامل المتزامن والعلاقة السببية هي النماذج القياسية المثلى لدراسة مدى تأثير صدمات أسعار البترول المؤشرات الاقتصادية الكلية.

❖ دوافع اختيار الموضوع:

لقد ساهمت عدة عوامل في تكوين اهتمامنا ودفعتنا إلى اعتبار هذا الموضوع نذكر منها:

- رغبتنا الشخصية في معالجة موضوع على مستوى الاقتصاد الكلي، خاصة وأن موضوع النفط يعتبر عالما معقدا له العديد من الجوانب المختلفة في الشكل والمضمون.
- الاهتمام الذي توليه أي دولة خاصة الجزائر لقطاع المحروقات، لكونه يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني لما له من تأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- يعتر الهدف من دراسة الموضوع استقراء للواقع الذي تعيشه الجزائر.
- كون مختلف الدراسات أوضحت أن اعتماد الجزائر على المحروقات بلغ نسبا لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام في كثير من دول العالم بحجم هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة.
- سد النقص في مجال الدراسات القياسية التي تعالج هذا الموضوع.

❖ أهداف الدراسة:

- تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين أسعار البترول ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.
- معرفة مدى تطابق نتائج النماذج القياسية مع الواقع الاقتصادي المعاش.

❖ منهج البحث:

بناء ا على التساؤلات والفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات

والبيانات المرتبطة بموضوع بحثنا، إضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري وتغيرات أسعار النفط.

❖ **الدراسات السابقة:**

إن موضوع النفط له أهمية بالغة الأمر الذي أدى إلى تناوله من طرف العديد من الباحثين الاقتصاديين نذكر من بينهم:

1- أطروحة دكتوراه للأستاذ شكوري سيدي محمد بعنوان:" **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–**"، جامعة تلمسان سنة 2012/2011، بحيث حاول معرفة ما إن كان الاقتصاد الجزائري يعاني من نقمة الموارد الطبيعية بما سمي بالمرض الهولندي، إضافة إلى إيجاد أهمية تقلبات أسعار البترول في تفسير الأداء الضعيف للاقتصاد الجزائري وعدم تنوعه.

وقد توصل إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي، لاسيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، كما توصل كذالك إلى أن ريع النفط ساهم في انتشار ظاهرة الفساد والبيروقراطية وعرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية وتنويع الاقتصاد الجزائري، كما بينت النتائج التطبيقية أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر، وأن له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وهذا ما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر.

2- مقال مقدم من طرف عبد الرؤوف عبادة وعبد الغفار غطاس بعنوان:" **أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008"**، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، حيث تناول تحليل أثر التغيرات في سعر النفط على النمو الاقتصادي الجزائري ثم على حجم الاستثمار وبالتالي على معدل البطالة في الجزائر، حيث اتضح أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية وما تبعه من تغيرات في سعر النفط، والنتيجة التي خرجت بها الدراسة هي وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ومتغيرات الدراسة حيث أن: ارتفاع

سعر النفط يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ومن ثم ارتفاع حجم الاستثمار وارتفاع نسبة التشغيل وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

3- مقال لـ Olivier J.Blanchard & Jord Gali بعنوان:

" **The macroeconomic Effects of oil shocks 1970-2000** " ، جامعة شيكاغو، سنة 2010، تتضمن دراسة قياسية لأثر تقلبات البترول على عدة متغيرات كلية.

4- Dr Oukaci Kamalm, **L'impact d'un choc des prix du pétrole sur l'économie algérienne**, université de Béjaia, 2012 :

أبرزت هذه الدراسة بوضوح أهمية أسعار النفط في نمو الاقتصاد الجزائري، وبينت النتائج أن ميزانية الدولة والاستثمار تعاني بشدة من آثار الأزمة المالية هذا ما يوضحه تماما الواقع الاقتصادي المرصود، كذلك يمكن لهذه النتائج تسليط الضوء على نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد الجزائري الذي يبقى موجها بقوة نحو استغلال المواد الخام غير المصنعة.

5- James D. Hamilton Oil and the Macroeconomy since World War2 University of Virginia, 1983 :

حيث تناول هاملتون استقرارية علاقة الانحدار بين متغيرات أسعار النفط الاسمي ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى العلاقة السببية بين تغيرات أسعار النفط والمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1948-1980، حيث توصل أن ارتفاع أسعار البترول له مكانة هامة في أداء الاقتصاد الكلي لدول الأوبك.

❖ صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجازنا لهذه الدراسة والتي عادة ما يتعرض لها أي باحث في مساره العلمي، هي تلك المتمثلة في صعوبة الربط بين نتائج الجانب التطبيقي وما هو متعارف عليه نظريا، مع عدم القدرة على استخدام وتوظيف الطرق الإحصائية بالشكل الأمثل نظرا لعدم توفر البيانات اللازمة لإعطاء نتائج دقيقة. ضف إلى ذلك ندرة المراجع المتعلقة بتأثير أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة تلك المتعلقة بالجزائر.

❖ **محتويات الدراسة:**

تعتمد أغلب الدراسات العلمية الحديثة على اتجاهين، الأول اقتصادي نظري نحاول من خلاله معرفة مدى تأثر مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر بتغيرات أسعار البترول العالمية، انطلاقا من التحليلات الفكرية لأهم المدارس فيما يخص هذه الظاهرة، أما الثاني تطبيقي نحاول فيه بناء نموذج قياسي رياضي انطلاقا من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي من أجل معرفة حجم الأثر الناجم عن أسعار النفط.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث يحتوي كل فصل على ما يلي:

الفصل الأول: والمتمثل في محددات سعر البترول وتطوراته في ظل الأزمات النفطية، في هذا الفصل قمنا بالتعريف بالاقتصاديات والصناعة النفطية حيث تطرقنا إلى أهم العوامل المؤثرة على أسعار البترول في الأسواق العالمية، بما فيها قوى العرض والطلب ومنظمات الطاقة العالمية وغيرها. كما قمنا بإبراز أهم الأزمات التي تعرضت لها أسواق النفط ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني: أما هذا الفصل والمتعلق بأثر تغيرات أسعار البترول العالمية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، تطرقنا من خلاله إلى مكانة الاقتصاد النفطي الجزائري في ظل السياسات التنموية من 1962 إلى يومنا هذا، كما حاولنا إبراز أهم الآثار الناجمة عن التغير في أسعار البترول على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالمديونية الخارجية معدلات التضخم ، أسعار الصرف، الكتلة النقدية، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدلات النمو وغيرها، وفي الأخير قمنا بإدراج أهم التحديات التي يواجهها قطاع المحروقات الجزائري والاستراتيجيات المتبعة لذلك.

الفصل الثالث: في هذا الفصل قمنا بالتعريف بالاقتصاد القياسي ومنهجية البحث فيه، إضافة إلى أنواع المشاكل الإحصائية وطرق معالجتها، كما أبرزنا أهم الاختبارات المعتمدة في تحليل السلاسل الزمنية من استقرارية، تكامل متزامن، نماذج تصحيح الخطأ واختبارات السببية، بعد ذلك حاولنا تكوين ثلاث نماذج قياسية لأثر أسعار البترول على كل من الناتج الداخلي الخام GDP، الصادرات خارج المحروقات X والنفقات العامة Gov، حيث قمنا بتحليل كل نموذج على حدا باستخدام الاختبارات القياسية الضرورية لهذا الغرض، وذلك عن طريق برنامج Eviews.

الفصـل الأول

محددات سعر البترول وتطوراته في ظل الأزمات النفطية

خطة الفصل

مقدمة الفصل

المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية.

المطلب الأول: الطاقة وأهميتها الاقتصادية.

المطلب الثاني: اقتصاديات الأسعار والصناعة النفطية.

المطلب الثالث: أسعار البترول في أسواق النفط العالمية.

المبحث الثاني: محددات أسعار البترول في أسواق النفط العالمية.

المطلب الأول:قوى العرض والطلب على البترول في السوق العالمية.

المطلب الثاني: دور منظمات الطاقة العالمية في تحديد أسعار النفط.

المطلب الثالث: تكاليف الصناعة البترولية.

المبحث الثالث: الأسواق النفطية العالمية وأزماتها.

المطلب الأول: ماهية السوق النفطية.

المطلب الثاني: الأزمات النفطية الكبرى.

المطلب الثالث:أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد العالمي.

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل:

في عصرنا الحديث، حظي النفط خاصة كمصدر أساسي للطاقة من بين المصادر الأخرى بأهمية بالغة لم ينلها أي منتوج آخر طوال القرن العشرين، وقد دخلت البشرية القرن الحادي والعشرين ولا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، بل تعمقت مكانته كسلعة اقتصادية ومادة إستراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، وأصبح للنفط في الوقت الراهن الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي، وفي تحريك وقائع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية من الطاقة التي يفرضها التطور الاقتصادي الاجتماعي والنمو الديمغرافي.

حيث يتأثر البترول بعدة عوامل في السوق العالمية البترولية، فبعدما كانت الشركات تسيطر سيطرة كاملة على هذه السوق قبل عقد السبعينات لصالح الدول الصناعية المستهلكة، أصبحت الدول تساهم في تحديد سعر البترول حتى يتسنى لها استغلال ثرواتها النفطية، فبظهور منظمة OPEC أصبحت الدول المنتجة تطالب بحقوقها لحماية مواردها البترولية، وهو ما أوجد لها مكانة في السوق العالمية.

كما عرفت أسعار البترول تقلبات حادة وتحولات جذرية في الأسواق النفطية العالمية، حيث كان للأزمات السعرية دورا بارزا في هذه الصناعة، حتى أصبح الاقتصاد العالمي يعاني من أزمات نفطية متكررة و متقاربة نسبيا، وذلك راجع في غالب الأحيان إلى العوامل المؤثرة في تحديد الأسعار البترولية، إضافة إلى الأزمات المالية العالمية التي كان لها أثر واضح على معظم الأسواق النفطية.

بناء على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل المتمثل في محددات سعر البترول وتطوراته في ظل الأزمات النفطية إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية.**
- **المبحث الثاني: محددات أسعار البترول في أسواق النفط العالمية.**
- **المبحث الثالث: الأسواق النفطية** في عصرنا الحديث

المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية.

يعتبر البترول مادة حيوية وأساسية لصناعة التجارة الدولية، إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة عامة حول الصناعة النفطية وأهميتها الاقتصادية، إضافة إلى تطور أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: الطاقة وأهميتها الاقتصادية.

تمثل الطاقة إحدى المراكز الأساسية للتطور الصناعي والتكنولوجي الذي يعرفه العالم اليوم، بل أصبح مقدار ما يستهلكه الفرد من الطاقة في بلد ما مقياسا للنمو الاقتصادي وانعكاسا لمستوى التنمية التي حققها هذا البلد. وقد اقترنت الثورة الصناعية باستخدام الآلة التي لا بد لها من طاقة محركة، وتمكن الإنسان من توفيرها من خلال الطاقة الأحفورية التي وهبته إياها الطبيعة من فحم وبترول وغيرهما، على درجة أصبحت هذه المصادر المحرك الأساسي لعجلة الحياة في مختلف مجالاتها.

الفرع الأول: مفهوم الطاقة ومصادرها.

أولا: مفهوم الطاقة.

الطاقة هي كلمة ذات أصل لاتيني "Energia" ويوناني "Energeia " وهي تعني قوى فيزيائية تسمح بالحركة.

أما اصطلاحا فيمكن استعراض التعاريف الموالية:

– "الطاقة مصطلح علمي يعني ترشيد وتنظيم العمليات القاعدية على الطبيعة ولا نستطيع ملاحظتها أو قياسها مباشرة إنما ندرس تأثيرها على المواد".[1]

– "الطاقة هي التي تحرك الآلات التي نستعملها في الحياة اليومية، ولكي تقوم بعمل شاق في مكاننا من أجل الحصول على الراحة اللازمة: التدفئة، الإنارة، التبريد.....الخ".[2]

[1] Lucien Marlot, Dictionnaire de l’energie, centre Buref, Paris, 1979, p55.
[2] Chems Eddine Chitour , L’energie, Les enjeux de l’an 2000, OPU, Alger, 1994, p32.

أو هي: " القدرة على انجاز عمل وهي تظهر في أشكال مختلفة مثل الطاقة الحركية أو الكامنة أو على شكل حرارة أو عمل ميكانيكي أو طاقة كهربائية أو طاقة التفاعلات الكيميائية....الخ".[1]

من خلال التعاريف يمكن استنباط تعريف شامل للطاقة:" هي الوسيلة الرئيسة التي يعتمدها الإنسان لتحقيق عالم أفضل وراحة أكبر ورفاه أمثل، كما أنها تعتبر المفتاح الرئيسي لنمو الحضارة الإنسانية على امتداد الحقب التاريخية لحياة الإنسان على الأرض هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر عاملا من عوامل الإنتاج إذ يؤمن استهلاكها سير وعمل الأنشطة الاقتصادية الهامة في المجتمع مثل قطاعات الصناعة والنقل وغيرها.

ثانيا: مصادر الطاقة.

يستخدم الأفراد حسب مستوى دخلهم وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي مصادر مختلفة من الطاقة، ويمكن تقسيمها بحسب مصادرها إلى قسمين رئيسيين هما:[2]

I. مصادر الطاقة التقليدية: (Energies traditionnelles)

وهي المستخرجة من استعمال منتجات الطبيعة مثل الفحم الحطبي والمخلفات الزراعية والحيوانية وقوى الجر من الحيوان والإنسان. وبالرغم مما يظهر من بدائية هذه المصادر، إلا أن نصف سكان العالم حتى 1992 يستعمل حصريا هذا النوع من الطاقة، وبسبب عدم قدرة المناطق الريفية الحصول على الطاقة الحديثة التي تشبع حاجياتها، فإنها تلجأ إلى تعويضها باستهلاك المنتجات الغابية، وهذا ما يجعل توفر واستهلاك الطاقة لديها متعلق بتوفر الغابات التي هي آخذة في التراجع سنة بعد أخرى.

إن الاعتماد في النشاط الزراعي على الطاقة من قوى الحيوان أو الإنسان دور كبير في المناطق الريفية للدول المتخلفة، ولكنها أخذت هي الأخرى تترك مكانها تدريجيا للآلة من أجل تحسين إنتاجية العمل الزراعي الذي توفره التكنولوجيا المتطورة، كما أن مصير المصادر التقليدية خاصة الغابية منها محكوم عليه:[3]

- إما بالزوال وذلك بالقطع الجائر للأشجار، لأن معدل إعادة التشجير لا يتعدى 1% مما يقطع من الغابات في العالم.

- وإما ستصبح صعبة التسيير والتحكم حتى تستطيع ضمان توفرها الدائم.

[1] الطاقة وسلامة البيئة، ترجمة بسام حمود، المركز العربي للتدريب والترجمة والتأليف، دمشق 2000، ص13.

[2] Abdelhamid Medfouni, L'économie industrielle dans la filière gaz naturel dans les pays sous-développés,Thèse présentée pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'état en sciences économiques, Université de Constantine ,2002 ,p 7.

[3] Op.cit, p 9.

هذه الأنواع من الطاقة هي طاقات تقليدية ومتجددة لها مكانتها الأساسية في البلدان المتخلفة، تعينها على توفير الضروري من الطاقة اللازمة للسكان، وهي وإن كانت بدائية ولا تلبي متطلباتهم بالقدر الكافي لكنها في المقابل لا تخضع لعراقيل التمويل والتكنولوجيا المتطورة كما هو الحال بالنسبة لمصادر الطاقة الحديثة.

II. مصادر الطاقة الحديثة: (Energies modernes)

تشمل الطاقة الحديثة مجموعة من المصادر منها:[1]

– **مصادر الطاقة غير المتجددة أي الناضبة**: Non-renouvelables وتسمى أيضا الأحفورية Fossiles وهي الفحم الحجري والبترول والغاز، وكذا الطاقة النووية من خامات اليورانيوم.

– **مصادر الطاقة المتجددة:** renouvelables وهي المنتجة من مصادر طبيعية متجددة باستمرار (غير ناضبة) كالطاقة الشمسية وطاقة من حركة الرياح والقوى الهيدرومائية والطاقة الجيوحرارية والطاقة Géothermique المستخرجة من المنتجات الزراعية وغيرها.

إن جميع أنواع الطاقة الحديثة سواء الناضبة أو المتجددة، تشترك كلها في كونها بحاجة إلى استعمال قدر من التكنولوجيا من أجل توفيرها والاستفادة منها، ويبقى الرهان هو في كيفية الحصول على واحدة أو أكثر من هذه الأنواع الحديثة من الطاقات والتكاليف اللازمة لها والمزايا التي توفرها.

الفرع الثاني: أهمية البترول واستعمالاته.

يعود اكتشاف البترول الى عام 1859 الذي تم فيه حفر أول بئر بترولي في الولايات المتحدة الأمريكية في بنسلفانيا على يد (أدوين دريك)، وقد تطور استعمال البترول بعد ذلك وخصوصا بعد أن تم اختراع آلة الاحتراق الداخلي في عام 1908، وأصبح البترول يستعمل لتسيير السيارات، وانتشرت تلك المحركات بسرعة فائقة.
وبدخول العقد الثاني من القرن العشرين خطا الإنسان بالبترول ليدخل به عالما جديدا في القوة والسيطرة، ففي صيف 1914 تحولت البحرية البريطانية بالكامل إلى البترول، مما أدى إلى تحول الحرب العالمية الأولى إلى حرب بين الإنسان والآلات بفعل البترول، هذا يرجع إلى أهمية البترول إلى درجة أن وصفه رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك بأن (كل قطرة من البترول تعادل قطرة من الدم).

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة– الجزائر، 2007-2008، ص13.

إن استخدام البترول السائل كمادة خام أولية وطبيعية قد عرف في حضارات العالم القديم منذ فجر التاريخ، وكان استغلال البترول بدائيا ومحدودا، واكتشافه وتوفره اعتمد على الصدفة والقوى الطبيعية في ظهوره على السطح. فقد عرفته جل المجتمعات القديمة تقريبا، وكان يعتقد أن لها خصائص فوق طبيعية، وذلك بمشاهدة انبعاث النفط أو الغاز المشتعل التي سميت بالنيران الخالدة les feux éternelles وكانت لهم منه استعمالات مختلفة، فقد استعملته شعوب حضارات ما بين النهرين منذ 5000 و7000 سنة لأغراض شتى، واستعمل عند الفراعنة في أغراض التحنيط وطلي السفن، كما استعمل عند اليونانيين لأغراض الحرب برمي السهام المشتعلة على العدو.[1]

كما يشكل النفط أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة في أوقات السلم والحرب على حد سواء، إذ يدخل في إنتاج حوالي 300 ألف منتج صناعي بشكل كامل أو جزئي في الصناعات الحربية والزراعية والصحية والنسيجية والكتابية والمنزلية وتعبيد الشوارع والطرقات وغيرها، ومن أبرز هذه الصناعات: " النايلون ، الدكرون، الارلون، مبيدات الحشرات، الأسمدة الكيميائية، صناعة المركبات، الصحون، خراطيم المياه، مراهم التجميل، طاولات الحدائق، أغطية الطاولات، البرنيق، الأزهار الاصطناعية، السقوف، الستائر، احمر الشفاه، الكحل الحديث، طلاء الأظافر، الألبسة الداخلية، الإسفنج الاصطناعي، فرشاة الأسنان، الشمع، الأحواض، الغاز المستخدم في المنازل، حبر الطباعة، الإسفلت، الأفلام ... الخ ".

إضافة إلى ما سبق يمكن للدول المصدرة للنفط استخدام هذا المورد الاقتصادي كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على أي دولة من الدول في منطقة أو إقليم جغرافي معين، إلا إن هذا الاستخدام هو سلاح ذو حدين، إذ أنه يمكن استخدامه لتحقيق أهداف أو غايات محددة ضمن فترة زمنية محددة أو مفتوحة لأجل غير مسمى، فمثلا استخدم العرب سلاح النفط عام 1973 كسلاح اقتصادي وسياسي ضد الولايات المتحدة وهولندا لدعمهما السياسة الصهيونية العدوانية تجاه الوطن العربي وكان له مفعول قوي، وعلى النقيض من ذلك استخدم سلاح النفط عام 1991 كعقاب ضد العراق إثر حرب الخليج الثانية من خلال منع بيع وتصدير النفط العراقي مما ألحق أضرارا بالغة بالشعب العراقي من النواحي الاقتصادية والمعيشية الداخلية، وجمد أو شل العلاقات العراقية الخارجية مع العديد من الدول العربية أو الأجنبية.

[1] RABAH MAHIOUT, Le Pétrole algérien, ENAP, Alger, 1974, p28.

وبناء عليه فإن النفط سلاح متعدد الاستخدامات والأهداف كنعمة ونقمة في آن واحد، يمكن أن يؤثر على الدولة المصدرة أو المستوردة على حد سواء، ولكن بتبعات وآثار مختلفة ومن آن لآخر ومن دولة لأخرى .

الفرع الثالث: علاقة الطاقة بالنمو الاقتصادي.

لقد أكدت تجربة الاقتصاد العالمي الطويلة الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي العالمي ونمو استهلاك البترول، والعلاقة الطردية بين هذين المتغيرين. وعلى سبيل المثال فقد تراجعت معدلات الاستهلاك أثناء الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينيات، ثم ما أن بدأ الاقتصاد العالمي مع مطلع الألفية الجديدة في التعافي من آثار الركود الاقتصادي الذي تسببت فيه تلك الأزمة، حتى بدأ ظهور البوادر الأولى لانتعاش الطلب على البترول من جديد.

كما يلاحظ أيضا أن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤدي في مراحلها الأولى إلى الزيادة السريعة في استهلاك الطاقة وذلك بسبب إقامة صناعات متعددة وحركة التعمير وإنشاء المدن وارتفاع الدخول مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة، ولكن مع التطور الاقتصادي والاجتماعي يزداد الإقبال على السلع والخدمات التي لا يتطلب إنتاجها سوى مستويات قليلة من الطاقة وهذا يعكس في النهاية علاقة متغيرة وليس علاقة خطية ثابتة بين نمو استهلاك الطاقة ونمو الناتج المحلي.[1]

والجدول أدناه يبين العلاقة بين النمو الاقتصادي والزيادة في معدل استهلاك الطاقة على مستوى الدول الصناعية، النامية والمتحولة:

[1] حسين عبد الله، البترول العربي، دراسات اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص135 .

الجدول (1–1): النمو في الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2001-2005.

(%)

	2001	2002	2003	2004	2005
الدول الصناعية الناتج المحلي الإجمالي الطلب على النفط	1.2 0.0	1.6 0.2	1.9 1.2	3.3 1.6	2,5 0.8
الدول النامية الناتج المحلي الإجمالي الطلب على النفط	4.2 2.5	4.6 2.9	6.5 3.2	6.8 7.7	5.9 2.5
الدول المتحولة الناتج المحلي الإجمالي الطلب على النفط	6.4 2.2	5.4 (4.3)	7.9 2.2	8.4 2.2	6.0 2.1
إجمالي العالم الناتج المحلي الإجمالي الطلب على النفط	**2.4** **0.9**	**3.0** **0.8**	**4.0** **1.9**	**5.1** **3.7**	**4.4** **1.5**

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 32، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(OAPEC)، 2005، ص57.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني أنها سالبة.

الملاحظ أن العلاقة بين الأداء الاقتصادي (مقاسا بنمو الناتج المحلي الإجمالي) والطلب العالمي على النفط متناسبين طرديا، حيث يتضح بأن الانخفاض النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2005 إلى 4.4% بالمقارنة مع 5.1% عام 2004، أدى بشكل مواز إلى انخفاض النمو بين الطلب العالمي على النفط إلى 1.5% خلال عام 2005 مقارنة مع 3.7% خلال عام 2004.[1]

ولتوضيح طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط أكثر نستعرض الشكل الموالي:

[1] تقرير الأمين العام السنوي 32، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(OAPEC)، 2005، ص15.

الشكل (1-1): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط 2001-2005.

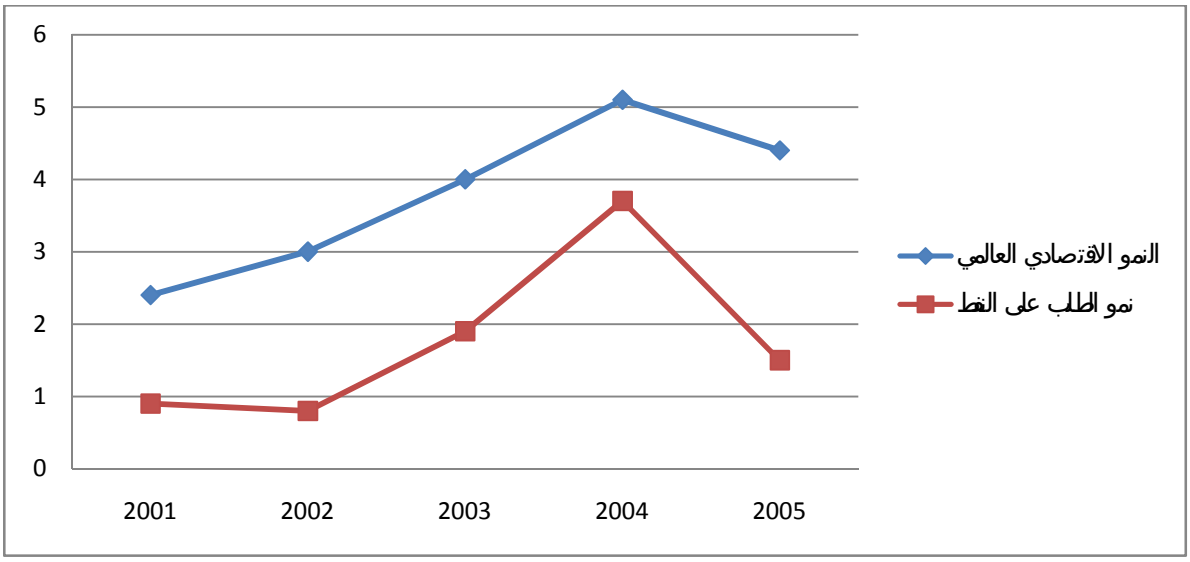

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول السابق.

ومنذ الارتفاع الكبير لأسعار البترول في بداية السبعينات، بدأ اعتبار الطاقة إلى جانب رأس المال والعمالة كأحد عوامل الإنتاج التي أصبحت لها الأهمية، ولهذا فإن للطاقة أثر كبير على خيارات إستراتيجيات التنمية وسياسات التصنيع والتكنولوجيا المعتمدة في أي دولة. وهذه الخيارات تحدد نوع الطاقة وكثافة استهلاكها، كالاعتماد على استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء في الجزائر مثلا بسبب توفر كميات كبيرة منه، أو استخدام الفحم لنفس الغرض في الصين أو الاعتماد على المصادر المائية في الدول التي لها هذه الإمكانيات أو غيرها، حيث تكون المفاضلة بين الاختيارات تبعا لمصادر الطاقة والاحتياطات المتوفرة منها لدى كل دولة.[1]

المطلب الثاني: اقتصاديات الأسعار والصناعة النفطية.

يكمن هدف اقتصاد النفط في إيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها. وهذا وفقا لمراحل النشاط الاقتصادي النفطي (من البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، التكرير والتصفية، التسويق والتوزيع، التصنيع إلى الاستهلاك النهائي للسلعة النفطية).

[1] عيسى مقليد، قطاع النفط في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سابق، ص16.

الفرع الأول: الاقتصاد النفطي.

يعتبر موضوع اقتصاديات النفط من مجالات الاقتصاد الحديثة والمعاصرة، وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية وبشكل واسع، وظهوره كمركز قوة وأهمية وتأثير الثروة النفطية في مجالات النشاط الصناعي والتجاري والطاقوي. وكذلك مجال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي. لهذا كان الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية. وكذا في العديد من الدول المتقدمة في القارة الأمريكية والأوروبية، كالمعهد الفرنسي للنفط IFP[1] بباريس فرنسا، المعهد العربي للنفط في الكويت، المعهد الأمريكي للنفط API[2]، وبعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وآثار الثروة النفطية اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا سواء على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي. وهذا ما أدى إلى إنشاء هيئات ومنظمات اقتصادية خاصة بهذه الثروة (كمنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك OPEC ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط الأوابك OAPEC ، والوكالة العالمية للطاقة AIE.

حيث أن الاقتصاد البترولي يتضمن مجموع النشاطات المتعلقة في إيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة البترولية، سواء كانت بصورة سلعة واحدة أو بصورة متنوعة ومتعددة.[3]

كما أن للاقتصاد النفطي آثار إيجابية وأخرى سلبية نوجزها في التالي:

أولا: الآثار الايجابية للاقتصاد البترولي.[4]

1- يعتبر أكبر مصدر للطاقة، حيث يتفوق الآن مع الغاز الطبيعي على المصادر الأخرى.

2- توفر مادة النفط للاقتصاد البترولي مصادر الطاقة الضرورية اللازمة للبنية الأساسية وللمشروعات الإنتاجية والخدمية.

3- إن هذه المادة توفر للاقتصاد البترولي الفائض أو رؤوس الأموال اللازمة لعملية التراكم الرأسمالي حيث تمت تسميته بالدولارات النفطية، لانجاز مشاريع التنمية.

---

[1] Institut Français du Pétrole.

[2] American Petroleum Institut.

[3] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص3.

[4] مصطفى رشدي شيحة، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي، الدار الجامعية، بيروت- لبنان، 1981، ص ص 19،20.

4- يمكن أن يساهم في نمو القطاع والإنتاج الزراعي بما تقدمه من رؤوس أموال ومنتجات مثل الأسمدة والمبيدات...الخ .

5- بسبب ارتباط الاقتصاد النفطي بالعالم الخارجي في مجال الصناعة النفطية مكنه من اكتساب خبرة في مجال الاستيراد والتصدير.

6- إن الموارد المالية البترولية المتوفرة مكنت أو عززت الاقتصاد البترولي من الاحتفاظ باستقلال نسبي في مقاومة الضغوطات السياسية والتبعية الاقتصادية.

ثانيا: الآثار السلبية للاقتصاد البترولي.[1]

1- إن الاقتصاد البترولي مثله مثل بقية الاقتصاديات الأخرى، يخضع ويتأثر بالعوامل التي تؤثر على بقية الاقتصاديات الصناعية المتقدمة (العرض، الطلب، الأزمات والصدمات السعرية).

2- التبعية الاقتصادية للاقتصاد العالمي وتأثر الاقتصاد المحلي (النظم النقدية والمالية المحلية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية،.....).

3- إن الفوائض المالية المتأتية بصورة مفاجئة نتيجة ارتفاع الأسعار ينجم عنها توظيف استثماري غير مجدي، و عم استغلالها في مشاريع التنمية المحلية ويتم استثمارها في شكل استثمارات أجنبية عن طريق الصناديق السيادية في شكل سندات وآذونات الخزينة.

4- إن استقرار الدخول البترولية يبقى على أساس العملات الأساسية التي يتم من خلالها تسوية المدفوعات الدولية، أي أن تعرض هذه العملات إلى اهتزازات وتقلبات عنيفة تخفض من قيمتها، تعرض المداخيل البترولية إلى انخفاض في قيمتها الحقيقية، مثل ما حدث في السبعينات أين انخفضت قيمة الدولار.

5- تعرض الاقتصاديات النفطية إلى ما يعرف بالتضخم المتبادل exchange inflation، والذي ساد معظم الدول بعد الحرب العالمية الثانية حتى عقد السبعينات، حيث ارتفعت أسعار السلع المستوردة من الدول الصناعية، وثبتت أسعار المواد الأولية المصدرة من الدول النامية.

[1] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص ص 21، 22.

الفرع الثاني: الصناعة النفطية.

أصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي، وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.

أولا: مفهوم وخصائص الصناعة النفطية.

تعتبر الصناعة البترولية مجموعة النشاطات والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية، بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان.[1]

إن صناعة النفط لها أهمية قصوى في الشؤون المحلية سواء للأقطار المنتجة أو المستهلكة، وكذلك تشكل أساسا للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح.[2]

من ثم فإننا يمكن أن نعرف الصناعة النفطية على أنها الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة. فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيماوية.

وإذا كان النشاط الصناعي البترولي متعدد في مراحله ومتنوع في مجالاته بصورة واسعة ومترابطة، فإن هذه الصناعة عموما لها السمات أو الخصائص التي تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الصناعية الأخرى.

ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:[3]

1- الصناعة البترولية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية.

2- إن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة البترولية تكون عالية وكبيرة مقارنة بنسبة رأس المال المتغير.

3- الصناعة البترولية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة فنيا وتكنولوجيا.

---

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص07.

[2] محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص11.

[3] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، نفس المرجع، ص 07.

4- تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي، حيث تتداخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الأخر.

5- النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصورة كبيرة على العمل المركب الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعال.

6- إن العرض والطلب على السلعة البترولية يتصفان بكون مرونتها معدومة في المدى القصير.

7- إن الصناعة النفطية تقوم في الأساس على الاحتكار في استغلال الثروة النفطية، فقد يكون احتكار ذو طابع عام من الشركات الوطنية للدولة، أو خاص في حالة احتكار التطور التقني والتكنولوجي في مجال البحث والتنقيب واستخراج النفط.

8- يتميز النشاط البترولي كذلك باحتوائه على عنصر المخاطرة، خاصة في مراحله الأولى من البحث والتنقيب.

9- -نتيجة لكون النفط مادة إستراتيجية، فان المنتجين يفضلون الاحتفاظ بحجم نفقات الإنتاج في سرية تامة مما يعني لجوء الدارسين والمهتمين بالطاقة إلى التقديرات.

ثانيا: المراحل الأساسية لصناعة البترول.[1]

تتكون صناعة البترول من أربع مراحل أساسية وهي:

1- **الاستكشاف والإنتاج:** والتي من خلالها تقوم شركات البترول باستكشاف مكامن النفط والغاز الباطنية باستخدام الآبار المحفورة التي من خلالها يتم إخراج النفط والغاز والماء من المكمن إلى سطح الأرض وفصلها عن بعضها البعض.

2- **معالجة المواد الهيدروكربونية:** في هذه المرحلة تقوم مصافي النفط الخام، ومحطات معالجة الغاز بفصل ومعالجة السوائل الهيدروكربونية والغازات ضمن منتجات متنوعة قابلة للتسويق، وقد تخضع المنتجات المكررة وسوائل الغاز الطبيعي NGL لمعالجة إضافية في المحطات لتصنيع المواد البتروكيميائية، وقد ترسل بعض هذه المواد بدورها إلى مصافي النفط الخام لمزجها أو معالجتها مع المواد الهيدروكربونية السائلة الأخرى لتصنيع منتجات مكررة متنوعة مثل الغازولين الفيول.

[1] حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2010، ص ص 35،34.

3- **النقل والتوزيع والتخزين:** والتي من خلالها يتم تحريك البترول من مناطق البئر المنتج إلى مصافي النفط الخام ومحطات معالجة الغاز، ويحرك النفط الخام عبر خط الأنابيب أو الصهاريج، أما الغاز الطبيعي يحرك عبر خط الأنابيب، ويتم نقل المنتجات المكررة والغاز الطبيعي بشكل مشابه بعدة أشكال إلى نقاط التوزيع بالمفرق مثل محطات الغازولين، وفي حالات غير عادية تقوم المناطق الإفريقية والمحيط الهادي الجنوبي بتصدير الغاز الطبيعي عبر المحيطات من خلال تبريد الخليط إلى الحالة السائلة بدرجة 160° تحت الصفر لجره بصهاريج خاصة بضغط عال عبر مقطورات الحرارة المنخفضة (لنقل الغازات السائلة)، ويسمى الغاز المبرد بالغاز الطبيعي المذاب LNG.

4- **البيع بالمفرق أو التسويق:** حيث تسوق بشكل نهائي وبأشكال متعددة المنتجات المكررة وسوائل الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي للمستهلكين المتنوعين.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للبترول.

الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي، وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.

النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني Petroleum وهي تتكون من جزأين:

Petra تعني صخر و Oleum زيت، أي زيت الصخر. ويطلق عليها أيضا زيت الخام، كما أن له اسم دارج (الذهب الأسود).[1]

علميا فإن مصطلح النفط الخام Crude Oil أو البترول Petroleum كما كان يسمى في الماضي، يشير إلى جزء من المواد الهيدروكاربونية المخزونة في باطن الأرض وعادة في مسام الصخور الرسوبية. وتشكل هذه الهيدروكاربونات المخزونة أو ما تسمى أحيانا بالوقود الحفرية، معظم الطاقة الميكانيكية في العالم بعد أن يتم إحراقها لإنتاج حرارة. ومن هنا اكتسبت هذه المواد مدلولها الحقيقي وفائدتها الكبيرة كمولد ومصدر أساسي للطاقة، والتي تعني ببساطة القدرة على إنجاز العمل.[2]

[1] يحياوي صلاح، الصوفي فاروق، سياسات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1981، ص01.

[2] دراسات الكونجرس الأمريكي، ترجمة وجيه راض، أمريكا تغزو الخليج، سنا للنشر، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 1991، ص: 143-146.

يختلف جيولوجيو النفط في تحديد أصل وكيفية تكون هذه المادة، وعليه ينقسم أولئك إلى فريقين:[1]

- الفريق الأول يؤكد أن النفط مواد هيدروكاربونية تكونت من أصل عضوي حيواني نباتي، وقد نال هذا الفريق تأييدا كبيرا من جمهرة علماء الجيولوجيا.
- الفريق الثاني يعتقد أن النفط قد تكون نتيجة تفاعلات كيميائية في باطن الأرض بين مواد عضوية وأخرى غير عضوية، ولم يلقى هؤلاء تأييد المتخصصين في هذا المجال.

وفيما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين:

النظرية اللاعضوية:[2] Inorganic Theory

تعترف النظرية اللاعضوية بأن كلا من الهيدروجين والكربون موجودان في البنية الطبيعية تحت سطح الأرض(مثلا يدل الألماس على وجود الكربون في القشرة الأرضية)، وهناك نظريات أخرى مشابهة تشرح دمج عنصرين في وسط هيدروكاربوني، منها النظرية القلوية ونظرية الكربيد ونظرية الانبثاق البركاني ونظرية النشوء المائي ونظرية تدخل درجة الحرارة العالية، حيث تظهر بأن درجات الحرارة العالية المطبقة على الصخور الكربونية باستطاعتها أن تنتج غاز الميثان أو ثاني أكسيد الكربون، وعدا هذه نظرية فإن أغلب النظريات اللاعضوية قد تم التشكيك فيها.

النظرية العضوية:[3] Organic Theory

بالاستناد إلى الأدلة المباشرة وغير المباشرة الكثيرة فقد قبل العلماء النظرية العضوية لنشوء النفط والغاز، وتعتمد الفرضية المنطقية الأساسية لهذه النظرية على أن النفط والغاز قد تكونا نتيجة للتغيرات الكيماوية الحاصلة للنباتات وبقايا الحيوانات، ويعتقد أن أغلب المواد الهيدروكربونية قد نشأت من الحجم الكبير للعوالق والطحالب والبكتيريا المتواجدة في أحواض المحيطات، وحسب الأبحاث الجيولوجية فإن الأرض كانت قاحلة وخالية من النبات والحياة الحيوانية وذلك لما يقارب نصف فترة وجود الأرض، ومنذ 600 مليون سنة تقريبا بدأت أعداد وافرة من أشكال الحياة في محيطات الأرض بالظهور، وهذا التطور كان علامة على بدء العصر

[1] لخديمي عبد الحميد، آثار تغير سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان- الجزائر، 2010-2011، ص11.

[2] حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، مرجع سابق، ص ص 22،21.

[3] حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، نفس المرجع، ص ص: 22-24.

الكامبري Cambrian في عصر البالوزويك Paleozoic، وبعد حوالي 200 مليون سنة انتشرت الحياة النباتية والحيوانية على القارات، وقد عد الجيولوجيون فترات الباليوزية Paleozoic والميسوزية Mesozoic والسينوزية Cenozoicعلى أنها فترات زمنية جيولوجية متعاقبة وحاسمة استمرت حتى الوقت الحاضر.

وبموجب هذه النظرية فإنه من الضروري لكل من الرواسب العضوية واللاعضوية أن تستقر بتزامن لتنتهي العملية الطبيعية للتحلل والاضمحلال، إن البكتيريا اللاهوائية التي تعيش بدون أكسجين أو المختزلة توجد في المحيطات والمياه الراكدة، بالإضافة إلى عملية الاختزال فإن هذه الجراثيم تهدف أيضا إلى إطلاق الأكسجين والنتروجين والفوسفور والكبريت من المادة العضوية، وبهذا تزداد نسبة الهيدروجين والكربون وبالتالي يتشكل البترول باحتمال أكبر.

إن الدليل الداعم للنظرية العضوية لتشكل النفط يتضمن حقيقة أن قاع الترسبات غنية بالمواد العضوية، وأن بعض المكونات الكيماوية للنفط هي نفسها الموجودة في النباتات والحيوانات، ومن الممكن للنفط الخام أن يكسر الضوء المستقطب وهي ظاهرة ممكنة الحدوث فقط عندما يعبر الضوء من خلال المواد العضوية، بالإضافة إلى ترافق أغلب حقول النفط والغاز مع الصخور الرسوبية ذات المنشأ البحري وهذا يعطي دليلا غير مباشر حول النظرية العضوية للنفط والغاز.

المطلب الثالث: أسعار البترول في أسواق النفط العالمية.

لقد استخدمت منذ بداية التجارة الدولية للنفط أسعار عديدة تم استخدامها من قبل الشركات والدول البترولية في الأسواق النفطية والدولية، وفيما يلي عرض موجز عن مفهوم وأنواع هذه الأسعار.

الفرع الأول: مفهوم سعر البترول.

هو عبارة عن القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة[1] نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية وسياسية ومناخية واجتماعية، إضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.[2]

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 194.

[2] Ayaub Antoine, Percebois Jacque, Pétrole, marché et stratégies, Economica, Paris, 1987, p3.

وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات البترولية الكبرى، وفي الستينات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق البترولية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب.[1] حيث مرت الصناعة البترولية بتغيرات متلاحقة بخصوص القوى وصنع القرارات فيها، وقد صاحب هذه التغيرات تطورات هامة في قواعد تسعير البترول.

الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول.

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى الأنواع المختلفة لهذه الأخيرة، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية الأنواع الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع ما يلي:

1- **السعر المعلن**: **Posted price** يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل شركات النفط العالمية، ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد أويل **Standard Oil** سنة 1880.

ولتوضيح الصورة أكثر حول هذا النوع نوجزه فيما يلي:[2]

- لم يكن لدول النفط الجديدة وعلى رأسها الخليج العربي أي دور يذكر في تحديد السعر المعلن وذلك حتى عام 1970.
- لم يكن هذا السعر نتيجة لتفاعل العرض والطلب، وإنما كان سعر يفرضه الكارتل[3] البترولي الاحتكاري.
- استخدام السعر كأساس لاحتساب الإتاوات الضريبية على الأرباح التي كانت تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

[1] Ayaub Antoine, Le pétrole, économie et politique, Economica, Paris, 1996, p30.

[2] محمد أزهر السماك، زكرياء عبد الحميد، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، المكتبة الوطنية، الموصل-العراق، الطبعة الأولى، 1979، ص224.

[3] مصطلح مشتق من كلمة (كارتا) اللاتينية التي تعني ميثاق، والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشات يظل بعضها مستقلا عن بعض رغم وجود اتفاق يلزمها جميعا بالعمل على تحديد أو إزالة المنافسة بينها.

2- **السعر المتحقق**: **Realized Price** هو السعر المعبر عن قيمة السلعة النفطية والمجسد لها بوحدات نقدية معلومة وفي زمن معلوم والمتفق عليه بين الأطراف المتبادلة في السوق الدولية، ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينات من القرن العشرين نتيجة لوجود أطراف أجنبية نفطية مستقلة عن الشركات الاحتكارية، ولوجود أنماط استثمارية نفطية جديدة "نمط المشاركة أو ما يعرف باتفاقيات المشاركة النفطية"، احتسبت بموجبها أسعار الكميات النفطية المتبادلة بين الأطراف المعنية بذلك. وقد عبر هذا السعر فعليا عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ.

3- **سعر الإشارة : Reference Price** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المعلنة إلى جانب الأسعار المتحققة، أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه السعر المتوسط بينهما، حيث أخذت به وطبقته العديد من الدول البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا سنة 1965، وكذلك بين فنزويلا وشركات نفطية أجنبية عام 1967.

4- **سعر الكلفة الضريبية**: **Tax Cost Price** هو السعر المعادل لكلفة البترول الخام مضافا إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل (Barrel)* من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعتبر خسارة.

5- **السعر الفوري أو الآني**: **Spot Price** هو سعر الوحدة البترولية المتداولة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.

إن ظهور السعر الفوري مرتبط بظهور السوق الحرة أو الفورية للنفط، مع العلم أن هذه السوق تحولت منذ أواخر السبعينات وعقد الثمانينات من القرن العشرين إلى جزء أساسي من السوق النفطية العالمية بعد أن كانت

* هو مقياس لسائل النفط يعادل 42 جالون أمريكي، أو نحو 3.6 رطل، ويلاحظ هنا أن الوزن يختلف تبعا لثقل النفط.

من قبل سوق هامشية. فعلى سبيل المثال في سنة 1986 بلغت الكميات المتبادلة من النفط الخام في السوق الفورية 15-16 مليون برميل في اليوم ما يمثل نسبة 80% من مجموع الصادرات العالمية وحوالي 31% من مجموع الإنتاج العالمي للنفط خلال نفس السنة.

6- **سعر السوق**: **Market price** يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية.

ومن المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، ونظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.

وقد ازداد اهتمام الدول النفطية بالعلاقة بين الأسعار المعلنة وأسعار السوق وأصبحت موضع دراسة الكثير من المؤتمرات، أما في الوقت الحالي فقد أصبحت أسعار السوق على جانب كبير من الأهمية حيث أخذت ميكانيكية سوق النفط تلعب دورا رئيسيا في تحديد سعره، وذلك أن بدأت الدول النفطية عن طريق شركاتها الوطنية تمارس حقها المشروع في تسويق إنتاجها من النفط الخام بعد أن أصبحت تسيطر على الجانب الأكبر من أنشطة هذه الصناعة سواء كان ذلك عن التأميم أو التملك.[1]

7- السعر الترجيعي: **Net Back Arrangement Price** يقصد به التعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها، منها كلفة التكرير وهامش ربح التكرير وكلفة نقل النفط، مع العلم أن هذا النوع من السعر ظهر في السوق الفورية لتبادل السلعة النفطية في أوساط الثمانينات من القرن العشرين بين العديد من الأطراف المتعاملة في هذه السوق.

8- السعر الارجاعي: **Retrospective Arrangement Price** هذا السعر هو تجسيد لقيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة على أساس السعر الفوري الخام، وكذلك السعر الترجيعي، ظهر هذا السعر في السوق الفورية الآجلة أي سوق المضاربة في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين.

[1] محمد أزهر السماك، زكرياء عبد الحميد، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، مرجع سابق، ص225.

9- سعر المقايضة النفطي: **Barter Arrangement Price** هو تعبير عن قيمة الوحدة النفطية في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة بالاستناد على سعر يكون أقل من السعر الفردي أو الرسمي أو يكون هو السعر المتحقق، كما أن هذا السعر ظهر نتيجة وجود فائض من العرض النفطي في السوق الدولية في فترة نهاية الثمانينات من القرن العشرين، وهو يتداول في السوق الفورية من أجل تسهيل عمليات التبادل السلعي النفطي بالاستناد على الأسعار الرسمية الإدارية من جهة أخرى وبصورة تقل عنهما في مقداره النقدي لذلك يكون مماثلا للسعر المتحقق النفطي.

الفرع الثالث: تطور تسعير البترول في السوق الدولية.

أولا: الفترة 1860- 1945.

منذ اكتشاف أول حقل بترولي في ولاية بنسلفانيا الأمريكية عام 1860، ارتبط نمو صناعة البترول بنشاط وصراعات الشركات البترولية العملاقة وذلك نتيجة لخصائص البترول، فقد اعتمدت الشركات البترولية إلى حد كبير على الموارد البترولية الأمريكية حتى بداية الحرب العالمية الثانية، بحيث تناما الإنتاج البترولي الأمريكي من 1860 حتى بلغ 4.7 مليون ب/ي في عام 1945 والتي مثلت 63% من إنتاج البترول العالمي لنفس السنة، وبالتالي اعتمد العالم خلال تلك المرحلة في سد حاجاته البترولية على الإمدادات البترولية الأمريكية بشكل كبير.[1]

ثانيا: الفترة 1945-1960.

اعتمدت طريقة تسعير النفط الخام في مراحلها الأولى، والتي بدأت في الولايات المتحدة – موطن الصناعة البترولية الحديثة – على أسا س مفهوم الأسعار المعلنة Posted Prices حيث كانت المصافي (الشركات المشترية للنفط) تقوم بإعلان الأسعار التي تشتري بها النفط. وقد ظهرت الأسعار المعلنة ولأول مرة في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر في جو تميزت فيه سوق النفط الأمريكية بوجود عدد كبير من منتجي النفط الخام من جهة، بينما كانت السوق واقعة في معظمها تحت سيطرة شركة مشترية محتكرة واحدة وهي شركة ستاندرد أويل Standard Oil . وهذا ما جعل الشركة المذكورة، في وضع تستطيع فيه إملاء أسعارها

[1] خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول "قضايا بترولية دولية"، نماء للاستشارات البترولية والمعدنية PMCO، الرياض،2003، ص19.

على المنتجين من خلال إعلان الأسعار التي تروم دفعها لشراء النفط عند فوهة البئر.[1] فبعد أن شهدت صناعة النفط الأمريكية مرحلة من التنافس الشديد التي أدت إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في أسعار النفط، وزوال العديد من الشركات، استطاعت شركة ستاندرد أويل السيطرة على الصناعة النفطية في السوق الأمريكية من خلال امتلاكها لمعظم الطاقة التكريرية وشبكات النقل والتوزيع في تلك السوق، وأصبحت مع حلول عام 1879 أكبر شركة نفطية بلا منافس في الولايات المتحدة.

وبعد أن تم تصفية أعمال شركة ستاندرد اويل عام 1911 بقرار من القضاء الأمريكي لاعتبارات لها علاقة بحرية التجارة ومنع الاحتكارات وفقاً للقوانين الأمريكية ضد الاحتكار، تحولت السوق الأمريكية من سوق يسيطر عليها مشتري محتكر واحد إلى سوق يتنافس فيها قلة من المشترين، يقومون بإعلان الأسعار التي يرومون دفعها للمنتجين. ولتفادي الإفراط في الإنتاج ضمن الظروف الجديدة، انتقلت مهمة إدارة السوق من شركة ستاندرد أويل إلى « هيئة سكك حديد تكساس » التي كانت تحدد حصص وإنتاج الشركات للحفاظ على الأسعار.[2]

وفي منطقة الشرق الأوسط فإن نظام تسعير النفط الذي ارتبط بنظام الامتيازات وحتى منتصف سبعينات القرن الماضي كان يتركز على مفهوم الأسعار المعلنة التي كانت تستخدم لاحتساب العوائد النفطية للدول المضيفة.[3] وقبل الحرب العالمية الثانية وضعت الشركات البترولية نظاما خاصا للتسعير سمي GOLF PLUS خليج زائد، بموجب هذا النظام يتم تسعير البترول الخام المنتج في أي منطقة في العالم كما لو كان منتجا في منطقة خليج المكسيك ثم تضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد ويمكن توضيح نظام GOLF PLUS القائم على مساواة أسعار البترول الخام عالميا في موانئ التسليم CIF[4] من خلال العلاقة التالية:[5]

$$P_V = C_2 + P_m = P_{GM} + C_1$$

حيث أن:

[1] د. فوزي القريش، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى عام 1973، مجلة النفط والتنمية، بغداد، السنة الرابعة، العدد 3، ديسمبر 1978.

[2] علي رجب، تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 141، الكويت، ربيع 2012، ص 11.

[3] Bassm Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, The Oxford Institute for Energy Studies, WPM 40, January 2011.

[4] MOHAMED IBRAHIM AL TWAIJRI: ENGLISH- ARABIC DICTIONARY OF FINANCIAL TERMS, Riyadh -Saudi Arabia, 1993, p 28.

[5] MOHAMED EL HOCINE BENISSAD : Element d'economie pètrolière, paris 1983, pp 13, 14.

P_{GM} = سعر البترول في خليج المكسيك تسليم ظهر الناقلة FOB.

C_1= تكلفة النقل من خليج المكسيك إلى ميناء الدولة المستوردة.

P_m =سعر البترول في منطقة الشرق الأوسط تسليم ظهر الناقلة FOB.

C_2= تكلفة النقل من الشرق الأوسط إلى ميناء الدولة المستوردة.

Pv= سعر البترول تسليم ميناء وصول الدولة المستوردة CIF.

وفقا لهذا النظام تتحصل الشركات الاحتكارية على أرباح عالية منها:

- **فرق تكلفة النقل**: تحصل على الأجور الوهمية للمسافة غير الحقيقية للبترول الأجنبي غير الأمريكي المصدر إلى مناطق العالم المختلفة .
- **فرق تكلفة الإنتاج البترولي**: تحصل على أرباح عالية نتيجة لفرق تكلفة الإنتاج البترولي في المناطق البترولية غير الأمريكية.
- **فروقات الأسعار**: الفرق العالي بين سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية .

إن هذا النظام التسعيري كان يهدف إلى:[1]

– إضعاف القوة المتنافسة للبترول غير الأمريكي والكلفة الإنتاجية المتدنية عن طريق رفع أسعاره بربطها بأسعار البترول الأمريكي.

– تدعيم استمرار اعتماد الأسواق البترولية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية على البترول الأمريكي خاصة السوق الأوروبية.

– الحد من نمو إنتاج البترول في المناطق ذات الكفاية الإنتاجية العالية الواقعة في نصف الكرة الشرقي خاصة منطقة الخليج العربي، دون أن يؤثر في مستوى صادرات الكرة الغربي.

– حماية الاستثمارات البترولية للشركات الاحتكارية في الحقول الأمريكية ذات الكلفة الإنتاجية العالية وفي نفس الوقت حصولها على أقصى عائد مالي من استثماراتها البترولية في المناطق الأخرى.

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق ص204 .

خلال الحرب العالمية الثانية تعذر وصول البترول الأمريكي[1] إلى منطقة الشرق الأوسط بسبب العمليات العسكرية فاقترحت بريطانيا بأن يكون سعر البترول الخام الذي يتم تسليمه في مكان معين لا يرتكز على سعر تأشيري واحد وإنما يقوم على مساواة الأسعار FOB في مكانين هما خليج المكسيك والشرق الأوسط، بمعنى آخر يكون هذا السعر مساويا للسعر المعلن في هذا الأخير مضافا إليه تكاليف النقل الحقيقية من الشرق الأوسط حتى مكان التسليم، واعتبر ميناء نابولي في ايطاليا نقطة تتعادل عندها أسعار بترول الشرق الأوسط في الأسواق المختلفة مع أسعار بترول خليج المكسيك، وذلك من منطلق تساوي المسافة بين كل من هاتين المنطقتين وميناء نابولي.

لقد ترتب على هذا النظام زيادة القدرة التنافسية لبترول منطقة الشرق الأوسط والتحفيز على زيادة إنتاجه فقد أصبحت تكاليف نقله إلى مناطق عديدة في العالم أقل من تكاليف نقل البترول الأمريكي إلى ذات المناطق.

خلاصة ما تقدم أن تحديد أسعار البترول قبل نشأة منظمة OPEC سنة 1960 تميزت بما يلي:

– لم تخضع أسعار البترول لعوامل العرض والطلب.

– مهما كانت درجة المنافسة فلا يمكن أن تدفع الأسعار نحو الانخفاض إلى درجة الاقتراب من تكلفة الإنتاج.

– خضعت سياسة الأسعار لمشيئة الولايات المتحدة بواسطة شركاتها المسيطرة التي قامت بتخفيض أسعار البترول في منطقة الشرق الأوسط.

– الانخفاض النسبي للأسعار في منطقة الشرق الأوسط يتوقف عند الحد الذي يجعل تكلفة البترول الخام CIF عند وصوله إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة مساوية لأسعار البترول الأمريكي حتى لا يجتاح هذا البترول الرخيص القارة الأمريكية مما يضر بالإنتاج المحلي الذي ترتفع تكلفته بكثير عن بترول الشرق الأوسط.

– جمدت الشركات الأمريكية سعر البترول العربي الخفيف عند 1.75 دولار للبرميل وما أن تحقق عزل السوق الأمريكية الداخلية سنة 1959 بفرضها نظام الحصص على وارداتها البترولية، حتى عادت واستأنفت تخفيض الأسعار من جديد وكما سنرى وقفت الدول المنتجة ضد هذا التخفيض وكان ذلك ميلاد منظمة OPEC والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط العربي والأمريكي من 1945 إلى 1960:

[1] كانت السوق الأمريكية و حتى فترة الحرب العالمية الثانية أكبر منتج للبترول في العالم61% من الإنتاج العالمي.

الجدول (1-2): تطور الأسعار المعلنة في الشرق الأوسط وخليج المكسيك للفترة 1945-1960.

(دولار/برميل)

السنة	سعر النفط الأمريكي	سعر النفط العربي	السنة	سعر النفط الأمريكي	سعر النفط العربي
1945	1.36	1.05	**1953**	2.76	1.97
1946	1.70	1.05	**1954**	3.00	1.97
1947	2.68	1.20	**1955**	3.00	1.97
1948	2.68	2.06	**1956**	3.00	1.97
1949	2.68	2.03	**1957**	3.25	2.12
1950	2.76	1.75	**1958**	3.25	2.12
1951	2.76	1.75	**1959**	3.14	1.94
1952	2.76	1.75	**1960**	3.14	1.80

Source: Wayne A. Leeman, The Price of Middle East oil, Cornell University Press, New York, 1962, pp: 103-106.

ثالثا: الفترة 1960- 1970:

إن الطرف الرئيسي الثاني في المعادلة النفطية هو الدول المنتجة للنفط، ولقد كان دور هذه الدول قبل السبعينات غائبا تماما، لأن أغلبها كان على عهد جديد بالاستقلال، ولم يكن في استطاعتها تغيير ميزان القوى الذي كان في صالح الشركات النفطية الاحتكارية، رغم إدراكها أن هذه الشركات العاملة فوق أراضيها لا تراعي إلا مصالحها الخاصة، وأكثر من ذلك تقوم باستغلال ثرواتها في مقابل إتاوات زهيدة.

بعد ذلك اتجه التفكير نحو ضرورة تكوين تكتل في شكل منظمة دولية تقوم بالدفاع عن حقوق المنتجين، وتحققت الفكرة بعدما بادرت مجموعة من الدول المنتجة إلى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط **OPEC**. كان الهدف من تأسيس المنظمة هو العمل على تحقيق الموازنة بين المصالح الوطنية للدول المنتجة من جهة والمصالح الاقتصادية للدول المستهلكة والشركات النفطية العالمية الأمريكية من جهة أخرى.[1]

وقد انطلقت منظمة الأوبك في عام 1960 وكان لانطلاقها أثار فعالة وبفترة بسيطة وعلى المستوى العالمي، فكان انطلاقها إذن ببدء فترة تحول جديدة في العلاقات بين البلدان المنتجة للنفط، وبشكل خاص بلدان العالم الثالث والدول العربية والبلدان الممثلة بالشركات الكبرى المسيطرة على صناعة وتوريد وتوزيع

[1] مديحة الحسن الدغيدي، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، بيروت-لبنان، دار الجيل، 1992، ص13.

النفط ومشتقاته، وغالبا ما كانت هذه الشركات من الدول العظمى، حيث كانت تسيطر على السوق العالمية بسياساتها التوزيعية وفرض الأسعار عليها والتحكم بالعرض والطلب واحتكار المخزون.

حيث قامت المنظمة بتطبيق مبدأ تنفيق الإتاوة، الذي بموجبه لا يتم اعتبار الإتاوة كمستحقات ضريبية وإنما نفقات مضافة إلى نفقات الإنتاج الأخرى، وذلك بهدف رفع حجم العوائد المالية التي تعود للدولة. وهو المبدأ الذي قبلت به الشركات النفطية بعد مفاوضات عسيرة مع الدول المنتجة في مؤتمر جاكرتا في نوفمبر 1964. بعد ذلك في سنة 1967 جاءت مفاوضات منظمة OPEC وشركات البترول خصصت للتخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكرتا، وانتهت إلى ما يلي:

– تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع البترول الخام الذي ينتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته، على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972.

– تخفيض خاص بكثافة أنواع البترول الخام مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه الأنواع (الذي كثافته 27 درجة) لا يوجد حد أعلى للتخفيض عليه، في حين أن البعض الآخر (الذي كثافته 37 درجة) فيوجد حد أعلى للتخفيضات عليه. وعموما ففي جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975 وقد أدى ذلك إلى انخفاض مجموع الضرائب التي تحصلت عليها الدول المنتجة .

لقد جاء نجاح الدول المنتجة في فرض مبدأ تنفيق الإتاوة في وقت جد مناسب، وفي سياق ظروف مواتية في السوق، فقد كان الطلب على البترول في ارتفاع كبير والنسبة بين الاحتياطي والإنتاج في تراجع شديد، حيث انخفضت النسبة بين المتغيرين من 100% من الخمسينات إلى حوالي 30% في أواخر الستينات. وقد عززت كل هذه العوامل موقف منظمة الأوبك في السوق الدولية وشجعتها على إعلان سياسة بترولية مشتركة للدول الأعضاء عام 1968، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، منها دعم مستوى الأسعار الذي كان منخفضا في تلك الفترة وزيادة حجم العوائد المالية للدول الأعضاء، وقد تحولت هذه الأهداف مع مرور الزمن إلى ما يشبه سر وجود المنظمة.[1]

[1] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة– الجزائر، 2007-2008، ص22.

رابعا: الفترة 1971–1973:

1- عقد اتفاقية طهران:

بعد دخول منظمة الأوبك جولات طويلة من المفاوضات مع شركات النفط العالمية خلال الفترة 1970-1971، تمكنت دول أوبك من التوصل إلى عقد اتفاقية في فيفري 1971 سميت باتفاقية طهران والتي شملت بلدان بلدان منطقة الخليج العربي الأعضاء في المنظمة، والتي اعتبرت نقطة تحول في الصناعة النفطية. من أهم أحكامها ما يلي:[1]

- إجراء زيادة عامة في الأسعار بمقدار 35 سنتاً للبرميل.
- زيادة أسعار البترول سنوياً بمقدار 2.5% تعويضاً عن التضخم العالمي و5 سنتات إضافية للبرميل تعويضاً عن أية زيادة قد تحدث في أسعار المنتجات المكررة في المناطق الاستهلاكية.
- زيادة نسبة ضريبة الدخل في الدول المصدرة من 50 إلى 55%.
- إلغاء كافة الحسومات التي كانت تتمتع بها الشركات،كحسومات تنفيق الريع وحسم التسويق وغيرها.
- إعادة تقييم فورقات الكثافة بمعدل 1.5 سنت لكل درجة وذلك لكافة الخامات ذات الكثافة دون 40 درجة، ومن ناحية أخرى فإن نظام التسعير قد راعى تقلبات أسعار الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى عند تعديل أسعار البترول، وذلك بموجب اتفاقية جنيف الأولى التي وقعت في يناير 1972، ثم اتفاقية جنيف الثانية التي وقعت في جوان 1973 على إثر تخفيض الدولار نظراً لأن أسعار البترول تعلن بالدولار. وبموجب هاتين الاتفاقيتين، تم الاتفاق على زيادة أسعار البترول كلما تدهور الدولار إزاء سلة من العملات الرئيسية، أو تخفيضها كلما تحسنت قيمة الدولار إزاء نفس تلك السلة.

2- عقد اتفاقية طرابلس:

وقد أعقب ذلك عقد اتفاقية طرابلس في شهر مارس 1971 بخصوص صادرات النفط من موانئ البحر الأبيض المتوسط وبشروط أفضل نسبيا وزيادة أعلى في الأسعار بالمقارنة مع اتفاقية طهران. علما ان فترة سريان الاتفاقيات هي خمس سنوات تنتهي في 1975 وفق ما اتفق عليه في حينه.

[1] فاضل الجلبي، التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية،منظمة الأوبك، 1979، ص ص:61-63.

وبعد حصول تخفيض في قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وخاصة في نهاية هام 1971، عقت دول أوبك مع الشركات الامتيازية اتفاقية في بداية عام 1972 باستخدام معادلة سميت "جنيف-1" تعتمد على معيار لقياس التغير في سعر صرف الدولار مقابل معدل أسعار تسع عملات رئيسية عالمية، والتي تم تعديلها لاحقا في منتصف عام 1973 لتصبح أحدى عشر عملة سميت معدلة "جنيف-1".

وبالنتيجة، فقد تحققت زيادات متسلسلة في أسعار النفط ليرتفع السعر المعلن للنفط العربي الخفيف السعودي من 1.80 دولار للبرميل في أوت 1970 ليصل 3.011 دول للبرميل في بداية أكتوبر 1973، أي بزيادة أكثر من 67 % خلال تلك الفترة. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (1-3): الأسعار المعلنة للنفط العربي الخفيف للفترة (أوت 1970- يناير 1974).

(دولار/برميل)

السنة	الفترة	السعر
1970	**أوت**	**1.80**
1971	**فبراير**	**2.18**
	جوان	**2.285**
1972	**يناير**	**2.479**
1973	**يناير**	**2.591**
	أبريل	**2.742**
	أكتوبر	**3.011**
	نوفمبر	**5.176**
1974	**يناير**	**11.615**

المصدر: علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، مرجع سابق، ص 20.

بدون شك تكمن أهمية اتفاقيتي طهران وطرابلس والاتفاقيات اللاحقة ليس فقط في زيادة العوائد النفطية والتي كانت في غاية الأهمية، بل أنها تمثل أيضا مرحلة جديدة في علاقة دول أوبك بالشركات الامتيازية ليصبح تحديد الأسعار خاضع للتشاور المشترك ما بين الدول المنتجة والشركات، وبالتالي دخول الدول المنتجة للنفط، ولأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية، كطرف في مسألة التسعير إلى جانب الشركات وانتهاء مرحلة اقتصار عملية التسعير على الشركات فقط.

رابعا: الفترة 1973–2012.

جاءت حرب أكتوبر سنة 1973 لتعقد المسألة واختفى من السوق جزء كبير من بترول العراق والسعودية المصدر من موانئ شرق البحر المتوسط، لكونها واقعة ضمن منطقة العمليات العسكرية و عمت سوق البترول حالة من الذعر والترقب، في ظل هذه الظروف اجتمع في الكويت ممثلو ستة دول هي العراق، السعودية، إيران، الكويت، قطر والإمارات وقرروا زيادة أسعار البترول الخام من جانب واحد بنسبة 70% عن الأسعار التي كانت سائدة في 15 /1973/10.

منذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة تحديد الأسعار في منظمة OPEC عمل من أعمال السيادة الوطنية تمارسه دون الرجوع إلى الشركات البترولية. جدير بالذكر أن السعر المعلن من البترول العربي الخفيف ارتفع من 3.011 دولار إلى 5.119 دولار في أكتوبر 1973 على أن تكون الزيادة سارية المفعول في أول يناير 1974.

وفي شهر جويلية 1977 عقد مؤتمر ستوكهولم تضمن زيادة في سعر النفط الخام حوالي 12.6 دولار للبرميل، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب أكتوبر التحريرية، وارتفع سعر النفط الخام عام 1979 إلى 29 دولار للبرميل وفي عام 1980 وصل إلى 36 دولار للبرميل. ولقد شهدت مرحلة الثمانينات تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا سنة 1982 سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984 أقرت منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار لتصبح عند مستوى 27.5 دولار للبرميل عام 1985 بعد أن كان 28.1 دولار عام 1984.

ولكي تثبت الأوبك للعالم بأنها لا تزال قوة لا يستهان بها في سوق النفط، فقد قامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصا فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987 إلى 17.7 دولار للبرميل، وعندما بدأت دول الأوبك تتجاوز الحصص انهارت الأسعار مرة أخرى إلى نحو 14.2 عام 1988 ثم عادت وارتفعت إلى نحو 17.3 دولار في 1989.[1]

[1] نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(29) العدد(1)، 2007، ص ص 89، 90.

أما في عقد التسعينات لم تكن أسعار النفط الخام على وتيرة واحدة بل تذبذبت بين التحسن المؤقت تارة والاستقرار تارة أخرى والتدهور الشديد في أواخر التسعينات تارة ثالثة، فلقد كان عدوان العراق على الكويت مفاجأة للعالم أجمع، حيث وصل سعر برميل النفط الخام إلى 22.3 دولار عام 1990، وقد تراجعت الأسعار عند استخدام الوكالة للطاقة للمخزون الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي البترولي بمعدل 1.125 مليون ب/ي ولمدة شهر، ولقد لازم انخفاض أسعار النفط خلال السنوات 1993-1994 حيث انخفض سعر البرميل في عام 1994 إلى 15.5 دولار للبرميل، وإذا كان السعر قد انتعش خلال عام 1996 ليبلغ 20.3 دولار للبرميل وحافظ على بعض الاستقرار خلال عام 1997 عند مستوى 18.7 دولار للبرميلن إلا أنه لم يلبث أن أخذ في الانهيار مسجلا كمتوسط نحو 12.3 دولار للبرميل خلال عام 1998، وفي جويلية 1999 عاد السعر ليرتفع إلى مستوى 17.5 دولار للبرميل، نتيجة لما تطوعت به دول الأوبك من خفض الإنتاج منذ مارس 1999.

ومع مطلع العام 2001 شهد العالم الاقتصادي العالمي تراجعا شديدا في معدلات نموه حيث تعرض لأسوء حالة تباطؤ لم يشهدها قبل 8 سنوات، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية لتزيد من حدة التباطؤ ليتحول الحديث من تباطؤ في النمو الاقتصادي إلى حالة كساد وركود. ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن هذه التطورات والتي أثرت بشكل محسوس على الطلب العالمي للنفط الخام الأمر الذي أدى على تدهور أسعار النفط، حيث شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها خلال عام 2001 بنسبة 16% بالمقارنة مع مستويات العام السابق، حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل مقارنة ب 27.6 دولار عام 2000،[1] وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك بنحو 3.8 دولار للبرميل أي بنسبة 15.8% مقارنة بعام 2002 ليصل معدلها إلى 28.2 دولار للبرميل مقابل 24.3 دولار عام 2002.

ونتيجة لتضافر عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعة جيوسياسة ومناخية ارتفعت أسعار النفط، حيث زاد معدل سعر سلة الأوبك بنحو 7.8 دولار للبرميل، أي بنسبة 28% مقارنة بعام 2003 حيث وصل معدل السعر إلى 36 دولار للبرميل عام 2004.وإن معظم العوامل الجيوسياسية هي بالأصل امتداد لما كانت عليه في

[1] براهيم بلقة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص ص9،10.

العام السابق، واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل 50.6 دولار للبرميل عام 2005. كما بلغ حوالي 61.1 دولار وذلك في أبريل 2006.[1]

كما شهد عام 2007 ارتفاعا مستمرا للأسعار التي بلغت مستويات غير مسبوقة حيث تخطت الأسعار سلسلة من الحواجز الجديدة غير المتوقعة، وخاصة خلال النصف الثاني من السنة، حيث ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك بمعدل 13.1% حيث بلغ 69.1 دولار للبرميل خلال عام 2007 مقارنة ب61.1 دولار للبرميل عام 2006 كما ذكر سابقا. كما حافظ المعدل الشهري لسعر سلة الأوبك على مستويات تفوق61.1 دولار للبرميل اعتبارا من نهاية شهر مارس ولغاية نهاية السنة.[2]

ومع نهاية عام 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود، حيث وصل إلى أعلى مستوياته في التاريخ في شهر جويلية من سنة 2008 بحوالي 147.27 دولار للبرميل، لكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر من عام 2008، حيث وصل سعره 60 دولار للبرميل أدنى مستوى منذ أكثر من عام. بذلك يعتبر أكتوبر أسوأ شهر للنفط حيث خسر حوالي 32% من قيمته خلال شهر واحد فقط..[3] و بالرغم من الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط خلال عام 2009، شهد العام انخفاضا في معدلاتها السنوية ولأول مرة منذ 2001، حيث بلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك 61 دولار للبرميل، أي بانخفاض 33.4% بالنسبة لمعدلات العام الماضي.

وصولا إلى سنة 2011 حيث سجل المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك مستوى 107.5 دولار للبرميل خلال العام، وهو أمر غير مسبوق وذلك بزيادة 30.1 دولار للبرميل، أي ما يعادل 38.9% مقارنة مع 2010. وبالرغم أن المعدلات الشهرية لأسعار سلة خامات الأوبك قد استقرت لتتحرك مابين حوالي 100إلى 110 دولار للبرميل خلال أغلب أشهر السنة، فإن الفرق مابين أدنى وأعلى الأسعار الشهرية قد وصل إلى 25.3 دولار للبرميل خلال العام بالمقارنة مع 16.1 دولار للبرميل خلال العام السابق.[4]

---

[1] نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مرجع سابق، ص92.

[2] تقرير الأمين العام السنوي34، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2007، ص15. www.oapecorg.org

[3] أسيا طويل، قطاع الطاقة والأزمة المالية العالمية، الدورية العلمية المحكّمة لجامعة ابن رشد، هولندا، العدد السابع، ص 142. متوفرة في الموقع: http://averroesuniversity.org/pages/MAGAUH007A.pdf

[4] تقرير الأمين العام السنوي38، 2011، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، ص40.

كما عرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية، حيث بلغ 109.5 دولار للبرم، ويظل سعر النفط متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية ومؤشرات تباطؤ النمو والاستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار.

والجدول التالي يلخص كل ما سبق عن تطورات أسعار النفط العالمي الخام من بداية 1973 إلى غاية 2012:

الجدول (1–4): أسعار النفط الخام للفترة 1973–2012.

(دولار/برميل)

السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر
1973	3.1	**1983**	30.1	**1993**	16.3	**2003**	28.2
1974	10.4	**1984**	28.1	**1994**	15.5	**2004**	36.0
1975	10.4	**1985**	27.5	**1995**	16.9	**2005**	50.6
1976	11.6	**1986**	13.0	**1996**	20.3	**2006**	61.0
1977	12.6	**1987**	17.7	**1997**	18.7	**2007**	69.1
1978	12.9	**1988**	14.2	**1998**	12.3	**2008**	94.4
1979	29.2	**1989**	17.3	**1999**	17.5	**2009**	61.0
1980	36.0	**1990**	22.3	**2000**	27.6	**2010**	77.4
1981	34.2	**1991**	18.6	**2001**	23.1	**2011**	107.5
1982	31.7	**1992**	18.4	**2002**	24.3	**2012**	109.5

المصدر: – تقرير الإحصائيات المالية الدولية 2000 الصادر عن صندوق النقد الدولي(FMI).

- تقرير الأمين العام السنوي38، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2011، ص101.
- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار المصدرة للبترول (OPEC)، 2013، ص87.

المبحث الثاني: محددات أسعار البترول في أسواق النفط العالمية.

لقد أظهرت أحداث العقدين الماضيين مدى تأثير الطلب على النفط واستهلاكه بالتغير في الأسعار وبالسياسات الاقتصادية المتبعة خاصة في الدول الصناعية، وأن العرض يتصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة، في الأجلين المتوسط والطويل مما كان يعتقد في بداية السبعينات.[1] فتتأثر أسعار البترول بعدة عوامل

[1] ماجد، عبد الله المنيف، السوق النفطية: دروس الماضي وتحديات المستقبل، النفط والتعاون العربي، المجلد 19، العدد 1994،69، ص11.

في سوق النفط العالمية، فبعدما كانت الشركات العالمية تسيطر سيطرة كاملة على هذه السوق لصالح الدول الصناعية المستهلكة، أصبحت الدول المنتجة تساهم في تحديد السعر البترولي حتى يتسنى لها استغلال ثرواتها البترولية.

المطلب الأول: قوى العرض والطلب على البترول في السوق العالمية.

تعتبر قوى العرض والطلب من بين العوامل المحددة لسعر البترول العالمي، وفيما يلي سنتناول أهم العوامل والظروف التي تؤثر فيهما.

الفرع الأول: العرض العالمي للبترول.

كل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد وزيادة في الطاقات الإنتاجية والتصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط، وبالتالي على الأسعار المحددة.

أولا: مفهوم العرض البترولي.

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد.[1] و يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد، كما أن عرض البترول يختلف عن عرض بقية المواد الأولية الأخرى حيث تتميز النفقات في صناعة البترول بمميزات خاصة. بالإضافة إلى أن قرارات الإنتاج في هذه الصناعة مرتبطة بعوامل غير اقتصادية في كثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل التنبؤ بعرض البترول صعب.[2]

كما أن طبيعة البترول تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدود، وذلك في ظل العقبات التالية:[3]

- ❖ عقبات فنية متعلقة بطاقات الإنتاج القصوى والفعلية، والتخزين والنقل.
- ❖ عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير، لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جدا.

---

[1] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، العراق-بغداد، 1992، ص311 .

[2] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 13.

[3] محمد أحمد الدوري، نفس المرجع، ص 115.

ويقدم الجدول التالي قائمة بأعلى عشر دول **إنتاجا** للنفط حول العالم مع بعض البيانات الأخرى مثل النسبة من **الإنتاج العالمي، والاحتياطيات** المؤكدة مستندة إلى بيانات "ديسمبر عام 2011".

الجدول (1–5): ترتيب دول العالم في الإنتاج والتصدير النفطي لسنة 2011.

(مليون/برميل)

الترتيب	اسم الدولة	الإنتاج اليومي	النسبة من الإنتاج العالمي	الصادرات اليومية إلى الولايات المتحدة
1	**السعودية**	11.75	% 13.24	1.42
2	**الولايات المتحدة**	10.59	% 11.94	00
3	**روسيا**	10.30	% 11.64	0.572
4	**الصين**	4.19	% 4.70	0.002
5	**إيران**	4.13	% 4.60	00
6	**كندا**	3.92	% 4.40	3.01
7	**الإمارات**	3.23	% 3.60	0.035
8	**المكسيك**	2.95	% 3.30	1.11
9	**البرازيل**	2.80	% 3.15	0.321
10	**الكويت**	2.75	% 3.10	0.352

Source : U.S Energy Information Administration, december 2011. http://www.eia.gov/

بالطبع تلعب الأحداث السياسية والتغيرات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط تغييرا في خريطة الإنتاج، فعلى **سبيل المثال تراجع ترتيب دول أعضاء** في منظمة أوبك، مثل ليبيا إلى المرتبة الخامسة والعشرين بعد أن كانت عند السابعة عشر بسبب حربها الأهلية العام الماضي.

أيضا ما يحدث في **إيران والعقوبات المنتظر تطبيقها على طهران** من قبل الغرب بسبب برنامجها النووي، فضلا عن تهديدها بإغلاق مضيق هرمز، كل ذلك قد يعرض خريطة الإنتاج الحالية إلى التغير. لكن تبقى مساهمة الشرق الأوسط مرتفعة في الإنتاج العالمي كدليل على أهمية تلك المنطقة في استخراج تلك السلعة الهامة بحصة تناهز 31%، **تليها أمريكا الشمالية** بنسبة 20%.[1]

[1] http://www.argaam.com/article/articledetail/268733/

ثانيا: محددات العرض البترولي.

توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد:[1]

1- **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج، إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة، أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا، أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2- **السعر:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3- **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

4- **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض، في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5- **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ولا زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي ، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979-1980، و مع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع،كملف غزو العراق وأفغانستان و ملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

[1] موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر- ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص ص96، 97.

6- **السياسات النفطية للدول المنتجة:**[1] تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات، والتي كان لها أثر كبير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

- سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973- 1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

- سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000): تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPEC حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل/يوميا.

الفرع الثاني: الطلب العالمي للبترول.

يعتبر موضوع استهلاك النفط ذا أهمية كبيرة للدول العربية المصدرة أو المستوردة له على السواء. فبينما يؤثر استهلاك النفط المحلي على قدرة الدول المنتجة على التصدير ومن ثم على عوائدها المالية، يتمثل تأثيره على الدول المستوردة في محدودية قدرتها على توفيره وتوفير المبالغ المطلوبة لاستيراده مما يؤثر في النهاية على أنماط التنمية فيها.

أولا: مفهوم الطلب البترولي.

تعرف الوكالة الدولية للطاقة (IEA) الطلب البترولي على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير، ومن كميات خاصة من النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة. ويعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وتِثر في الطلب على النفط.[2]

[1] عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات، دراسة تحليلية استشرافية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، ص61.

[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص125.

والجدول الموالي يبين الطلب العالمي للنفط حسب المجموعات الدولية في الفترة 2007-2011:

الجدول (1–6): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2007–2011.

(مليون برميل/ يوم)

	2007	2008	2009	2010	2011*
الدول الصناعية	49.4	47.6	45.5	46.2	45.9
دول العالم الأخرى**	37.0	38.4	39.0	40.7	41.9
إجمالي العالم	86.4	86.0	84.5	86.9	87.8

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 38، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2011، مرجع سابق، ص96.

حسب معطيات الجدول أعلاه نرى أن مستويات الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية قد تباينت من مجموعة لأخرى، فبينما انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية خلال عام 2011 بنحو 300 ألف ب/ي إلى 45.9 مليون ب/ي، ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى 1.2 مليون ب/ي مقارنة بمستويات عام 2010.[1]

وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2011، إذ انخفضت حصة البلدان الصناعية من 53.2% عام 2010 إلى 52.3 %عام 2011، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 46.8% إلى 47.7%.

لهذا سنستعرض الشكل التالي للتوضيح أكثر:

* بيانات تقديرية.

** تضم كل من الدول النامية والدول المتحولة.

[1] تقرير الأمين العام السنوي 38، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2011، مرجع سابق، ص49.

الشكل(1–2): توزيع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2007–2011.

(%)

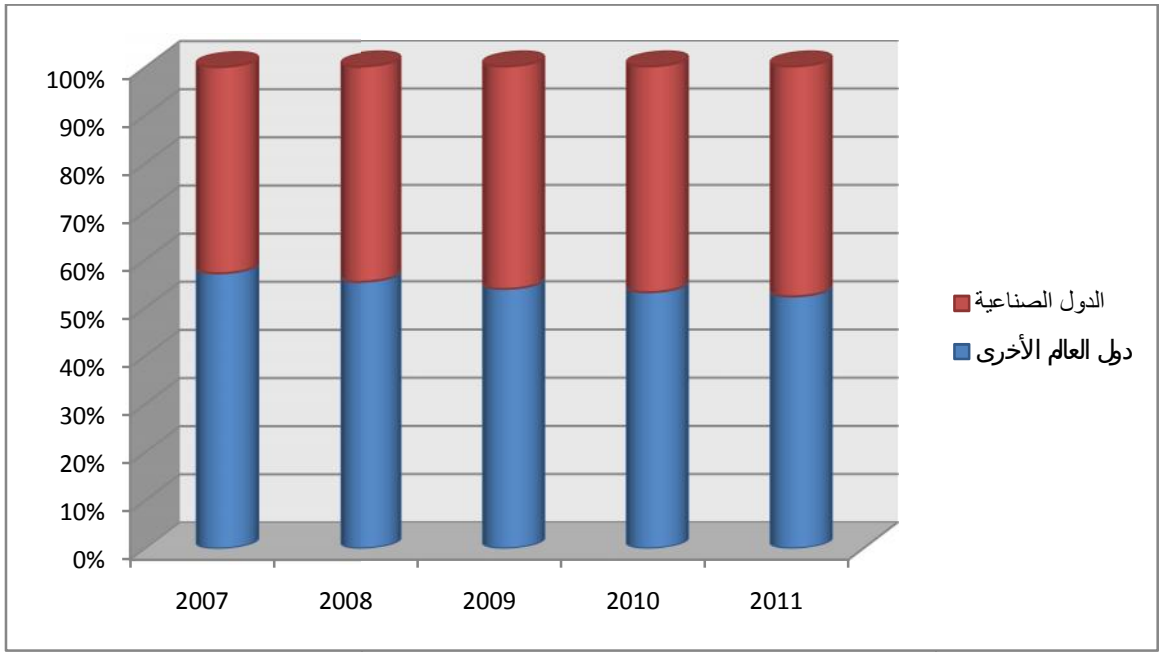

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على الجدول السابق.

ثانيا: محددات الطلب البترولي.

ارتبط التوسع في الطلب على النفط في النصف الأول من القرن الماضي ارتباطا وثيقا بنمو صناعة السيارات، كما أن تطور التقنية وتطور أساليب الحياة وما رافق ذلك من توسع سريع لنمط المساكن ذات العائلة الواحدة والتمدد العمراني قد أدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك، هذا فضلا عن التطور الناعي الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين.[1]

لذلك نقول أن الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بعدة عوامل، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا، وفيما يلي نوجز أهم هذه العوامل:

[1] حسان خضر، أسواق النفط، سلسلة جسر التنمية، العدد 57، المجلد الخامس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص 10.

1- متوسط دخل الفرد:[1] يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة. ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.

2- معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:[2] تعتبر الطاقة وخاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي، فالبترول محرك فعال لهذا التطور وفي نفس الوقت هو مؤشر ومقياس لذلك المستوى التطوري، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي والميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول. وإنه لواضح ومعروف أن هناك علاقة طردية قوية بين النمو الاقتصادي والطلب على البترول، وبالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعتبر متغيرا أساسيا في معادلة الطلب على البترول (كما تم الإشارة عليه سابقا في المبحث الأول).

3- المناخ:[3] تتغير مستويات الطلب على السلع البترولية على مدار السنة حسب تغير الظروف المناخية ودرجات الحرارة في مختلف المناطق الجغرافية، وبالنظر إلى موسمية الطلب على هذه السلعة فإن استهلاكها يبدأ بالتناقص في الفصل الثالث من كل سنة، ثم تزيد في الشتاء مع نهاية الفصل الرابع وبداية الفصل الأول.

4- السعر:[4] حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تأثير سعر أية سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة، لأنها تقتضي بعض الوقت نظرا لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري.

ويؤكد ذلك أحداث 1973 عندما ارتفعت الأسعار ولم تستطع الدول الصناعية من تقليص استهلاكها بنسبة مهمة، واحتاجت إلى خمس سنوات لكي تكيف اقتصادها للاعتماد على الطاقة البديلة.

---

[1] Meidan, Michal, Le pétrole et la Chine, plus qu'une relation commerciale, Afrique contemporaine, 2008, n° 228, p 95.

[2] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص149.

[3] Ouvrage collectif sous la direction de Khellif Amour, Dynamique des marchés, valorisation des hydrocarbures, CREAD, Alger, 2005, p84.

[4] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص 125.

5- أسعار السلع البديلة: حيث يظهر أثر هذا العامل في الطلب على النفط، لأنه يعبر عن العلاقة الطردية مع أسعار السلع البديلة مثل الغاز والطاقة الذرية والكهرباء....الخ. فإن ارتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط. أما انخفاض أسعارها فيؤدي إلى تقليل الكميات المطلوبة من الزيت.

6- النمو السكاني: يعتبر نمو السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي، بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950كان عدد السكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط.

وبالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18 % من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70 % من بترول العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72 % فإنهم يستهلكون 30 % فقط من بترول العالم.[1]

ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول المتقدمة مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة. خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية.[2]

7- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة إلى التسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات.

[1] صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000.

[2] داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص12.

ثالثا: نماذج التنبؤ بالطلب على النفط.[1]

تختلف النماذج المستخدمة في دراسات التنبؤ بالطلب تبعا لمدى تعقد الدراسة واستعداد الجهة القائمة بها للإنفاق عليها بغية التوصل إلى أدق النتائج الممكنة، في ضوء ما تقدم سنحاول أن نصف بإيجاز ثلاثة من **النماذج** المستخدمة في دراسات التنبؤ بالطلب على الطاقة والنفط خاصة.

1- النموذج الأوروبي القديم: قامت بهذه الدراسة لجنة الطاقة التابعة لمنظمة (OEEC) **خلال الخمسينات،** وذلك باستخدام عدة طرق بديلة من بينها ربط احتياجات الطاقة في المستقبل بالناتج القومي الإجمالي، وقد **قامت** اللجنة بتوفيق منحنى لكل متوسط مصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي من الطاقة في تسع من دول أوروبا الغربية عام 1950. وبعد أن أخذت في الاعتبار الأسعار النسبية للطاقة ودرجة التصنيع في الدول التسع، بينت الدراسة أنه في المدى **الطويل يبلغ معامل مرونة استهلاك** الطاقة، معبرا بقسمة معدل النمو في متوسط استهلاك الفرد من الطاقة على معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، نحو 1.39. وذلك وفق المعادلة التالية:

$$Log\ E = Log\ K + 1.39\ Log\ GNP - 0.14\ Log\ P + 1.70\ Log\ I$$

حيث أن:

E: Energy Consumption.
GNP: Gross National Product.
P: Relative Price of Energy.
I: Degree of Industrialization (value added by Industry GNP).
K: Constant.

ومن ثم انتهت الدراسة إلى افتراض أن هذا العامل سوف يرتفع من 0.80 إلى 1.39 كلما انخفض معدل التحسن في كفاءة الطاقة المستخدمة، ولذلك استخدمت معامل 0.86 خلال الفترة التي تغطيها الدراسة وهي 1960-1975.

2– نموذج أمريكي حديث: تطورت في الوقت الحاضر أساليب النمذجة والتحليل الرياضي بفضل التقدم الفني الذي طرأ على الحسابات الإلكترونية، بحيث صار **من الممكن استخدام عدد من الحسابات الشخصية لبناء نظام معقد مثل ما تستخدمه هيئة معلومات الطاقة الأمريكية، ويعرف باسم** –NEMS - National Energy

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص 108.

Modeling System على محاكاة نموذجية لسلوك أسواق الطاقة وتفاعلها مع الاقتصاد الأمريكي، وذلك بهدف تحقيق توازن علم لعرض وطلب الطاقة على مستوى كل إقليم إحصائي من الأقاليم التسعة التي تنقسم إليها الولايات المتحدة. ويستخدم NEMS لاختبار أثر العوامل المرتبطة بالطاقة والاقتصاد والبيئة والأمن على الولايات المتحدة في ظل افتراضات بديلة حول سياسات الطاقة وأسواقها. ويتم تحديث كل التنبؤات سنويا بحيث يمكن إدخال تأثير ما يستجد من تغيرات في مكونات النظام سنويا لتحسين كفاءته وزيادة دقته. ويعتبر النظام مركبا متكاملا إذ يتكون من مجموعة من النماذج الفرعية التي يتم تركيبها في إطار منظومة متجانسة لكي يتفاعل بعضها مع بعض ويستمر التفاعل إلى أن يتحقق التوازن العام للنظام.

3- نموذج عالمي: قامت وكالة الطاقة الدولية (IEA) بتطوير نظام للتنبؤ بالطاقة على المستوى العالمي في المدى الطويل حتى عام 2020، وتقوم الوكالة بتحديثه كل عام في ضوء ما يستجد من تغير في المعلومات والبيانات والافتراضات التي يبني عليها النظام، ويستخدم كوسيلة لتحليل ما يلي:

- التنبؤ باتجاهات الطاقة على المستوى العالمي.
- تأثير سياسة حماية البيئة على استهلاك الطاقة.
- الآثار المنعكسة من السياسات أو من التطور التقني.

ويتكون النظام العالمي، والذي يعتمد على الاقتصاد الرياضي، من أربعة نماذج فرعية يغطي أولهما الطلب النهائي، والثاني توليد الكهرباء وغيرها من أنشطة تحويل الطاقة، بينما يغطي الثالث عرض الوقود الحفري، ويغطي الرابع التجارة في صكوك المبتعثات.

4- نموذج OPEC: تقوم منظمة أوبك منذ عدة سنوات بتقديم رؤيتها لآفاق المشهد النفطي العالمي على المدى المتوسط والطويل من خلال تبنيها لسيناريوهات خاصة بها تتصل بمعادلة الطلب والعرض أو الإمداد العالمي في أسواق النفط العالمية، وذلك باستخدام النموذج الإحصائي الخاص بها منذ عام 1990. والمعروف تحت تسمية "نموذج أوبك للطاقة العالمية OPEC World Energy Model".

رابعا: توقعات الطلب العالمي على النفط.[1]

وتعتبر توقعات وكالة الطاقة الدولية لسنة 1999 من الدراسات الأساسية التي يتناولها المختصون في تحليلاتهم واستنتاجهم والتي تبين ما يلي:

- وتشير هذه الأرقام إلى توقع زيادة الطلب العالمي على النفط بنسبة 58.3٪ بين سنتي 1995 و2020 بما يعادل 40.9 مليون ب/ي، بينما يتوقع أن تتحول معظم زيادة الطلب على النفط إلى بقية دول العالم خارج إطار منظمة OECD والتي يتوقع أن ينمو الطلب فيها على النفط بنسبة 103.1 ٪ بين سنة 1995 و2020 بما يقارب 30.4 مليون ب/ي. والمبينة في الجدول رقم (1-7).
- وعليه يتوقع أن يشكل نمو الطلب على النفط في دول العالم خارج منظمة OECD بين سنة 1995 و2020 ما نسبته 74.3 ٪ من مجمل نمو الطلب العالمي المستقبلي على النفط وهي تحولات جوهرية مستقبلية تنقل مركز ثقل الطلب على النفط خارج ملعب المستهلكين الرئيسيين التقليديين وخطط وكالة الطاقة الدولية.

الجدول(1–7): توقعات الطلب العالمي على النفط لسنوات 1995–2020.

(مليون ب/ي)

الجهة	فعلي 1995	تقديري 2020	نسبة الزيادة 2020–1995
منظمة التعاون الاقتصادي والإنمائي (OECD)	40.6	50.7	%24.9
بقية دول العالم	29.5	59.9	%103.1
العالم	70.1	111.0	%58.3

Source: IEA (World Energy Outlook) 2020, p 90.

حيث تشير دراسة الوكالة الطاقة الد ولية المستقبلية الصادرة في سنة 2010 إلى توقع ارتفاع واردات الصين النفطية لتبلغ 8 مليون ب/ي وفي الهند إلى 4 مليون ب/ي بحلول سنة 2020. وهذه المتغيرات في المستوردين الرئيسيين المستقبليين للنفط والأسواق النفطية لها أبعاد ومؤثرات اقتصادية وسياسية دولية كبرى، توجب على

[1] أمينة مخلفي، أثر تطور استغلال النفط على الصادرات-دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة-الجزائر، 2013، ص ص 138، 139.

الدول الرئيسية المصدرة للنفط التعامل معها بسياسة تخطيط نفطية واقتصادية واعية حتى تحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية المستقبلية.

الفرع الثالث: الاحتياطي النفطي العالمي.

أولا: مفهوم الاحتياطي النفطي.

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف.[1] ويتغير الاحتياطي النفطي **مع الزمن وحسب** الظروف التقنية والاقتصادية السائدة، ويعرف بأنه المؤكد من كميات النفط في باطن الأرض، وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن عرضا وطولا وسمكا.

تعود أغلب الاكتشافات النفطية المهمة إلى ستينات القرن العشرين، فخلال ذلك العقد بلغ مقدار ما أكتشف من النفط الخام حوالي 40 مليار برميل في السنة، ومنذ نهاية ذلك العقد والاكتشافات النفطية تتراجع، ولم تثمر الجهود الضخمة التي بذلت في الثمانينات في ظل ارتفاع أسعار النفط في زيادة الاكتشافات أو وقف التراجع فيها. ومنذ ما يقرب من العشرين عاما تفوق كمية الإنتاج السنوي كمية الاكتشافات الجديدة.[2]

ثانيا: أنواع الاحتياطي النفطي.

يمكن تصنيف الاحتياطي النفطي إلى عدة أصناف نعرض فيما يلي ما هو الأكثر شيوعا منها وهي:[3]

1- **الاحتياطي المثبت (المؤكد):** وهو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية استخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية، وبالظروف الاقتصادية والتقنية المتوافرة.

والجدير بالذكر أن الاحتياطي النفطي العالمي قد شهد تزايدا ملموسا خلال السنوات الخمسين الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت.

والجدول الموالي يمثل ترتيب الدول العشر الأوائل من حيث حجم الاحتياطات المثبتة لسنة 2005.

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57، ص05.

[2] كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة: عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص30.

[3] حسان خضر، أسواق النفط، سلسلة جسر التنمية، مرجع سابقن ص ص 6،5.

الجدول (1–8): الدول العشر الأوائل من حيث حجم الاحتياطات المثبتة (يناير 2005).

الدولة	بليون برميل	نسبة من الاحتياطي العالمي (%)
المملكة العربية السعودية	261.900	20.5
كندا	178.800	14.0
إيران	125.800	9.8
العراق	115.00	9.0
الكويت	101.500	7.9
الإمارات العربية المتحدة	97.800	7.6
فنزويلا	77.226	6.0
روسيا	60.000	4.7
ليبيا	39.000	3.0
نيجيريا	35.255	2.7

المصدر: إدارة الطاقة الأمريكية على الموقع: www.eia.gov

2- الاحتياطي المرجح: هي كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن التي تم تطويرها، والتأكد من احتياطها الثابت سواء التي يمكن الحصول عليها من الامتداد الأفقي أو العمودي للطبقات المنتجة للنفط، أو الكميات التي يمكن استخلاصها نتيجة تطبيق وسائل الاستخلاص الثانوية أو الكميات التي يمكن الحصول عليها من الطبقات التي لم يتم تطويرها الإنتاجي بعد، والتي توجد دلائل على احتوائها للنفط.

3- الاحتياطي الممكن: هي مجموع الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح وجوده، والكميات الممكن الحول عليها في المناطق البعيدة والممكن تطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استثماره واستغلاله.

4- الاحتياطي المحتمل: هي عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها واستخلاصها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد، والتي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض.

ثالثا: واقع الاحتياطي النفطي العالمي.

في إطار الحسابات التي جرت في العقود الماضية، فإن مدى كفاية الاحتياطي قد ارتفع بمعدلات السنين رغم الزيادة في الاستهلاك، وتثبت أنه في عام 2005، على سبيل المثال، بلغ الإنتاج العالمي للنفط 3.57 مليون طن، بزيادة 0.8 مليون طن عن العام الذي سبقه، لكن الاحتياطي النفطي المؤكد ارتفع بمعدل السنين من 47.8 إلى 49.3 سنة.[1]

كما قدر احتياطي عام 2011 حوالي 1237.8 مليار برميل، بارتفاع بسيط بنسبة 0.5% عن تقديرات عام 2010 التي بلغت قرابة 1231.7 مليار برميل، ولا تشمل هذه التقديرات النفوط غير التقليدية. مثل احتياطي النفط في رمال القار والسجيل الزيتي في كندا، حيث تشير بيانات BP* أن هذا الأخير يزيد عن 26.5 مليار برميل.[2] إن تقديرات الاحتياطيات النفطية العالمية لم تختلف بدرجة كبيرة خلال العشر سنوات الأخيرة. وفي مقابل ارتفاع الطلب على النفط، وتوقع أن يبلغ الإنتاج ذروته في عام 2020. ومن ثم يدخل في مرحلة الهبوط إما مرحلة ما بعد عام 2020، فإن معظم احتياطيات النفط سوف تكون من النوع النفط الثقيل (Heavy Oil).[3]

والجدول التالي يمثل إجمالي احتياطي النفط لكل من الدول العربية ودول العالم :

الجدول (1–9): احتياطي النفط عربيا وعالميا 2007–2011.

(مليار برميل عند نهاية السنة)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
دول OAPEC	666.07	667.23	670.10	670.16	698.87
الدول العربية	679.77	680.73	683.60	683.66	712.37
دول OPEC	984.06	950.47	953.12	952.51	996.07
دول العالم	1170.84	1169.08	1185.09	1231.67	1237.84

[1] http://www.aleqt.com/2013/07/07/article_768309.html

* British Petroleum هي شركة بريطانية تعتبر ثالث أكبر شركة نفط خاصة في العالم بعد إكسون موبيل وشل، شكلت الشركة الذراع النفطي للحكومة البريطانية لسنوات عدة قبل خوصصتها سنة 1976. وفي عام 1978 تحولت الشركة إلى الطابع الأمريكي بعدما استحوذت على حصة الأغلبية في شركة (ستاندرد أويل وف أوهايو) أو SOHIO. وقامت في التسعينات بالاستحواذ على أموكو وأركو الأمريكيتين. لها حقول نفط في بحر الشمال، ألاسكا، روسيا، الجزائر، أنغولا أسهم الشركة مدرجة في مؤشر فوتسي 100 **FTSE** البريطاني في بورصة لندن.

[2] تقرير الأمين العام السنوي38، منظمة الأقطار العربية للطاقة، مرجع سابق، 2011، ص158.

[3] أسيا طويل، قطاع الطاقة والأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 149.

نسبة دول OAPEC للعالم(%)	56.9	57.1	56.5	56.7	56.5
نسبة الدول العربية للعالم(%)	58.1	58.2	57.7	57.8	57.5
نسبة دول OPEC للعالم(%)	81	81.3	80.4	80.8	80.5

Source: BP Statistical Review of World Energy, 2011.

ملاحظة: احتياطي OPEC لا يشمل احتياطي اندونيسيا التي علقت عضويتها.

المطلب الثاني: دور منظمات الطاقة العالمية تحديد أسعار النفط.

نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل، والتي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات الدول الأخرى، أنشأت منظمات دولية تعمل على حماية مصالح تلك الدول.

ومن أهم هذه المنظمات ما يلي:

- منظمة الدول المصدرة للنفط (*OPEC*).
- الوكالة الدولية للطاقة (*IEA*).
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (*OAPEC*).

الفرع الأول: منظمة الدول المصدرة للنفط .

كانت الشركات البترولية العالمية الكبرى في المرحلة التاريخية قبل عام 1960 السلطة المتفردة في تحديد كميات إنتاج البترول وأسعاره في السوق الدولية، ومع استقلال العديد من الدول النامية المصدرة للبترول وشعورها بالاستنزاف الجائر لمواردها البترولية بأرخص الأثمان، ومعاناة شعوبها من الفقر والتخلف، انبعثت في هذا الجو السياسي والاقتصادي منظمة الدول المصدرة للبترول.

أولا: النشأة التاريخية للمنظمة.

أنشأت منظمة الدول المصدرة للبترول خلال الاجتماع التأسيسي الذي عقد في العاصمة العراقية بغداد[1] في 14 سبتمبر 1960 بحضور ممثلي 5 دول هي السعودية، الكويت، إيران، العراق، وفنزويلا وهي الدول التي وقعت على الاتفاق الأساسي لها ثم انضمت إليها بالتدريج 8 دول أخرى هي قطر(1961)، ليبيا وإندونيسي (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، ونيجيريا (1971)، والإكوادور(1973) والغابون[2] (1975)، ثم انسحبت[3] هاتين الأخيرتين في يناير 1993،1995 ليستقر أعضاء المنظمة حاليا على 11 عضوا.

تعتبر OPEC من المنظمات القائمة ما بين الحكومات ذات الكيان الدولي وهي ليست مؤسسة تجارية، إذ أنها لا تمارس التعامل التجاري والممثل الرسمي لها هو سكرتيرها العام ويعتبر موظفوها ذوي صبغة دولية وغير مرتبطين وظيفيا بالحكومات التي رشحتهم للتعيين، وقد كان مقر المنظمة خلال 5 سنوات الأولى في جنيف (سويسرا) ثم انتقلت إلى فيينا (النمسا)، في سنة 1962 قبلت منظمة OPEC في الأمم المتحدة كمنظمة حكومية متخصصة بموجب القرار رقم 23.

وقد نص دستور منظمة الأوبك على الأهداف التالية:[4]

1 - تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء.

2 - إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق البترولية العالمية.

3 - الاهتمام الدائم بمصالح الدول المنتجة والمصدرة للبترول، إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية ذات كفاءة ومستقره من البترول إلى الدول المستهلكة.

ومنذ نشوئها وحتى نهاية الستينات كانت الدول المنظمة إليها تساهم بنسبة كبيرة من الإنتاج العالمي للنفط قدرت بأكثر من 50% من الإنتاج العالمي، وتختزن هذه الدول أكثر من 65% من الاحتياطي العالمي للبترول.[5]

---

[1] ABD EL KADER SID AHMED : L'OPEP PASSE PRESENT ET PERSPECTIVES , PARIS, 1980 p 50.

[2] Chems Eddine Chitour: la Politique et le Nouvel ordre Pètrolier international, Edition dahleb 1995 p141.

[3] مجلة البترول ، في الذكرى 40لـ OPEC النشأة ، الظروف، المتغيرات، القاهرة-مصر ،أكتوبر سنة 2000.

[4] MANA SAID EL OTAIBA, L'OPEP ET LINDUSTRIE PETROLIERE, CROOM HELM LONDRES, 1978, P 79.

[5] نجوى أنيس الفقيه، دور منظمة الأوبك في عملية التنمية، مطابع أبو ذر الغفاري، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1990، ص 22.

ثانيا: أجهزة المنظمة.

تتخذ المنظمة قراراتها وتمارس دورها في علاقات البترول والطاقة العالمية من خلال الأجهزة الرئيسية التالية:[1]

1- المؤتمر الوزاري: وهو أعلى سلطة في المنظمة ويتألف من وزراء الطاقة أو البترول في دول الأعضاء، ويتخذ قراراته الهامة بالإجماع مثل القرارات المتعلقة بتحديد سقف الإنتاج أو مستويات الإنتاج لكل دولة عضوة، أو السعر المستهدف لغاية سنة محددة وكذلك تعيين أمين عام للمنظمة أو الموافقة على إستراتيجياتها، ويترأس سنوياً أحد وزراء دول المنظمة ومثل المؤتمر أمام الآخرين، كما يحق للمؤتمر السنوي للمنظمة من تشكيل لجان مختصة من أعضائه مثل لجنة المراقبة.

2- مجلس المحافظين: وهو يمثل السلطة التي تتابع مهام الأمانة العامة المالية (بما في ذلك الميزانية السنوية ومساهمات دول الأعضاء المتساوية فيها)، والإدارية وجدول أعمال المؤتمر الوزاري وعلاقات المنظمة بالمنظمات والدول الأخرى، ويتكون من ممثلين من الدول الأعضاء ويرفع مجلس المحافظين توصياته إلى المؤتمر الوزاري وتتناوب الدول الأعضاء في ترؤس المجلس سنوياً حسب الترتيب الأبجدي.

3- لجنة أوبك الاقتصادية: وهي الجهة الفنية التي تعنى بتحليل أوضاع السوق والتوقعات المستقبلية، تتكون من خبراء يمثلون دول الأعضاء ويرأسها الأمين العام وترفع تقريرها إلى المؤتمر الوزاري، وتنظر في الدراسات المختصة التي تقوم بها الأمانة العامة حول المواضيع ذات الأهمية.

4- الأمانة العامة: وتتألف من الأمين العام ومدراء الإدارات والموظفين العاملين في فيها، وهم إما مرشحون من دول الأعضاء أو يتم اختيارهم من المتقدمين من مختلف دول العالم على أساس الكفاءة.

ثالثا: مراحل تطور المنظمة.

يمكن تقسيم مراحل تطور المنظمة منذ نشأها وحتى هذا اليوم كما يلي:[2]

1 – مرحلة التأسيس (1960-1964): تركز اهتمام المنظمة في هذه المرحلة على بناء أجهزتها وتحديد وضعها في ظل القانون الدولي، إذ عملت أماناتها العامة حتى نهاية هذه المرحلة في مدينة جينف ومن دون

[1] رضا الشوك وحيدر علي الدليمي، مقال قصة منظمة الأقطار المنتجة والمصدرة للبترول، الحوار المتمدن، العدد 3265، 2011، متوفرة على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244115

[2] رضا الشوك وحيدر علي الدليمي، نفس المرجع.

حصانات دولية، وقد بدأت المنظمة بإجراء الدراسات حول السوق وكيفية تعزيز دورها. وخلال تلك المرحلة كانت الشركات الكبرى لا تزال تتمتع بالسيطرة على علاقات السوق.

2 – مرحلة التمكين (1965- 1969): في هذه المرحلة اتضح وضع المنظمة في ظل القانون الدولي بانتقالها إلى فينا، وقد حققت ما اعتبر أول مكسب جماعي لأعضائها بقبول الشركات مبدأ (تنفيق الربع) الذي من خلاله جرى تعديل طريقة احتساب عوائد الدولة الضريبية، وبدأ الوضع الاحتكاري للشركات الكبرى بالتقوّض خلال الفترة نفسها من جراء تزايد الإنتاج من الشركات المستقلة.

3 – مرحلة أخذ المبادرة (1970- 1973): إن هذه المرحلة هي إحدى أهم المراحل في مسار المنظمة، إذ تم في بدايتها التفاوض لأول مرة بشكل جماعي مع الشركات لتعديل ما كان يعرف بالأسعار المعلنة التي كانت تحددها الشركات الأجنبية، وفي هذه المرحلة دخلت بعض دول الأوبك في منطقة الخليج في مفاوضات جماعية مع الشركات لتغير الصيغ التعاقدية لامتيازاتها بما عرف باتفاقية المشاركة التي هدفت إلى دخول الحكومات شريكاً في امتلاك أصول الشركات العاملة لديها، وفي أواخر عام 1973 وأوائل 1974 حصل تعديل في ميزان القوى بشكل جذري إذ قررت دول الأعضاء في المنظمة ومن دون موافقة الشركات العاملة لديها، أي إن هذه المرحلة شهدت انتقال قرار التسعير (الذي كان طوال عقود لدى الشركة) من قرار تفاوضي بين الحكومات والشركات العالمية، واتخاذ منظمة الأوبك دور التنسيق بالنسبة إلى مستوى تلك الأسعار التي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين بالأسعار الرسمية.

4 - مرحلة السيطرة (1974 - 1982): تعرف هذه المرحلة من مسيرة المنظمة بالذهبية، إذ أصبحت المنظمة فيها متحكمة بقرار تسعير البترول عالمياً من خلال تحديد سعر ثابت لما أطلق عليه بسعر زيت الإشارة، وكان حينها من نوع الزيت العربي الخفيف الذي تنتجه السعودية، ويتم تغير هذا السعر من وقت لآخر من خلال اتفاق بين الدول الأعضاء، إضافة إلى اتفاقها على فروق سعرية بين زيت الإشارة والزيوت الأخرى مع ترك مستويات الإنتاج لقرار كل دولة على حدة. وكان لتلك المرحلة أصداؤها العالمية أحدها شعور الدول النامية أنه بالنظر إلى تجربة أوبك بإمكان تغيير قواعد النظاميين التجاري والنقدي الدوليين اللذين كانا يميلان إلى صالح مجموعة الدول الصناعية، وبتأييد من أوبك انطلق ما عرف بحوار الشمال والجنوب، وكرد فعل ظهرت مبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (هنري كيسنجر) بإنشاء (وكالة الطاقة الدولية) ومقرها باريس

لتنسيق سياساتها في مجال الطاقة (وبشكل غير مباشر التصدي لأوبك)، وتميزت تلك المرحلة باكتمال تملك أو تأميم أصول الشركات البترولية صاحبة الامتياز في أغلب دول الأوبك، وتأسيس أول شركات البترول الوطنية المملوكة جزئيًا أو كلياً من حكومات دول الأعضاء، وأصبحت الشركات العالمية في الغالب مشترية للبترول الخام من الشركات الوطنية أي نتج من ذلك تفكك (التكامل الرأسي) لصناعة البترول العالمية.

5 - مرحلة الانحسار (1982-1986): كانت هذه المرحلة حرجة في تاريخ المنظمة لأن نظام تحديد الأسعار والفروق الثابتة بين الأسعار لم يصمد في ظل تفكك (التكامل الرأسي) للصناعة والتنافس بين الدول على المشترين، وقد أدت الظروف السياسية إلى تبنّي المنظمة أسعاراً مرتبطة بالأزمات والدفاع عنها. وقد استطاع الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بتنويع مصادر الطاقة وإمدادات البترول، كما أنها أفلحت في الفصل بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب على البترول بسبب الأسعار المرتفعة نسبياً الذي أدى إلى انخفاض كثافة استهلاك البترول لدى مجموعة الدول الصناعية، فكان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن ينخفض إنتاج أوبك.

6 - مرحلة التكيف (1987-2007): كان وقع انهيار الأسعار عام 1986 قوياً على دول أوبك، لذلك تبنّت هذه الدول منذ عام 1987 وحتى عام 2005 إستراتيجية وضع سعر ليس لنوع واحد من الزيت بل لمتوسط أسعار عدة زيوت أو ما يعرف بسلة زيت أوبك، تاركة تحديد سعر كل زيت للسوق وتبنّي آلية تحديد سقف وحصص الإنتاج للوصول إلى السعر المستهدف، أما طرق تسعير كل نوع من الزيوت فقد ترك لكل دولة إتّباع الطريقة التي تناسبها.

وكان لتكيف أوبك مع التغيرات في أوضاع وهيكل سوق البترول العالمية وإتباع دولها نظام الأسعار المرنة التنافسية المرتبطة بأسعار الزيوت المتداولة في بورصات البترول العالمية تأثير في استعادتها زمام المبادرة وتزايد إنتاجها، وقد نجحت أوبك خلال تلك المرحلة في إيجاد أطر للتعاون والتنسيق مع الدول المنتجة الرئيسية غير الأعضاء.

رابعا: آلية أوبك لضبط الأسعار.[1]

بعد انهيار أسعار النفط في عامي 1986 و1998 **سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت** المحدد من طرف الدول المنتجة، وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق، وقد كان للدول الصناعية دورا ملحوظا لإضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة أوبك في رسم السياسة النفطية. وقد أدى ذلك إلى فشل **آلية السوق وتراجع** أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، ثم ارتفاعها إلى مستويات قياسية نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي، انعكس سلبا على كل من الدول الصناعية و**الدول المنتجة النامية على حد سواء.**

ورغم أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط. **إلا أن منظمة أوبك أدركت بأن هناك اعتبارات أخرى لا** تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص، آخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه بالتالي على مستوى الطلب. وبرز أيضا عامل أساسي هو أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء في أوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة التي تمتلك ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج **العالمي من النفط.** ومن بين مجموعة هذه الدول غير الأعضاء في أوبك مثلا النرويج وكذا المكسيك وآنغولا.

واستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة أوبك في شهر مارس 1999 **آلية لضبط أسعار النفط تقضي** بخفض **مستوى الإنتاج بواقع** 500 **ألف برميل يوميا إذا ما بقي سعر سلة نفوط أوبك أقل من** 22 **دولار لمدة عشرة أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق** 28 دولار لبرميل سلة نفوط أوبك ط**وال** 20 **يوما متصلة.**

وعلى الرغم من أهمية هذه الآلية وتحقيق بعض الالتزام بها، إلا أن منظمة أوبك وجدت نفسها أمام قرارات صعبة ومعضلة تحقيق استقرار في الأسعار يكون عادلا لطرفي الإنتاج والاستهلاك. فالركود الاقتصادي في العالم يؤدي إلى انخفاض الطلب وتراجع الأسعار ومن البديهي أن يقابل ذلك تخفيض إنتاج النفط الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، هذا فضلا عن احتمال عدم التزام جميع الدول الأعضاء في أوبك بسقف الإنتاج. **وهنا لجأت** المنظمة إلى التنسيق مع الدول غير الأعضاء، ذلك لما فيه مصلحة للاقتصاد العالمي.

[1] حسان خضر، أسواق النفط، سلسلة جسر التنمية، ص ص 16،15.

والجدير بالذكر أن منظمة OPEC تعتمد في سياسة تسعير البترول على سلة من سبعة خامات بترولية وهي:[1]

- مزيج النفط الصحراوي الجزائري Algeria's Saharan Blend
- نفط الميناس الأندونيسي Indonesia's Minas
- نفط بوني النيجيري الخفيف Negeria's Bonny Light
- النفط العربي الخفيف Saudi Arabia's Light
- نفط دبي Dubai
- نفط تياجوانا الفنزويلي Venezela's Tiajuana
- نفط استيموس المكسيكي Mexico's Isthimus

الفرع الثاني: الوكالة الدولية للطاقة.

International Energy Agency هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث والتطوير، وتسويق وتقنية الطاقة واستخداماتها. كما تمتلك المنظمة رصيدا استراتيجيا من النفط يمكنها بواسطته التدخل في السوق، تتكون هذه المنظمة من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا ونيوزلندا واليابان ودول أوروبا الغربية.

أولا: النشأة التاريخية للمنظمة.

برزت فكرة المنظمة في مطلع عام 1974 بعد المقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ردا على دورهما المساند لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973، وما تبع ذلك من اتخاذ منظمة الأوبك لقرارات منفردة برفع أسعار النفط اعتبارا من 1 يناير 1974،[2] ويصف أحد الكتاب الغربيين حالة الرئيس الأمريكي نيكسون بالذهول نتيجة لصدمة المقاطعة وقدرة الأوبك على رفع الأسعار بشكل منفرد دون موافقة شركات النفط الرئيسية، وفي غمرة الذهول من المقاطعة النفطية وما تلاها من زيادة أسعار النفط بأربعة أضعاف، عقد الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير الخارجية هنري كيسنجر مؤتمرا للبلدان الصناعية المستهلكة للنفط بواشنطن في فبراير 1974.

[1] د/ هاني عبيد، الإنسان والبيئة منظومات الطاقة و البيئة والسكان، دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص81.

[2] Organization of Petroleum Exporting Countries, General Information and Chronology,pp.59-61.

وكانت أغراضه إعداد خطة لتقاسم النفط في حال أي مقاطعة نفطية في المستقبل، والاتفاق على سياسات الطاقة **وممارسة الضغط على الأوبك من أجل خفض أسعار النفط أو على الأقل استقرارها.**[1] وقد دعا بيان المؤتمر إلى إعداد برنامج شامل للمحافظة على الطاقة وتطوير موارد جديدة للطاقة، وتبني جهود تعاون جماعي في مجال **البحث والتطوير.** وكون المؤتمر جماعة لتنسيق شؤون الطاقة قامت فيما بعد بالتشاور مع شركات النفط بتطوير برنامج دولي للطاقة أقر في خريف عام 1974، وأسست وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر1974 **من قبل 16 دولة** لإدارة البرنامج باعتبارها هيئة مستقلة من هيئات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*(OECD) .

وبدأت الوكالة عملها وفقا لإستراتيجية ضمنية، إحدى غاياتها تحويل سوق النفط إلى سوق مشترين واستعادة سيطرة الدول المستهلكة للنفط على أسعاره، وكان من أولى ثمار جهودها العملية التزام الدول الأعضاء في المنظمة بخفض استيرادها **المتوقع من النفط عام** 1975 نحو مليوني برميل يوميا من خلال سياسات المحافظة، وزيادة إنتاج النفط والتحول عن النفط إلى غيره من مصادر الوقود.[2]

ثانيا: مبادئ المنظمة.

المبادئ الاثني عشر التي وافق عليها اللقاء الوزاري لوكالة الطاقة الدولية عام 1977، والتي مازال **العمل** والالتزام بها في سياسات الطاقة، وبرامجها في الدول الأعضاء في المنظمة يمثلان أساس المتابعة والمراجعة والتقويم **السنوي،** نوجزها في النقاط التالية:[3]

1- تقليل واردات النفط عن طريق المحافظة والتوسع في مصادر العرض، وإحلال بدائل النفط.

2- تقليل التعارض بين الاهتمام بالبيئة وحاجات الطاقة.

3- السماح لمستوى أسعار الطاقة المحلية بما يكفي لتشجيع المحافظة على الطاقة وتطوير إمداداتها.

---

[1] International Energy Agency, and the Development of Stock Decision (Canada Oh: Glen Toner Carleton University) , p04.

* Organisation for Economic Co-operation and Development واختصارها OECD هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة، التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية (OEEC) التي يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين، للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة عمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبيه، وفي سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

[2] International Energy Agency, Annual Oil Marker Report, 1977, p 20.

[3] Op.cit, p09.

4- إبطاء نمو الطلب على الطاقة بالنسبة للنمو الاقتصادي عن طريق المحافظة والإحلال.

5- حل بدائل النفط محله في توليد الكهرباء وفي الصناعة.

6- تعزيز التجارة الدولية من حيث الفحم.

7- تركيز استخدامات الغاز الطبيعي على أولى مستخدميه والتوسع في توفيره.

8- التوسع بشكل مطرد في توليد الطاقة النووية.

9- التركيز على البحث والتطوير من خلال المشاريع الدولية المشتركة ومزيد من الجهود الوطنية.

10- إيجاد جو محفز للاستثمار في تطوير مصادر الطاقة وإعطاء الأولوية للتنقيب.

11- تخطيط برامج بديلة يلجأ إليها في حالة عدم إنجاز هدف المحافظة وأهداف العرض بالكامل.

12- البحث عن التعاون الملائم مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية.

الفرع الثالث: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

Organization of Arab Petroleum Exporting Countries هي منظمة إقليمية عربية متخصصة، تضم الدول العربية التي تنتج البترول وتصدِّره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية، وللإفادة من مواردها وإمكاناتها، ولإقامة المشروعات المشتركة وخلق صناعة بترولية متكاملة، وتأمين وصول البترول إلى أسواق عالمية بشروط عادلة ومعقولة.

أولا: النشأة التاريخية للمنظمة.[1]

ولت الجامعة العربية منذ نشأتها اهتماماً خاصاً بشؤون البترول، فلم تغب عن أذهان المسئولين العرب فكرة إنشاء منظمة عربية للبترول، تعني بالتنسيق بين السياسات البترولية العربية، فألّفت لجنة خبراء البترول العرب عام 1951، ثم أنشأت مكتب للبترول في هيكلها التنظيمي عام 1954، وتطور هذا المكتب ليصبح إدارة من إدارات الجامعة العربية عام 1959. وتبلورت فكرة إنشاء المنظمة في أواسط الستينيات من القرن العشرين، عندما تقدمت مصر في أوت 1964 إلى لجنة خبراء البترول العرب التابع لجامعة الدول العربية باقتراح لإنشاء منظمة عربية للبترول تعمل على تنسيق السياسات العربية البترولية، ثم عادت وطرحت الفكرة مرة أخرى في مؤتمر البترول العربي الخامس الذي أوصى بعمل التدابير اللازمة لإقامة مثل هذه المنظمة في إطار جامعة الدول العربية.

[1] موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول http://www.oapecorg.org

ومن ثم تقديم مشروع لإنشاء منظمة عربية للبترول تضم كافة الدول العربية المصدرة للبترول، غير أن هذا المشروع لم يُكتب له النجاح لاندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية في 1967.

وفي أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في 29 أوت 1967 بالخرطوم، أنشئت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "أوابك"، باتفاقية أُبرمت في 9 يناير 1968 ببيروت بين كل من: دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، والمملكة الليبية آنذاك. واتفق فيما بين هذه الدول على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة ثم عُدلت الاتفاقية المنشئة للمنظمة؛ كي يُفسح المجال أمام دول عربية أخرى للانضمام إلى عضويتها، ليرتفع عدد الأعضاء من ثلاث دول ليصبحوا عشر دول وهي: الكويت والسعودية وليبيا (1968)، الجزائر والبحرين وقطر والإمارات العربية (1970)، العراق وسوريا (1972)، مصر(1973)، إضافة إلى تونس (التي علقت عضويتها في 1986).

ثانيا: أجهزة المنظمة.

تمارس المنظمة مسؤولياتها واختصاصاتها عن طريق الأجهزة الأربعة الآتية:

1- المجلس الوزاري للمنظمة: هو السلطة العليا في المنظمة، وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها. ويتألف المجلس من وزراء البترول في الأقطار الأعضاء أو من يقابلهم في مستوى المسؤولية عن تصريف شؤون البترول، ويتولى ممثلو الأقطار الأعضاء رئاسة المجلس بالتناوب سنويا وفقا للترتيب الأبجدي للأقطار التي يمثلونها، يجتمع المجلس مرتين على الأقل سنويا.

2- المكتب التنفيذي: ومهمته مساعدة مجلس الوزراء في الإشراف على شؤون المنظمة، ويتكون المكتب التنفيذي من ممثل واحد عن كل دولة من الدول الأعضاء تعينه حكومة بلاده، ويتولى الممثلون رئاسة المكتب بالتناوب، وفقا للترتيب الأبجدي للأقطار، وذلك لفترات كل منها لمدة سنة واحدة.

3- الأمانة العامة: وتتولى القيام بتخطيط وإدارة وتنفيذ نشاط المنظمة وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء المنظمة، وبموجب قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء، ويتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام هو الناطق الرسمي باسمها وممثلها القانوني والمدير لكافة أوجه نشاطها، والمنفذ لما يعهد به المجلس إليه من مهام.

4- الهيئة القضائية: وهي الجهاز الرابع الرئيسي المنصوص عليه في اتفاقية إنشاء المنظمة، وقد أنشئ بمقتضى البروتوكول الخاص الموقع في دولة الكويت بتاريخ 9 ماي 1978، وقد دخل حيز النفاذ بتاريخ 20 أبريل 1980، وهذا البروتوكول ملحق باتفاقية إنشاء المنظمة ويعتبر جزءا لا يتجزأ منها. وتتخصص الهيئة بالنظر في

المنازعات ذات الصلة بتفسير وتطبيق اتفاقية المنظمة تنفيذ الالتزامات الناشئة عنها. والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي على ألا يتعلق ذلك بالسيادة الإقليمية لأي من الدول الأعضاء المعنية بالنزاع. وكذلك المنازعات التي يقرر مجلس وزراء المنظمة اختصاص الهيئة بالنظر فيها. وتعتبر أحكام الهيئة القضائية نهائية وملزمة وذات حجية على طرفي النزاع، وتكون لها بذاتها قوة تنفيذية في أقاليم الأقطار الأعضاء..

المطلب الثالث: تكاليف الصناعة البترولية.

عملية إنتاج النفط مسألة معقدة ومكلفة وتحتاج إلى تقنية متطورة، وتمر بمراحل متعددة. فمن البدء ثمة مسألة التنقيب عن النفط التي تستخدم فيها وسائل عديدة منها المسح الجوي والتنقيب الجيولوجي، والتنقيب الجيوفيزيقي، والتنقيب الجيوكيميائي، وبعد أن يتم التأكد من وجود مكامن للنفط تبدأ عمليات الحفر التي تطورت أشكاله من الحفر بالدق إلى الحفر بالدوران إلى الحفر التروبني، بعد هاتين الخطوتين تأتي مسألة التجميع والإنتاج، وهي بدورها عمليات معقدة المقود بها أساسا إعداد حقل النفط Oil Field وهنا تبدأ مسألة تحويل الاكتشاف إلى إنتاج.[1]

حيث تتحمل كل مرحلة من مراحل إنتاج النفط قبل وصوله إلى مرحلة التسويق، إلى مجموعة من الأعباء أو التكاليف التي لها دور كبير في تحديد أسعار النفط.

كما تعمل مصافي التكرير المتوافرة بعدد محدود جدا في العالم وخصوصا في الولايات المتحدة بأقصى طاقتها، وتلقى صعوبة في تلبية طلب الاستهلاك على المشتقات النفطية مثل البنزين الذي ارتفعت أسعاره بشكل كبير. والمصافي المتوفرة معدة لمعالجة النفط الخفيف الذي لا يحتوي سوى على كميات منخفضة من الكبريت، وهي نوعية أصبحت غير متوفرة كثيرا بينما النفط الثقيل هو الأكثر توفرا في الأسواق.

لقد زادت الحاجة لمصافي تكرير النفط التي تعد من المنشآت المكلفة ولا تقبل الشركات على الاستثمار فيها كثيرا، وأصبحت أكثر منشآت التكرير الموجودة قديمة ولا يمكنها مواكبة حاجة السوق، بينما تواجه عملية

[1] د. فتحي محمد البعجة، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي، دراسة مقارنة- في الاقتصاد السياسي العربي، دار النهضة العربية، بنغازي- ليبيا، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 441، 442.

لإقامة منشآت تكرير جديدة معارضة منظمات حماية البيئة بسبب آثارها السلبية فالاحتياج المتزايد لمصافي تكرير النفط زاد المخاوف من احتمالات حدوث تراجع في كميات النفط وبالتالي استمرار ارتفاع الأسعار.[1]

وتصنف قواعد لجنة بورصة الأوراق المالية التكاليف المتكبدة على نشاطات النفط والغاز ضمن أربعة أصناف:[2]

الفرع الأول: تكاليف الحصول على المناطق غير المبرهنة (الاقتناء).

وتتضمن تكاليف الحصول على المنطقة أو حق التنقيب، وهي تشمل على علاوات ورسوم السماسرة ورسوم التسجيل والتكاليف القانونية، إضافة إلى تكاليف الحصول على الحقوق **المنجمية.** وترسمل هذه التكاليف **مبدئيا** كتكاليف اقتناء للمنطقة غير المبرهنة، ويشير **هذا المصطلح** للمنطقة غير المقيمة بعد أي المنطقة التي لم تقيم فيما **إذا كانت تحتوي على احتياطات** مبرهنة، وتبقى ضمن حسابات المناطق غير المبرهنة إلى أن تقيم من خلال **الاستكشاف والحفر أو بفوات مدة العقد.**

الفرع الثاني: تكاليف الاستكشاف.

وتتمثل في تكاليف المناطق التي قد تحتاج لعمليات الاختبار والفحص، واختبار مناطق محددة تحتوي على احتياطات النفط والغاز بما في ذلك حفر آبار الاختبار الطبقي (الستراتيغرافي) من النفط الاستكشافي، وقد **تصرف تكاليف الاستكشاف قبل الحصول على المنطقة ذات العلاقة** (ويشار إليها في بعض الأحيان كجزء من **تكاليف التنقيب) أو بعد الحصول على المنطقة، وتتضمن تكاليف الاستكشاف الدراسات الطبوغرافية** والجيوفيزيائية والرواتب وتكاليف الطاقم الجيولوجي والأشخاص الآخرين العاملين في **تلك الدراسات، وتتضمن** تكاليف الاستكشاف أيضا تكاليف المناطق غير المطورة والحفاظ عليها مثل الإيجارات.

الفرع الثالث: تكاليف التطوير.

وتتمثل في تكاليف الوصول إلى الاحتياطات المبرهنة وتقديم التسهيلات لاستخراج **النفط والغاز ومعالجتهما** وتجميعهما وتخزينهما، وتتضمن أيضا تكاليف الآبار التطويرية لإنتاج الاحتياطات المبرهنة بالإضافة إلى تكاليف

[1] **د.** كوثر عباس الربيعي، رئيس **قسم الدراسات الأمريكية**، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص29.

[2] حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، **مرجع سابق، ص ص** 59،60.

تسهيلات الإنتاج مثل خطوط التدفق وآلات الفصل والمعالجة، والتسخين وصهاريج التخزين، وأنظمة الاستخراج المحسن، وتسهيلات معالجة الغاز القريبة من الموقع وغيرها من التجهيزات.

الفرع الرابع: تكاليف الإنتاج.

وهي تكاليف نشاطات رفع النفط والغاز إلى سطح الأرض وتجميعها ومعالجتها وتخزينها في الحقل، وتتضمن تكاليف الإنتاج بالمعنى الواسع جميع تكاليف الاقتناء والاستكشاف والتطوير والإنتاج، نفقات العمالة تشغيل وصيانة الآبار والتجهيزات والتسهيلات التي تعد مصروفا كجزء من تكلفة النفط والغاز المنتج، إضافة إلى نفقات الصيانة والإصلاح والمواد والتوريدات المستهلكة والضرائب والتأمين على المناطق وضرائب الإنتاج.

المبحث الثالث: الأسواق النفطية العالمية وأزماتها.

بعدما تطورت الصناعة البترولية وانتشرت في أنحاء العالم، تطورت بذلك سوق النفط العالمية فحل محل عقود الامتياز التي كانت قائمة بين الدول المنتجة والشركات البترولية الكبرى عقودا طويلة الأجل، خاصة بعد الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، إذ لم تكن تمثل السوق الفورية جانبا كبيرا من حجم التعاملات، لكن الأزمة الثانية في 1979-1980 تطورت الأسواق الفورية وأصبحت سببا في تحديد سعر البترول الخام ومختلف المواد البترولية الأخرى.

لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز طبيعة السوق النفطية ومدى تأثرها بالأزمات العالمية.

المطلب الأول: ماهية السوق النفطية.

تتجلى السوق النفطية كغيرها من الأسواق في تلاقي العرض والطلب يسمح بتبادل سلعة معينة والمتمثلة في النفط، من المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائع و المشتري والسلعة محل ا لتداول، والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق. وفيما يلي نستعرض أنواع الأسواق البترولية وطبيعتها و أهم مراحل تطورها.

الفرع الأول: أنواع الأسواق البترولية وطبيعتها.

يمكن التمييز بين نوعين من الأسواق البترولية وهي كالتالي:

أولا: السوق الفورية أو الآنية (*spot market*)

السوق الفورية عبارة عن سوق حرة يتم فيها التبادل اليومي للسلعة البترولية خارج إطار العقود الطويلة الأجل، وذلك للتخلص من الفوائض البترولية ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب فعندما يرتفع الطلب ترتفع الأسعار وعندما يرتفع العرض تنخفض الأسعار.[1]

وقد ظهرت هذه الأسواق منذ نشأة الصناعة البترولية، ويكون فيها التبادل عن طريق التفاوض لشراء أو بيع عدد مختلف من المنتجات أو السلعة الخام فتتم هذه المبادلات عن طريق الهاتف أو شبكة الإنترنت، ويتم الاستعانة بعاملين مختصين، يلعبون دور الوسيط في هذه السوق، وتوجد شركات كبرى متخصصة في القيام بهذه الوساطة مثل شركة Marc Rich.Philibro، و Copechim.[2]

ولم تكن الأسعار المتداولة في الأسواق الفورية تؤثر تأثيرا محسوسا على الأسعار المعلنة غير أن الاختلال الذي طرأ على الأسعار منذ منتصف الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للبترول، مما دفع إلى تزايد أهمية هذه السوق، وصارت الأسعار الفورية سببا في عدم استقرار السوق البترولية وذلك لأنها سريعة التذبذب، ويعتبر سوق روتردام من أهم الأسواق الفورية نظرا لقدمه ولحجم المبادلات التجارية فيه.[3] بالإضافة إلى وجود العديد من مصانع تكرير البترول به ووحدات تخزين هامة، وتمنح فيه تسهيلات للمتعاملين، وهذا ما سهل إلى حد كبير من عملية المبادلات التجارية، وتتم عملية البيع والشراء لشحنة واحدة عدة مرات فيستفيد المشترون من فروقات السعر في البيع والشراء، كما توجد أسواق فورية أخرى في أوروبا (لندن)، وفي الولايات المتحدة(نيويورك)، وآسيا(سنغافورة)، وتتحدد الأسعار في هذا النوع من الأسواق بمعادلة مرتبطة بالزيوت التي يتم تداولها مثل زيت دبي وعمان في شرق آسيا، وزيت برنت Brent في أوروبا، وزيت غرب تكساس الوسيط في أمريكا.

ثانيا: السوق الآجلة أو المستقبلية: (*Forward market*)

تعد الأسواق الآجلة من الأسواق المالية، ويتمثل دورها في القيام بعمليات الحماية من أخطار تذبذب الأسعار، وتحسين الأداء في تسيير المخزون وتسهيل عمليات التبادل، فهي توفر الحماية ضد التقلبات اليومية

[1] Chitour Chems Eddine, La politique et le nouvel ordre pétrolier international, OPU, Alger, 1993, p120.
[2] Durousset Maurice, Le marché pétrolier, Ellipses, paris, 1999, p120.
[3] Chitour Chems Eddine, La politique et le nouvel ordre pétrolier international, op.cit, p 96.

لأسعار البترول، ويتم التعامل فيها عن طريق عقود آجلة في شكل أسهم مالية، فيتم تسليم السلعة البترولية عند سعر ثابت بتاريخ محدود ومكان معين وبكمية معطاة، ويتم التعامل اليومي في البراميل الورقية بما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في البراميل الحقيقية.

وبذلك انحرفت هذه الأسواق عن هدفها الحقيقي، وهو تأمين الاحتياجات المستقبلية لمستهلك السلعة البترولية بأسعار مستقرة لتصبح مجالا للمضاربة والاحتكار وتحقيق أرباح بالمراهنة على اتجاه الأسعار.[1] وبعبارة أخرى هي الإطار المنظم لعملية تداول البترول خلال فترة مستقبلية بعقد نمطي من حيث المدة، والكمية والسعر.[2]

ومن أهم الأسواق الآجلة في العالم سوق نيويورك للتبادل التجاري New York Mercantile Exchange NYMEX، وسوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا International Petroleum Exchange IPE، وسوق سنغافورة النقدي العالمي Singapore International Monetary Exchange SIMEX، ولا يتم التعامل في هذه الأسواق بالبترول الخام فقط، وإنما يتعدى إلى المشتقات النفطية، وهي عبارة عن عقود خاصة بالمشتقات أو المنتجات البترولية، ويتم تداولها في البورصات الرسمية أو خارجها. وقد جرى استخدام هذا الأسلوب باقتباسه مباشرة من الأسواق المالية، كما تحتل بورصة نيويورك مركز الصدارة في التعامل بالعقود الآجلة للبترول الخام وللمشتقات البترولية في العالم خاصة في البترول الخام الخفيف Western Texas (WTI) حيث تمتد بعض عقوده إلى 4 أو 5 سنوات. أما المعاملات خارج البورصة OTC فيمكن القول بأنها قائمة منذ زمن بعيد، وأي عقد لأجل مرتبط بتسليم بضاعة بترولية يمكن اعتباره عقد مشتقات، ويعتبر عقد برنت لأجل لمدة 15 يوما من أهم العقود الآجلة في الصناعة البترولية.[3]

وقد ساهمت السوق الآجلة في تفادي التطورات والتغيرات المفاجأة والأخطار السياسية، وكذا عدم استقرار أسعار الصرف والحماية ضد أخطار تقلبات الأسعار، وتنظيم عمليات تبادل المواد البترولية وتحسين الأداء في تسيير المخزون من البترول الخام والمنتجات المشتقة.[4]

---

[1] لباني يسمينة، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص64.

[2] Hamilton J.D, Understanding Curde Oil Prices, University of California Working paper, San Diego, 2008, p7

[3] Favennec Jean pierre, Exploitation et gestion de la raffinerie , publication de l'institut français du pétrole, Paris, 1999, p 95.

[4] Durousset Maurice, Le marché pétrolier, op.cit, p120.

الفرع الثاني: خصائص السوق البترولية العالمية.

يتميز سوق البترول بثلاث خصائص هي:[1]

– **سوق احتكار القلة:** يحتكر سوق البترول عدد قليل من الشركات "منافسة القلة " وهو نوع من الاحتكار الجزئي و تعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

– **الاتجاه نحو التكامل الرأسي:** حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول نقله، تكريره و تسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

– **الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق، مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

إضافة إلى ما سبق يتميز السوق النفطي بما يلي:

- **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:** يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

- **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.

- **الشفافية:** أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

- **عدم الاستقرارية:** يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما

[1] Mana Said Al Otaiba L'Opep et L'Industrie Pétrolière croom helm Londres 1978 pp 21, 22.

تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحة على الأسعار.

الفرع الثالث: نشأة وتطور سوق البترول العالمية.

مرت سوق النفط العالمية بعدة دورات على مدى نصف قرن من الزمن، شهدت في بعض منها تغييرات أساسية. وعلى الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن مسألة التغير الدوري مقابل التغير الهيكلي في سوق النفط خلال السنوات المقبلة،يمكن تقسيم التطورات في سوق النفط ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى عدد من المراحل المتميزة، وذلك على النحو التالي:[1]

1- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية المتميزة بالتوسع السريع (1950-1973) وهي الفترة المرتبطة بتعمير الضواحي في الولايات المتحدة الأمريكية ،وبالانتعاش الاقتصادي في أوربا واليابان. وتحول النفط من وقود "أمريكي" إلى وقود عالمي وذلك خلال الفترة الواقعة مابين عام 1950 وأوائل عام 1970.

2- فترة الاضطراب في سوق النفط العالمية، والخوف من حدوث خلل في تدفق الإمدادات، ووصول إنتاج النفط إلى ذروته وارتفاع أسعار النفط بنحو عشرة أضعاف والكود الاقتصادي العالمي، وتغير ملكية الموارد النفطية من الشركات النفطية العالمية الكبرى إلى البلدان المضيفة .

3- فترة أواخر عام 1970 حتى منتصف عام 1980 التي تميزت بانهيار الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،وإعادة ظهور إنتاج من خارج منظمة أوبك ،وعدم مقدرة منظمة أوبك على المحافظة على الارتفاع في مستويات الأسعار والإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصة السوق .

4- فترة منتصف الثمانيات إلى أوائل عام 2000 لم تكن أسعار النفط خلال معظم هذه الفترة مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على الطلب النفط وليست منخفضة بالدرجة التي قد تحد من الاستثمارات، وابتداء من عام 1986 نهارت أسعار النفط ثم حصلت الزيادة التدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية ، وشهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية انخفاضا في مستوياتها.

[1] هيرمان فرانسيس، أسواق النفط وآلياتها، النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 122، صيف 2007، ص ص165، 166.

5- الفترة 2000-2009 تميزت هذه الفترة **بالاهتمام المتزايد بنمو الطلب على النفط** في **آسيا وخصوصا** في **الصين،** وظهور **الاختناقات على كامل سلسلة الإمدادات النفطية.**

6- الفترة 2009-2010 كان لجهود منظمة أوبك دورا رئيسا في إعادة التوازن لسوق النفط واستقرارها، حيث أن التخفيض الكبير الذي أجرته المنظمة في **إنتاجها اعتبارا من بداية يناير 2009**، واستمرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير طيلة عامي 2009 **و**2010 **ساعد على تقليص حجم** الفائض في المعروض في السوق وكان عاملا حاسما وراء استقرار الأسعار.[1]

المطلب الثاني: الأزمات النفطية الكبرى.

لقد شهد سوق البترول **عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط** في 50 سنة التي **سبقت مثل أزمة الطاقة** الأولى **والصدمة العكسية وأزمة الأسعار عام** 1991 **وأزمة** 1998 **وآخرها أزمة** 2008، التي **كان مرجعها** تغيرات **هيكلية مرت** بها **صناعة** البترول **خلال تلك** الفترة.

قبل التعرض لأهم الأزمات النفطية التي شهدها العالم الاقتصادي والتي كان لها أثر كبير على الاقتصاد الكلي، **وجب علينا تحديد مفهوم** الأزمات السعرية في صناعة البترول.

الفرع الأول: مفهوم الأزمات السعرية في صناعة البترول.

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها **اختلال مفاجأ في توازن السوق** يؤدي إلى انخفاض **أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على** فترة **زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر** محددات **العرض أو الطلب** أوكلاهما **في آن واحد بعوامل داخلية** كالتغيرات الهيكلية في الصناعة **مثل عدم وفرة العرض لإعادة** التوازن إلى **السوق أو** انهيار **التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة** الأولى. **كما يمكن أن يكون** مرده **عوامل خارجية لا علاقة** لها **بالصناعة مثل حركة** رؤوس **الأموال الساخنة** والتغيرات **الجيوسياسية.**[2]

والجدير بالذكر أن هذه الأزمات تتمثل في ارتفاع أو انخفاض كبير في الأسعار أو وجود شح أو فائض في العرض بشكل حاد وغير طبيعي، يؤثر سلبا على الصناعة البترولية، **واقتصاديات الدول المستهلكة** والمصدرة للبترول. **لذا وجب علينا التمييز بين أزمات ارتفاع الأسعار** وانخفاضها في الفرع الموالي.

[1] **تقرير الأمين العام السنوي**37، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2010، ص55.

[2] محمد أحمد **الدوري**، محاضرات في **الاقتصاد** البترولي، ص27.

الفرع الثاني: أزمات ارتفاع الأسعار.

تعرض سوق النفط إلى العديد من الأزمات والتي ارتفاع حاد في أسعار البترول، نستعرضها **حسب** التسلسل التاريخي لها في الآتي:

1- أزمة النفط 1973-1974:

بدأت في 15 أكتوبر 1973، عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوابك بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967،[1] أوابك أعلنت أنها ستوقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع سوريا ومصر والعراق.

وفي الوقت نفسه، اتفق أعضاء أوبك على استخدام نفوذهم على أليه ضبط أسعار النفط في أنحاء العالم من أجل رفع أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%، بعد فشل المفاوضات مع شركات النفط العظمى التي أطلق عليها "الأخوات السبع"* في وقت سابق من ذات الشهر.

وبما أن معظم الاقتصاديات الصناعية تعتمد على النفط الخام فقد كانت أوبك موردها الأساسي للنفط. وبسبب التضخم المثير خلال هذه الفترة، فقد كانت النظرية الاقتصادية الرائجة تلقي باللوم على زيادات الأسعار هذه، باعتبارها كبتت النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فإن العلاقة السببية التي ذكرتها هذه النظرية غالبا ما تكون موضع تساؤل.[2]

وقد تم اتخاذ قرار زيادة الأسعار وفقا للاعتبارات التالية:[3]

1- حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار.

2- إعطاء قيمة فعلية للبترول.

3- ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة.

4- ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

5- تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتوجات.

---

[1] James D .Hamilton, Historical Oil Shocks, University of California, San Diego, 2010, p14.

* الأخوات السبع في الصناعة النفطية هو مصطلح ابتدعه الإيطالي إنريكو ماتي، يشير إلى سبع شركات للنفط سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج النفط والتكرير والتوزيع.

[2] Robert B. Barsky and Lutz Kilian, Oil and the Macroeconomy Since the 1970's, Journal of Economic Perspectives, Volume 18, N° 4, Fall 2004, p 115-134.

[3] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، **مرجع سابق**، ص 129.

كما أثر الحظر بشكل فوري على مدفوعات الشركات في أوبك، وتضاعفت أسعار النفط أربع مرات بحلول عام 1974 إلى نحو 12 دولارا للبرميل الواحد (75 دولار أمريكي/متر مكعب).
وهذه الزيادة في أسعار النفط كان لها أثر سلبي كبير على الدول الصناعية الكبرى، ردا على ذلك بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار، و ذلك من خلال:

1- التخفيض من استهلاك الطاقة: سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن عام 1973 إلى 561 مليون طن عام 1974.

2– تكوين مخزون استراتيجي: بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية، والتي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي والذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها، فقد تفطنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوما حماية لنفسها من الضغوط.

3- تعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة: أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم، وتشجيع عمليات البحث في هذا المصدر، فقد ارتفعت واردات الفحم الأوروبية من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن عام 1975.

4- تشجيع الاستكشافات النفطية: حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف، و قد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.
ولقد كان أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع في العوائد النفطية لدول الأوبك، و تمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية والجدول التالي يوضح الزيادة في عائدات دول الأقطار الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية من 1970إلى غاية 1975.

الجدول(1-10): العائدات البترولية للأقطار الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية 1970-1975.

(مليار دولار)

السنة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الحقيقية لعام 1995
1970	8.6	37.1
1971	11.4	46.2
1972	14.2	54.4
1973	22.4	79.4
1974	74.6	235.3
1975	67.1	190.1

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 29، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2002، مرجع سابق، ص51.

ملاحظة: الأسعار الحقيقية تشير إلى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي في الدول الصناعية، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

2- أزمة النفط 1979-1980.

لقد كانت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 إلا بداية عقد الاضطرابات في الشرق الأوسط، ففي نوفمبر 1978 شهدت إيران إضراب ما يقارب 37600 عامل إيراني في مصافي النفط، أدى ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط بحوالي 4.8 مليون برميل يوميا أي ما يقارب 7% من الإنتاج العالمي ما بين أكتوبر 1978 ويناير 1979.

في يناير فر شاه إيران محمد رضا بهلوي وزوجته من البلاد، وبهذا سمح لآية الله الخميني بالسيطرة على إيران، الاحتجاجات ادت لتحطيم قطاع النفط الإيراني في حين استانف النظام الجديد صادرات النفط لكنها كانت بحجم أقل، مما دفع الأسعار بالزيادة، حيث سارعت المملكة العربية السعودية ودول أخرى في أوبك بزيادة الإنتاج لتعويض الانخفاض.[1]

والجدول الموالي يبين بوضوح الزيادة غير الاعتيادية في أسعار النفط بين 1975-1980.

[1] James D .Hamilton, Historical Oil Shocks, op.cit, p16.

الجدول(1–11):تطور أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية 1975-1980.

(دولار/برميل)

السنة	السعر الاسمي	*السعر القياسي 100=1995	السعر الحقيقي بأسعار 1995
1975	10.4	35.3	29.5
1976	11.6	38.3	30.3
1977	12.6	41.5	30.4
1978	12.9	44.9	28.7
1979	29.2	48.7	60.0
1980	36.0	53.6	67.2

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي33، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2006، ص61.

وفي ظل هذه **الأوضاع ارتفع سعر** البترول العربي **الخفيف من** 12.7 **دولار** للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 **دولار** للبرميل في ديسمبر **من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ** 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 **نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و تقلص العرض** إلى **مستويات** خطيرة **جدا**، وفي **ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك** إلى 211.7 **مليار دولار.**[1]

3– أزمة النفط لسنة 2004.

تميز عام 2004 **بارتفاع أسعار النفط العالمية بصورة استثنائية ووصول الأسعار** الاسمية إلى أرقام قياسية لم **تصلها من قبل، حيث ارتفع معدل سعر السلة أوبك بنحو** 7.8 دولار للبرميل، أي بنسبة 28% **مقارنة بعام** 2003، حيث وصل معدل السعر إلى 36 دولار للبرميل عام 2004. علما أن معدل سلة أوبك وصل في بعض **الأيام من شهر أكتوبر** 2004 إلى 46.6 دولار للبرميل، ووصل سعر الخام الأمريكي الخفيف إلة أكثر من 55 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها.

ولأول مرة حافظ معدل سلة أوبك على مستوى يفوق **النطاق السعري المحدد من قبل المنظمة، سواء كان ذلك على المستوى اليومي أو الأسبوعي أو الشهري وطوال عام** 2004.

يعود ارتفاع أسعار النفط إلى تضافر عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية كان لها أثر مهم **على الأسعار عام** 2004 وهي بالأصل امتداد لما كانت عليه في العام السابق، وأهمها استمرار التوتر في

[1] Maurice durousset , Le marché du pétrole, op.cit, p49.

منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، والوضع الأمني غير المستقر في العراق الذي نجم عنه تزايد في الهجمات التفجيرات التي تتعرض لها المنشآت النفطية العراقية، والمشاكل العرقية في نيجيريا، والأزمة السياسية في فنزويلا قبل انفجارها بعد الاستفتاء الذي جرى خلال شهر أوت 2004، إضافة إلى أزمة شركة يوكوس الروسية التي بدأت خلال عام 2003 أيضا.[1]

حيث تأثرت مستويات الأسعار بالزيادة غير المتوقعة التي طرأت على الطلب العالمي على النفط، وفي الصين وأمريكا والهند ودول أخرى على وجه الخصوص، وتأثرت الأسعار أيضا جراء قيام بعض المؤسسات المتخصصة باستشراف مستقبل النفط عبر إجراء مراجعة لأرقام الطلب خلال عام 2004 وزيادتها نحو الأعلى بصورة شهرية لمعظم السنة، وخلق هذا الإجراء حالة من التخوف في السوق مبعثة الظن بأن الطاقة الإنتاجية في العالم قد لا تكون كافية لتلبية الزيادات في الطلب العالمي على النفط في المستقبل القريب، خصوصا بعد أن اضطرت دول أوبك إلى زيادة إنتاجها إلى مستويات مقاربة لطاقاتها الإنتاجية لتلبية الطلب المتنامي غير المتوقع، ما أدى إلى تقليص هامش الطاقة الإنتاجية الفائضة لديها إلى مستويات منخفضة للغاية.

والجدول التالي يوضح مدى ارتفاع أسعار سلة خامات أوبك وبعض الخامات العربية عام 2004.

الجدول(1-12): متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وبعض الخامات العربية 2000-2004.

(دولار/برميل)

الخامات	2000	2001	2002	2003	2004	الارتفاع عام 2004
سلة أوبك	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	7.8
خليط صحراء الجزائر	28.8	24.1	24.8	28.7	38.4	9.7
العربي الخفيف	26.8	20.8	24.3	27.6	34.5	6.9
دبي	26.2	20.9	23.8	26.8	33.7	6.9
خام الكويت	25.8	19.3	23.6	26.9	32.7	5.8
السدرة الليبي	28.5	24.7	24.4	28.2	35.7	7.5
العربي الثقيل	25.2	19.0	23.4	26.2	30.4	4.2

المصدر:أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

[1] تقرير الأمين العام السنوي 31، منظمة الأقطار العربية، 2004، ص15.

4- أزمة النفط لسنة 2008.

شهد عام 2008 أسوأ أزمة مالية عرفها العالم منذ ثلاثينات القرن الماضي، وقد ازداد عمق الأزمة التي بدأت في أوت 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية. **حيث انفجرت الأزمة المالية العالمية في 05 سبتمبر من العام 2008 ألقت بظلالها على القطاعات الاقتصادية المختلفة في دول العالم ولم ينج من تبعات وويلات تلك الأزمة أحد ، من : خسائر ، وإفلاس وبطالة، وهبوط بورصات ، وتقلب وتراجع أسعار ، وفقر ، وركود وكساد وقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على سوق النفط العالمي الذي شهد انكماش كنتيجة طبيعية لتلك الأزمة ، فقد اقترب سعر برميل النفط قبل الأزمة المالية العالمية من حاجز 150 دولار ومع انفجار الأزمة وما نتج عنها من انتشار الركود الاقتصادي وتنامي معدلات البطالة في العدد من دول العالم وإنخفض الطلب على السلع والخدمات. وهو ما أدى بالطبع إلى إنخفاض الطلب على النفط.**[1]

ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، فقد انعكست تلك التطورات بشكل جلي على الطلب العالمي على النفط الذي أخذ في الاتجاه نحو الانخفاض، وعلى أسعار النفط التي اتجهت نحو الانخفاض أيضا لتصل إلى منعطف لم يسبق له مثيل.

حيث لجأت دول منظمة أوبك إلى اتخاذ خطوات مغايرة لما تم اتخاذه في السابق، حيث أقدمت على خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة، كان أولها في شهر سبتمبر وآخرها في ديسمبر ليصل إجمالي الخفض المقرر في عام 2008 إلى 4.2 **مليون ب/ي وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق.** وقد اتخذت تلك الخطوات في إطار السعي الحثيث نحو تحقيق استقرار السوق النفطية وضمان كبح جماح أسعار النفط والوصول بها إلى مستويات تلقى القبول من قبل جميع الأطراف.[2]

لقد ألقت الأزمة المالية بظلالها على التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط على مدار العام 2008، فالمنحنى التصاعدي الذي انتهجته أسعار النفط منذ شهر يناير 2008 إلى شهر جوان 2008 لم يكن لأساس السوق النفطية من طلب وعرض ومستوى المخزون أي دور فيه، حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى

[1] آشرف محمد دوابه، مجلة آراء حول الخليج ، 20 أبريل 2010، العدد 456، ص5.
[2] تقرير الأمين العام السنوي 35، منظمة الأقطار العربية، 2008، مرجع سابق، ص ص 4،3.

الإمدادات النفطية التي تعد **عاملا رئيسيا وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار**، كما أن مستويات المخزون ظلت مرتفعة عن معدلها المسجل خلال السنوات الخمس الماضية، ومن أهم تلك العوامل التي لعبت دورا رئيسيا في الارتفاع عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط.

والجدير بالذكر خلال هذه الأزمة **ارتفعت أسعار سلة خامات أوبك ارتفعت بمقدار** 25 دولار للبرميل عام 2008، **أي بنسبة** 36.2% **مقارنة بمستويات العام السابق حيث بلغ معدل السعر الفوري لسلة أوبك** 94.1 دولار للبرميل مقارنة ب 69.1 دولار للبرميل عام 2007.

هذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي والمتمثل في الأسعار الفورية لسلة الأوبك وبعض الخامات العربية في الفترة الممتدة ما بين 2004 **و**2008 مع الإشارة إلى مدى الارتفاع الحاصل عام 2008.

الجدول(1-13): متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وغرب تكساس وبعض الخامات العربية 2004-2008

(دولار/ برميل)

الخامات	2004	2005	2006	2007	2008	الارتفاع عام 2008
سلة أوبك	36.1	50.6	61.1	69.1	94.1	25.0
خام غرب تكساس	41.4	56.5	66.0	72.3	99.6	27.3
خليط صحراء الجزائر	38.4	54.6	66.1	74.7	98.9	24.2
العربي الخفيف	34.5	50.2	61.1	68.8	95.2	26.4
موربان الإماراتي	36.7	54.1	66.1	72.9	99.0	26.1
خام الكويت	34.1	48.7	58.9	66.4	91.2	24.8
السدرة الليبي	36.6	52.6	63.4	71.4	96.7	25.3
البحري القطري	34.0	50.5	62.6	69.3	94.9	25.6

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي35، منظمة الأقطار العربية، 2008، مرجع سابق، ص54.

الفرع الثالث: أزمات انخفاض الأسعار.

إن الارتفاع المتسارع الذي أصاب أسعار البترول في مرحلة الطفرة البترولية قد جعل انخفاضه يسير بنفس السرعة التي ارتفع بها، حيث كانت سنة 1983 بداية لتحولات أخرى شهدت فيها أسعار البترول بداية التراجع و الانخفاض إلى أن نهارت سنة 1986.

اعتبرت هذه المرحلة جديدة من مراحل السوق البترولية العالمية تحولت فيها السوق لصالح المشتري بعدما ظلت ولفترة لصالح البائعين، توالت الأحداث والمتغيرات وبرزت أزمات حادة في الاقتصاد البترولي طالت تداعياتها المنطقة العربية برمتها، ففي سنة 1990 استيقظ العالم على حرب الخليج الثانية تكبد الاقتصاد العربي على إثرها وحتى يومنا هذا خسائر فادحة إضافة إلى انهيار الاقتصاد العراقي نتيجة للحصار الدولي.

وفي نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

لذا سنتطرق على الأزمتين التي عرفتا انخفاض أسعار النفط كل واحدة على حدا.

1- الأزمة النفطية العكسية سنة 1986.

يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد، والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبارًا من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينات) أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لحسابات سياسية واقتصادية، فصعدت الأسواق الفورية والآجلة (البورصات البترولية) إلى مرتبة متزايدة الأهمية.

و تعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127 مليار دولار للفترة (1982-1985).[1]

[1] Maurice durousset, Le marché du pétrole, op. cit, p54.

كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة 1982- 1986، حيث بلغت 134 مليار دولار، و كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها.

وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.
و لعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 تتمثل في:

- **الغش الممارس بين أعضاء الأوبك:** في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي و حددت سقف17 مليون برميل يومي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية رفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200.000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب 1.25 مليون برميل في اليوم.[1]
- **المنافسة بين دول الأوبك و دول خارج الأوبك:** إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا و النرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات و التنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية، كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.
- **انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط و تعويضه بمواد بديلة:** عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41 % سنة 1979 إلى 30% سنة 1985، مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة1985.

وقد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانيات، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14 % عن مستواه سنة 1980 وشهدت موازين

[1] Chems Eddine Chitour , La politique et le nouvel ordre pétrolière international ,op.cit, p171.

المدفوعات العربية عجزا قدر ب 11.6 مليار دولار سنة 1986 و تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

وعلى إثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1987-1989 تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و 17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية، العراقية)، ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991، و بقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و16.6 دولار للبرميل خلال فترة 1991-1995.

والجدول التالي يبين الانخفاض الملحوظ في أسعار البترول سنة 1986.

الجدول(1–14): تطور أسعار البترول 1985–1990.

(دولار/ برميل)

السنة	السعر	السنة	السعر
1985	27.5	**1988**	14.2
1986	13.0	**1989**	17.3
1987	17.7	**1990**	22.3

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية، مرجع سابق، أعدادا مختلفة.

2– أزمة النفط 1998:

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، و قد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.[1]

[1] تقرير الأمين العام السنوي 28، 2001،منظمة الأقطار العربية، مرجع سابق، ص16.

و ببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.

وأثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 % عام 1997 إلى 1.8 % عام 1998، إضافة إلى انخفاض نسبة الزيادة في الطلب العالمي على النفط كما يبينه الجدول التالي:

الجدول(1–15): النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية 1997–2000.(%)

	1997	1998	1999	2000
الدول الصناعية				
الناتج المحلي الإجمالي	3.2	2.4	3.4	3.8
الطلب على النفط	1.7	0.2	1.7	0.4
الدول النامية				
الناتج المحلي الإجمالي	5.8	3.5	3.9	5.8
الطلب على النفط	5.8	1.4	3.1	3.9
الدول المتحولة				
الناتج المحلي الإجمالي	2.2	(0.8)	3.6	6.3
الطلب على النفط	(10.4)	(1.7)	(5.6)	2.4
إجمالي العالم				
الناتج المحلي الإجمالي	**4.2**	**2.6**	**3.6**	**4.7**
الطلب على النفط	**2.1**	**0.4**	**1.6**	**1.6**

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي28، منظمة الأقطار العربية، 2001، مرجع سابق، ص41.

المطلب الثالث: أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد العالمي.

يعتبر سعر البترول في الأسواق العالمية متغيرا هاما في اقتصاديات الدول البترولية، وذلك لأثره المباشر على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى الانعكاسات التي تظهر على الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات الإنتاجية في حالة ارتفاع الأسعار أو انخفاضه.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لأزمات ارتفاع سعر النفط.

سوف نقوم بالكشف على أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات النفطية، وبما أن معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي هي نفسها تتكرر في كل مرة يرتفع فيها سعر النفط في السوق، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الآثار على تحليل موجز لأهم الآثار التي أعقبت أزمة الطاقة الأولى، لأن لها ميزات خاصة أهمها امتداد الفترة التي بقية فيها أسعار النفط مرتفعة مما يمكننا من ملاحظة هذه الآثار ومتابعتها بوضوح.

لقد أحدثت أزمة الطاقة الأولى التي أعقبت رفع أسعار النفط اضطرابات في الاقتصاد العالمي تجاوزت المخاطر المترتبة عن العجز في عرض النفط في الأسواق في تلك الفترة، وقد شملت الأزمة كل من الاقتصاديات الغربية والنامية على حد سواء في النقاط التالية:

1- ترتبت على زيادة أسعار البترول زيادة العجز في موازين مدفوعات كل من الدول المتقدمة والدول النامية غير المنتجة للبترول، وتزيد مشكلة الدين الخارجي أثرها على الدول غير المنتجة، حيث ارتفعت الديون الخارجية لهذه الأخيرة فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزماتها الاقتصادية. في نفس الوقت ازدادت أزمة الديون الخارجية لباقي الدول، حيث ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الإجمالي القومي للدول النامية غير مصدرة للبترول. حيث إن الدول الصناعية كانت قادرة على مواجهة المدفوعات المتزايدة للبترول من الناحية الحقيقية، حيث تمكنت من الحفاظ على أوضاعها المالية بسبب تزايد مشتريات دول الأوبك منها من استثمارات واحتفاظها بأرصدة نقدية في البنوك الغربية.

2- ارتفاع الفوائض المالية بسرعة حتى بلغت حوالي 65 مليار دولار عام 1974، وكان الأثر المباشر لظاهرة الفوائض هو تغير جذري في هيكل المدفوعات الدولية. حيث بلغ حجم هذا الفائض قبل ارتفاع سعر البترول

12 مليار دولار، وبظهور الفوائض البترولية تغير هذا البنيان كليا، إذ انتقل العجز إلى موازين المدفوعات الأوروبية وأصبحت الدول الصناعية تعاني من آثار العجز. في مقابل الدول المصدرة للبترول.[1]

3- حاولت الدول الرأسمالية إبراز الآثار السلبية التي نتجت عن زيادة أسعار البترول وأهمها التضخم والركود، فبالنسبة للتضخم عادة ما يربط مباشرة بارتفاع سعر البترول باعتباره المسئول الأساسي عن التضخم وما يلحقه من ضرر بالنسبة للدول الصناعية.

4- لجأت الدول النامية غير منتجة للبترول إلى الاقتراض الخارجي بشكل متزايد لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها، حيث كانت الظروف تسمح بتلبية حاجة هذه الدول من خلال. الأرصدة التي تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في الدول الرأسمالية.[2] وكان السبب وراء هذه الزيادة في السيولة نمو وتضخم ما يعرف بسوق الأورودولار وانخفاض طلب الدول الرأسمالية على تلك الموارد النقدية نتيجة لموجة الركود التضخمي، حيث ارتبط سوق الأورودولار بعاملين رئيسيين هما:

- زيادة العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة خاصة بعد حرب الفيتنام، الأمر الذي أدى إلى ضخ كميات من الدولار وبقائها تحت سيطرت البنوك التجارية في أوروبا.
- ظهور ما يسمى بالبترودولار وهي عبارة عن الموارد النقدية الضخمة التي نتجت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي، وتم لاحقا إعادة تدويرها والتي تدفقت إلى البنوك الغربية تحت تأثير أسعار الفائدة.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية لأزمات انخفاض سعر النفط.

سوف نقوم بالكشف على أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط، وما أن معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي هي نفسها تتكرر في كل مرة ينخفض فيها سعر النفط في السوق، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الآثار على تحليل موجز لأهم الآثار التي أعقبت الأزمة العكسية، لأنها بدورها تتميز بخاصة أهمها امتداد الفترة التي بقية فيها أسعار النفط في مستويات منخفضة مما يمكننا من ملاحظة ومتابعة هذه الآثار بوضوح.

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص35.

[2] علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون الخليج العربي، كتاب بدون دار نشر، سنة 2009، ص 38.

1- على الدول النامية المصدرة للبترول:

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالي، ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

كما أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول. حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي.*

2- على الدول النامية غير مصدرة للنفط:

أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية غير مصدرة للبترول، حيث لم يمكنها انخفاض أسعار البترول من تحقيق النمو.

• أدى انخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك،* وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية. أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله. إذ أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الاستهلاك أو الاستثمار.

• أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا. الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة، وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي ترتب عليه انكماشا داخليا كانت أهم

* ينقسم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري، وبسبب تراجع العائدات النفطية قامت دول الأوبك بتقليص الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي.

* هي تلك القروض التي كانت الدول الأعضاء في المنظمة تقدمه للدول النامية بمعدلات فائدة منخفضة وفي بعض الأحيان الإعفاء التام من دفع الفوائد على القروض.

معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخمي).

• تضررت الدول النامية غير مصدرة للبترول من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول البترولية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول البترولية.

الفرع الثالث: حقائق مؤلمة حول مستقبل النفط.

قبل ختم الفصل الأول وجب التطرق لأهم الحقائق التي تؤكد ضرورة التوجه إلى قضايا أمن إمدادات الطاقة، وعلى الرغم من أنها مؤلمة، إلا أننا يجب أن نتعرف بها حتى نتمكن من تفادي الكارثة أهمها:[1]

الحقيقة الأولى: سيكون العالم قبل انتهاء عصر النفط أكثر اعتمادا على النفط من أي وقت مضى وبالتحديد سيكون أكثر اعتمادا على نفط منطقة الشرق الأوسط المضطربة. حيث يتوقع المحللون أن يرتفع الطلب العالمي إلى 99 مليون ب/ي بحلول 2015 والى 116 مليون ب/ي عام 2030، وفي الحقيقة سيرتفع أكثر من المتوقع، ففي عام 2007 بلغ الطلب81 مليون ب/ي، ولو عدنا إلى توقعات المحللين في التسعينات من القرن المنصرم لرأينا أنه كان من المتوقع أن يصل عام 2005 إلى 65 مليون ب/ي فقط. وهذا يدعو إلى ضرورة تغيير المسار في سياسات الطاقة.

الحقيقة الثانية: يوجد صراع بين الحاجات المتنامية إلى الطاقة لدى الدول النامية هواجس البلدان الصناعية بشأن تغير المناخ.فجميع البلدان النامية، بما فيها الصين والهند تعتبر أن مسؤولية تغير المناخ تعود على الدول الصناعية فقط ، بسبب سلوكها الاستهلاكي للطاقة ليصل إلى كميات مرعبة لتلبية متطلبات النمو السريع الذي تشهده، وتخطط حاليا لبناء 560 محطة طاقة تعمل على الفحم بحلول عام 2012. ونفس الأمر بالنسبة للهند، مما تشير إلى أن ميزان العرض والطلب في أسواق النفط العالمية ستبقي تعاني من أوضاع حرجة في ميزان العرض والطلب.

الحقيقة الثالثة: التوازن بين العرض والطلب في أسواق النفط غير مستقر، لدرجة أن حدوث صدمة في أية لحظة سترفع الأسعار إلى مستويات عالية جدا، والسبب هو عدم وجود طاقة إنتاج احتياطية كالتي كانت

[1] مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، الكويت، العدد 131، خريف 2009، ص ص292، 293.

متوفرة في الثمانينات، حتى المخزون الإستراتيجي الذي تستخدمه أمريكا أصبح يشكل أزمة .لأن أي انخفاض في قيمته يعطي إشارة لأسواق فتتغير الأسعار، ولا يستطيع المنتجون تعديلها من خلال التحكم بكمية الإمدادات.وسيكون الوضع أكثر خطورة لو تمكن
الإرهابيون من شن هجمات على منشات النفط في المملكة العربية السعودية أو غيرها.كذلك لو تعرضت إيران لهجوم أدى إلى إغلاق مضيق هرمز .

الحقيقة الرابعة: عجز الحكومات عن اتخاذ القرارات الحاسمة حول تحديد الاستثمارات الضخمة بعيدة المدة في البنية التحتية التي عليها أن تدعمها، وغالبا ما تخفي هذه الحكومات ضعفها وتقصيرها بحجة القيام بمراجعات، أو الحديث عن دراسة خيارات أخرى .ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة تكاليف مشاريع الطاقة.

الحقيقة الخامسة: تواجه أوروبا خطورة بالغة نتيجة تنامي اعتمادها على نظام متشابك من خطوط الأنابيب التي تضخ النفط والغاز في أنحاء متفرقة من العالم وقد أحست بهذه الخطورة عندما قطعت روسيا الغاز عن أوكرانيا في 2 يناير 2006. فضلا عن أن هذه الشبكة تعتبر هدفا مكشوفا لعمليات تخريبية.

خاتمة الفصل:

رأينا من خلال هذا الفصل كيف تغيرت ملامح سوق النفط العالمية منذ نشأة الصناعة البترولية، فبعد ما كانت تسيطر عليها الشركات البترولية الكبرى للدول الصناعية المستهلكة، ظهرت منظمة الأوبك التي **سيطرت** على السوق في فترة السبعينات ثم برزت المنظمة **الدولية للطاقة كرد فعل لذلك**، إضافة إلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التي كان لها دور هام في تحديد الأسعار في السوق العالمية للنفط .

ومع تنوع طبيعة الأسواق البترولية مكانيا وزمنيا، ظهرت آليات تسعير جديدة مرجعية ومتنوعة في ظل الأزمات **النفطية العالمية**، ومع كل هذه المعالم التي أصبحت تميز السوق البترولية العالمية بقي تسعير البترول الخام مرتبطا في طرق تحديده بالعوامل السياسية والاقتصادية و قوى العرض والطلب، وكذا تكاليف الصناعة البترولية.

وخلاصة القول يتضح لنا بأن السعر البترولي عبارة عن حصيلة لعدة عوامل في السوق البترولية، لذلك يتم اعتباره كمتغير خارجي يؤثر سلبا أو إيجابا في اقتصاديات الدول النامية **و**التي مازالت الإيرادات البترولية تشكل المورد الأساسي لتمويل نفقاتها العمومية.

الفصل الثاني

أثر تغيرات أسعار البترول العالمية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

خطة الفصل

مقدمة الفصل

المبحث الأول: مكانة الاقتصاد النفطي الجزائري وتطوره.

المطلب الأول: المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر.

المطلب الثاني: الإمكانات النفطية الجزائرية.

المطلب الثالث: دور الصناعة النفطية في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: أثر تغير أسعار البترول العالمية على المؤشرات الكلية بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: السياسات التنموية في الجزائر للفترة 1962–2014.

المطلب الثاني: الأثر المباشر لإيرادات قطاع المحروقات على ميزانية الدولة والميزان التجاري.

المطلب الثالث: أثر التغير في ايرادات قطاع المحروقات على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثالث: التحديات والتوجهات الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الجزائر.

المطلب الأول: تحديات قطاع المحروقات في الجزائر.

المطلب الثاني: الأسس والتوجهات الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الجزائر.

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل:

لا شك أن قطاع النفط يمثل أهم مصادر الطاقة الأساسية المتوفرة في الجزائر، ونظرا لأهميتها فإن الإستراتيجية الاقتصادية ترتكز اليوم على هذه الثروة لحل مشاكلنا الاقتصادية و خاصة مشكلة الديون، حيث يعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني وذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات والثروات الطبيعية التي يزخر بها الوطن. حيث تمثل حوالي 46% من الناتج المحلي، وأكثر من 97% من عائدات التصدير و60% من إيرادات ميزانية الدولة.

حيث شعرت الجزائر مع بداية الثمانينيات بالتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية، وخصوصا في قطاع المحروقات، حيث كانت موازين القوى في الأسواق النفطية في تلك السنوات تميل في غير صالح البلدان المنتجة. وأدركت أنه للحفاظ على مكانة القطاع وتنافسيته، لا بد لها من التكيف مع هذه التغيرات وفتح القطاع أمام الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه، شرعت الجزائر ابتداء من عام 1986 في أول عملية إصلاح كبيرة في تاريخ قطاع المحروقات، تخلت بموجبها عن وضعية الاحتكار السابقة وفتحت القطاع بشكل كبير أمام الشركات النفطية الأجنبية، التي أصبح بمقدورها في إطار عقود الشراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك القيام بكل أنشطة الاستكشاف والإنتاج.

حيث تغيرت كل المخططات والبرامج التنموية في الجزائر بالاعتماد على الجباية البترولية، ولم تتمكن من التخلص من هذه التبعية بالرغم من التذبذب الذي تتميز به الأسعار البترولية في الأسواق العالمية، والتي تستدعي أن يتم العمل على إيجاد مصادر تمويلية بديلة بعدما يتم الاستغلال المناسب لهذه الأموال.

استنادا على ما تقدم ذكره ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مكانة الاقتصاد النفطي الجزائري وتطوره.**
- **المبحث الثاني: أثر تغير أسعار البترول العالمية على المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: التحديات والتوجهات الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الجزائر.**

المبحث الأول: مكانة الاقتصاد النفطي الجزائري وتطوره.

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية.

فقد اتجه اهتمام الجزائر إلى التصنيع منذ استرجاع سيادتها حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90 % من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

استنادا لما سبق يتسنى لنا الحديث في هذا المبحث عن التطور التاريخي لقطاع المحروقات قي الجزائر قبل الاستقلال إل يومنا هذا، ودوره في تمويل السياسات التنموية.

المطلب الأول: المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر.

لعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا رئيسيا في تمويل التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحويها، حيث يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% و أكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية.[1]

لذا سنحاول إيضاح أهم خصوصيات قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تسليط الضوء على تاريخ تطور القطاع، وفقا للمراحل الانتقالية التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: البترول قبل الاستقلال.

إن اكتشاف المحروقات في الجزائر ليس حديث النشأة وإنما يعود إلى 1200 قبل الميلاد في عهد الفينيقيين، وترجع أولى بدايات البحث والتنقيب عن المحروقات في الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ففي عام 1985 كانت أول محاولة للتنقيب عن البترول حقل عين الزفت، والذي أنتج إلى غاية 1925 حوالي 500 ألف طن، ثم تمت عمليات التنقيب جنوب غرب غليزان في 1915. [2]

[1] الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع:www.ons.dz

[2] RABAH MAHIOUT, Le Pétrole algérien, Op.cit, p 106.

وفي سنة 1946 اكتشفت شركة بترول "الصور" الفرنسية أول حقل بترولي في "قطربي" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952، و منذ تلك الفترة أدركت فرنسا و الشركات الأجنبية[1] أنه لابد من استغلال الثروات البترولية للجزائر، و سعت للحصول على امتيازات للبحث و التنقيب.

وبالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الاكتشافات بدأت بحقل "إيجلس" عام 1954 و"حاسي مسعود" سنة 1956 المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية –الجزائر– و الشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر و استغلاله –ريبال–، و نظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسا أنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الاستغناء عن بترول الشرق الأوسط.

صاغت فرنسا أهدافها الاستعمارية والاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت بإسم قانون البترول الجزائري رقم 1111/58 في 1958/11/22 و شمل ما يلي:[2]

- وضع نظام الامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.
- حساب الضريبة و الأرباح على أساس الأسعار الفعلية و هي ما تصح به الشركات وتقل بحوالي 20 % عن الأسعار المعلنة.
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.
- خصم 27.5 % من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

وبهدف التعريف بالحقول الجزائرية المنتجة للنفط والتي تم اكتشافها قبل الاستقلال، ارتأينا أن نجمعها في الجدول الموالي رقم (2-1):

[1] www.sesrticc.org

[2] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، مقال القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، ص 4.

الجدول(2–1): أهم الحقول الجزائرية النفطية المكتشفة قبل الاستقلال.

حقول النفط	سنة الاكتشاف
داهرا (عين زفت)	1903
تليوانات (مسيلة)	1914
واد قيتيريني	1949
الجلاح*	1956
حاسي مسعود (شمال)	1956
حاسي مسعود (جنوب)	1956

Source :Chems Eddine CHITOUR , La politique et le nouvel ordre pétrolier international, Op.cit,p 498.

الفرع الثاني: وضعية قطاع المحروقات بعد الاستقلال (1956–1971).

كان الشعب الجزائري يعيش بين سنتي 1940 و1956 سنوات مجاعة حقيقية اصطلح على تسميتها " سنوات الجمر"، لكن المفارقة التاريخية تكمن أن المجاعة اختفت بمجرد اكتشاف النفط سنة 1956. وقد خاض الجزائريون نضالا مسلحا طويلا لنيل الحرية والاستقلال، لأن احتلال الجزائر يختلف عن احتلال بقية الدول المغاربية، وكان توقيع مفاوضي جبهة التحرير الوطني على اتفاقيات ايفان سنة 1962 يهدف إلى تحقيق الاستقلال كهدف استعجالي، وتأجيل معركة النفط إلى ما بعد الاستقلال.

بعد حصول الجزائر على الاستقلال، ورثت وضعا اقتصاديا متدهورا، خصوصا ما تعلق بمجال البترول، الذي كان تحت سيطرة المصالح الفرنسية والشركات الأجنبية الكبرى، عبر كل العمليات (البحث والتنقيب والإنتاج والنقل)، إذ كان الدخل الذي تحصل عليه الجزائر يعتمد على قاعدة مناصفة الأرباح، وكانت الجزائر مقارنة بالبلدان النفطية الأخرى تحصل على أقل بكثير مما تحصل عليه هذه البلدان، مما أدى إلى انعزال الصناعة

* حقل مختلط.

البترولية بالكامل كعامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي للوطن، وإلغاء الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية.

بدأت عمليات البحث عن البترول عام 1952 في الصحراء الجزائرية، والتي سمحت بإنتاجه منذ 1956. وخلال الفترة 1958-1959 أصدرت الحكومة الفرنسية قانون البترول الصحراوي والذي أعطى الكثير من الامتيازات الجبائية والمالية للشركات الفرنسية.[1] حيث أوجد التنسيق المالي والضريبي بين الشركات الفرنسية، وشجعت الحكومة الفرنسية الشركات النفطية حينما أخضعت نصف أرباحها فقط للضرائب.[2]
وفي عام 1959 تاريخ إنشاء أول أنبوب لنقل البترول الخام انطلق من حاسي مسعود باتجاه بجاية، وتزامنا مع صدور القانون البترولي تم وضع سياسة من قبل فرنسا (شارل ديغول) لفصل الصحراء، ولكن الوضع لم يستمر طويلا.[3]

أولا: اتفاقية إيفان 1962.

في مارس ففي مارس 1962 وقعت الجزائر اتفاقية إيفيان، حيث كان يتوجب على الجزائر قبول القانون الفرنسي للبترول بجميع الإيجابيات التي يمنحها للشركات وجميع الالتزامات التي يفرضها على الدولة.[4] فلم تكن هذه الاتفاقيات في الحقيقة سوى امتداد لقانون البترول الصحراوي و لكن تحت مسمى جديد.

وقد فرض المفاوض الفرنسي في اتفاقية إيفيان على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار "السيادة الجزائرية" بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك، يعرف اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل تاريخ الاستقلال، بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية و العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة من قبل.

---

[1] Chems Eddine CHITOUR et autres, Bilan énergétique de l'Algérie depuis l'indépendance, 7éme journée de L'énergie, 2003, p102.

[2] عبد القادر بلخضر، استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازي البيئي في ظل التنمية المستدامة–حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة–الجزائر، 2005، ص140.

[3] Mustafa Mekideche, le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008) , problématique, en jeux et stratégie, la série «l'Algérie de demain, relever les défis pour gagner l'avenir» , Alger, Algérie, septembre 2008, p 5.

[4] Chems Eddine CHITOUR et autres, Op.cit, p102.

و لعل أهم المسائل البترولية التي تضمنتها اتفاقية إيفيان هي:[1]

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.
- استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.
- الاعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.
- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

وفيما يتعلق بالجانب الأول لابد من التذكير أنه منذ جوان 1962 سطر المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال جلساته في طرابلس أهمية وضع مخطط والذي يمكن الدولة من تسيير ثرواتها المعدنية والطاقوية بمفردها.[2] [2]هذا التوجه ترجم منذ 1963 من خلال إجراءين استراتيجيين:[3]

- في 31 ديسمبر 1963 تم إنشاء المؤسسة الوطنية المكلفة بنقل و تسويق المحروقات.
- إنشاء ثالث أنبوب لنقل النفط من حوض الحمراء إلى أرزيو من قبل مؤسسة إنجليزية cjb بتمويل كويتي تحت إشراف المؤسسة الوطنية سوناطراك Sonatrach.

أما بالنسبة للجانب الثاني فقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كسر القيود، وطالبت بتاريخ 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات إيفيان، والتي كانت تعتبر حاجزا في وجه المشاركة الفعلية في العمليات البترولية. وان استجابت فرنسا لهذا الطلب الجزائري بعد تردد، وقدمت بعض التنازلات، من خلال اتفاق الجزائر لعام 1965 [4].

ثانيا: اتفاقية جويلية 1965.

لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي و شملت على:

---

[1] Energy information administration: www.eia.gov

[2] Mustafa Mekideche, le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008) , problématique, en jeux et stratégie, la série «l'Algérie de demain, relever les défis pour gagner l'avenir» , Op.cit, p 6.

[3] Mustafa Mekideche, Op.cit, p 7.

[4] بلقاسم سرايري، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص96.

- رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% و صلت خلال سنتي 1968 و 1969 إلى حوالي 54% و 55% على الترتيب.

- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (S.N.RIBAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.
- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها.
- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

و قد ساهمت هذه الاتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار اتفاقية 1965.[1]

و ما تجدر الإشارة إليه أنه مع افتقار شركة سوناطراك لوسائل الحفر و التنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك، و هو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها شركة سوناطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية "sedco"، وبنفس النسبة امتلكت سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها: ألجيو، ألسترا، ألريف، ألكور...الخ.

ثالثا: ثورة تأميم قطاع المحروقات في الجزائر.

لقد مرت عمليات التأميم بعدة مراحل أساسية نذكرها بإيجاز فيما يلي:[2]

[1] مايكل هولد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الجزائر "مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 01، جامعة سطيف-الجزائر، 2002، ص ص 30،29.

[2] عبد القادر بلخضر، استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازي البيئي في ظل التنمية المستدامة- حالة الجزائر، مرجع سابق، ص155.

1- تأميم قطاع توزيع المحروقات: في شهر يناير من عام 1957 اشترت الجزائر كافة مصالح شركة البترول البريطانية (BP) في مجال توزيع المحروقات، إلى جانب حصتها في مصفاة الجزائر العاصمة، حيث ارتفعت حصة الجزائر من 21% إلى 20.4%، وعلى إثر حرب 1967 وضعت السلطات الجزائرية، الشركات الأمريكية والبريطانية تحت الرقابة، تمهيدا لامتلاكها نهائيا، عن طريق التأميم أو الشراء، ليتم فيما بعد، تأميم مصالح الشركتين الأمريكتين "أسو" و"موبيل" في ميدان توزيع المحروقات، وأصبح هذا الميدان وطنيا بنسبة 100%، وفي عام 1968 اشترت الجزائر حصة شركة "توتال" في مصفاة الجزائر، وارتفعت بذلك نسبة مساهمتها إلى 56%.

2- تأميم قطاع الإنتاج البترولي: بعد تأميم كلي لقطاع توزيع المحروقات وجزء من قطاع التكرير، توجهت الجزائر نحو تأميم قطاع الإنتاج، فقد أصدرت في عام 1970، قرارات بتأميم كافة الشركات غير الفرنسية العاملة في الإنتاج، وقد شمل هذا التأميم كل من "شل"، "موبيل"، "نيومنت"، وشركة "أميف" لتكون هذه القرارات، تمهيدا للقرار التاريخي والشجاع الذي أصدره رئيس الجمهورية الراحل هوراي بوميدن في 24 فيفري 1971، بتأميم كل الشركات الفرنسية التي تعمل في الصحراء الجزائرية، والتي كانت تتحكم في ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج النفطي.

حيث أعلن في خطابه أمام إطارات الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA عددا من القرارات السياسية الهامة، قال فيها:[1]

أود أن أعلن رسميا، وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة، تطبيق القرارات التالية من تاريخ اليوم:

- زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51%، من أجل ضمان جزائرية مراقبة فعالة لاستغلال النفط الجزائري.
- تأميم الغاز الجزائري.
- تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

وبذلك تكون قد أحكمت سيطرتها على 80% من عمليات التكرير والتنقيب والإنتاج بالتأميم الكلي. وهنا كان لابد من إبراز بقية الحقول التي تم اكتشافها بعد الاستقلال إلى غاية فترة التأميم في الجدول رقم (2-2):

[1] عصام بن شيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد السادس، يناير 2012، ص 193.

الجدول(2–2): أهم الحقول الجزائرية النفطية المكتشفة في الفترة 1957-1971.

حقول النفط	سنة الاكتشاف	حقول النفط	سنة الاكتشاف
زيرزتين	1957	العاشب والكرب	1963
الأبيد الأرش	1958	أديين	1964
اسيكافياف (شمال وجنوب)	1958	حاسي مازولا ب	1965
القاسي الغارب	1959	نزلة	1965
تين املال	1960	تينفوي تبنكورت	1966
قاسي طويل	1961	البورمة	1967
تينفوي (شمال)	1962	آسكاسة	1968
غارا	1962	واد نمور	1969
رورد الباغل	1962	أوهانت	1970
حاسي مازولا (جنوب)	1963	حاوض برآاوي	1971

Source :Chems Eddine CHITOUR , La politique et le nouvel ordre pétrolier international, Op.cit,p 498.

الفرع الثالث: تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971–1986):

في هذه الفترة تم إصدار المرسوم رقم 71-22 بتاريخ 12 أبريل 1971 والذي يحدد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله.

حيث نصت المادة الأولى منه أنه لا يمكن لأي شخص أجنبي طبيعي أو معنوي يرغب في ممارسة نشاطات في ميدان البحث عن الوقود واستغلاله في الجزائر إلا بالاشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك. وتضيف المادة الثانية أنه يجب على الشخص الطبيعي أو المعنوي الأجنبي أن يؤسس شركة تجارية لهذا الغرض حسب القانون الجزائري ويكون مركزها الرئيسي بالجزائر.[1]

غير أنه وبعد مدة أثبتت التجربة أن قانون 1971 غير تنافسي ولا يمنح الشركات الأجنبية تقريبا الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطاب هذه الشركات للاستثمار في الجزائر، في ظل أفضلية الشروط، فقد كانت

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71-22 يتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، الجريدة الرسمية، العدد 30، مؤرخ في 12 أبريل 1971.

النتائج المحققة متواضعة جدا، فعلى طول الفترة بين 1971 و 1985 مثلا لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10% من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تحقق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة، لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، بما جعل مستويات الاحتياطي تتراجع بشكل حاد، وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع.[1]

الفرع الرابع: تطور قطاع المحروقات في فترة الإصلاحات (1986-2006).

إن الجزائر التي عانت من أزمة اقتصادية بسبب تراجع أسعار البترول وضعف الإنتاج، وجدت نفسها في حاجة إلى الاستفادة من التمويل والتكنولوجيا لرفع قدراتها الإنتاجية من البترول، فبادرت ضمن هذا بإقرار مجموعة من القوانين نستعرضها فيما يلي:

1- قانون 86-14:

يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، حيث تضمن القانون 86-14 العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، منها:[2]

- سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهي:

- الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج Production sharing contract، وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.
- الشراكة في صيغة عقد خدمات.
- الشركة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية.
- الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

[1] Omar KHELIF, Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures, Alger, CREAD, 2005, p 109.
[2] Mustapha MEKIDECHE, L'Algérie entre économie de rente et économie de marché , Alger , Dahlab, 2000, p 96.

- قصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال، وترك لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا.

كما تضمن هذا القانون العديد من الترتيبات الأساسية الجديدة، وأهمها ما ورد في المادتين 23 و65.

- حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط فقط، فقد بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك و لا يسري عليه القانون، ومنه فإن كل الاكتشافات الغازية التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف.
- إذا كانت المادة 23 قد قصرت مجال تطبيق القانون على قطاع النفط فحسب، فإن المادة 65 ذهبت أبعد من ذلك، وحصرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمانا، حيث قررت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط، وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك و شركائها الأجانب، وواضح من نص هذه المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية سوناطراك بأهم الحقول النفطية، وفي مقدمتها حقل حاسي مسعود.
- أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود، هو عقود تقاسم الإنتاج، وتعتبر هذه الترتيبة أهم إضافة جاء بها هذا القانون.
- وتوازيا مع إرساء نظام التعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الإنتاج، أعطى للشريك الأجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات.
- وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل.[1]

[1] Mustapha MEKIDECHE, L'Algérie entre économie de rente et économie de marché , Op.cit, p p 96,97.

2- قانون 1991:

مع تزايد حاجة الجزائر إلى التمويل والسيولة النقدية من أجل تسديد خدمات الديون، قامت بتعديل القانون 86-14 سنة 1991 لتوسيع مجال عمل الشركات الأجنبية لاستغلال الآبار المكتشفة سابقا بهدف رفع معدلات الاسترجاع التي تحتاج إلى تقنيات عالية لا تملكها سوناطراك. أبقى القانون الجديد رقم 91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق، وأضاف بنودا أخرى تحتوي تعديلات جوهرية.

أما البنود الرئيسية التي أبقى عليها فهي:[1]

- أبقى احتكار الدولة لأنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات، فقد جاء في المادة الثالثة من قانون91-21 أن هذه الأنشطة حكر للدولة، التي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية.

سماح المادة الرابعة في حالة خاصة، استثناء على منطوق المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له، عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية، والتي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة الوطنية وشركة أو تجمع شركات أجنبية (المادة 20 من قانون91-21)، و يتم تبني هذا العقد بمرسوم في جلسة لمجلس الوزراء (المادة 2).

- التنصيص حرفيا في المادة 24 أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51%، حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع، وهو ما أكدته المادة 27. ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل. وأما التعديلات الجوهرية التي أضافها فهي كما يلي:
- وسع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986، وبذلك ألغى نص المادة 65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد تاريخ صدور ذلك القانون فقط.

[1] Mustapha MEKIDECHE, Op.cit, p p 97,98.

- وسع القانون 91-21 مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا، بعدما حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع النفط فقط، وألغى بذلك أيضا نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض.
- توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار.

وميز بين المناطق، حيث صنف المجال المنجمي إلى منطقتين أ و ب، وأفرد لكل منطقة وفق أهميتها، معدلات جبائية محددة تخضع لها كل النشاطات.

3- قانون 2005:

جاء القانون الجديد للمحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل2005 والذي جعل النصوص القانونية أكثر تلاؤما، حيث تستهدف صياغته في جعل قطاع المحروقات قطاعا متفتحا ومواتيا للاستثمار. وهو قانون يزيد في أهمية البحث داخل مناطق ناقصة أو منعدمة التنقيب في المجال المنجمي، كما يهدف القانون فضلا عن ذلك إلى تنمية مداخيل الدولة الجبائية، كما سمح هذا القانون بإنشاء وكالتين للمحروقات وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط ووكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقاات(سلطة ضبط المحروقات).[1]

إن الترتيبات الجديدة التي تضمنها القانون كثيرة ومتعددة و لكن أهمها: الفصل التام بين نشاط سوناطراك والدولة، إلغاء نظام تقاسم الإنتاج، اعتماد نظام جديد للتعاقد، تحرير النقل عبر القنوات، تبني نظام جبائي جديد.

- الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك: إن أهم البنود الواردة في نص القانون الجديد هي تلك التي تنص على الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك، وترسي مسافة قانونية واضحة بين الدولة والشركة وتوضح صلاحيات كل طرف، ومن أجل ذلك تم استحداث وكالتين جديدتين للمحروقات، تتمتعان بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية توكل إليهما صلاحيات سوناطراك السابقة.
- إلغاء نظام تقاسم الإنتاج و إرساء نظام تعاقدي جديد: إن الفكرة التي أثارت أكبر قدر من الجدل، والتي لاقت أشد أنواع الاعتراض هي تلك التي وردت في المادة 48 من نص القانون الجديد.

[1] وزارة الطاقة والمناجم، حوصلة قطاع الطاقة والمناجم (2000-2005)، الجزائر، مارس 2006، ص6.

فهذه المادة ألغت ضمنيا العمل بعقود تقاسم الإنتاج، عندما أعطت المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70% على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح بين 30% على الأكثر و20% على الأقل لشركة سوناطراك. وبهذا فإن القانون يرسي في حقيقة الأمر نظاما تعاقديا جديدا أقرب ما يكون إلى نظام الامتياز الذي ساد قبل مرحلة التأميم.

- الوقاية من المخاطر وحماية البيئة: زيادة على الأحكام المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها والخاصة بالأمن الصناعي، فان النشاطات التي يحكمها هذا القانون يجب أن تتابع من قبل المتعاملين بشكل ينذر مسبقا بكل المخاطر المرتبطة بها.[1] ومن بين أهم المخاطر المرتبطة بالبحث عن المحروقات واستغلالها نجد حرائق الآبار و تسرب المحروقات. كما نص القانون في بعض مواده على بعض الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية البيئة.

4- قانون 2006:

إن الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006 [2] جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07 المؤرخ في 28 /2005/04 ويدخل قانون المحروقات نحو السريان الفعلي، وهو يهدف إلى تعديل مواد أساسية اعتبرها الكثيرون (بعد التعديل) بمثابة الضمانة الكبيرة في استعادة الرقابة على المحروقات.

ومن أهم ما يتضمنه هذا الأمر:

- العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سونطراك وشركائها بنسبة 51% لسونطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر، بدلا من نظام عقود الامتياز الذي يخول للأجانب إمكانية تملك الحلقات العليا (المنبع) إلى آفاق 80%، بمعنى التأكيد على احتكار الدولة للنشاط البترولي بأغلبية الأسهم.

- التأكيد على أن سونطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم وهي صاحب الامتياز والمتعاقد، (في تعديل للمادة 5 من القانون) وهي صاحبة كل المشاريع المستقبلية، واعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري، وتصبح سونطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن 51% (تعديل

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 07/05 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 05، المؤرخ في 28 أبريل 2005.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 في 30 جويلية 2006 ، ص4 .

للمادة 68 من القانون) وهذا قبل الإعلان عن أية مناقصة، كما تصبح سونطراك شريكا في أي مشروع بترولي تقوم به أي شركة أجنبية بنسبة أغلبية 51% ابتداء وقبل مباشرة الأشغال.

– التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية Superprofits التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت 30 دولارا للبرميل، وتتراوح هذه الإتاوة بين 5% كحد أدنى إلى 50% كحد أقصى، (وهو تعديل للمادة 101 من القانون)، ويخص جميع عقود الشراكة المبرمة بين مؤسسة سونطراك وشركائها الأجانب.

وبتطبيق هذا الرسم ستتمكن سونطراك من خصم ما مقابله نفط من حصة إنتاج الشريك الأجنبي على أن تتكفل هي بتسديد مبلغ الرسم للخزينة العمومية. وقد ذكر وزير الطاقة أن الرسم على الأرباح الزائدة (العالية) التي تضمنتها التعديلات الجديدة على القانون ستمكن الجزائر من الحصول على أكثر من مليار دولار سنويا، وشرع في تنفيذها ابتداء من أول أوت 2006. وقد جاء إقرار هذا الرسم بعد الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية والتي كان يعتقد أنها مرحلة عابرة، لكن استمرارها ووصولها إلى أرقام قياسية فاقت 70 دولارا، أعطى للدولة مبررا قويا من أجل فرض ضريبة لتقاسم هذه الأرباح الزائدة بينها وبين الشركات الأجنبية، مع الإشارة أن قانون المحروقات 86-14 لسنة 1986 لم يأخذها في الحسبان بسبب الأسعار المتدنية آنذاك، ورغبة الجزائر في تشجيع وجذب الشركات البترولية للاستثمار في قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: الإمكانات النفطية الجزائرية.

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفعالة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملة معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية. ولذلك، فمن المفيد جدا معرفة الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات لكل من البترول والغاز، وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتوجات إلى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية

البترول وغيرها، وهي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين وعدة مستهلكين.

الفرع الأول: الاحتياطات النفطية وتطورها.

يمكننا التمييز بين عدة تصنيفات للاحتياطات ، فالاحتياطي يصنف حسب درجة الثقة في البيانات التي استخدمت لتقديره:[1]

- **الاحتياطي المؤكد:** وهو الاحتياطي الذي أشارت التحاليل الجيولوجية والهندسية بدرجة معقولة من التأكد، إلى أنه قابل للاستخراج في المستقبل من المكمن ضمن الظروف التشغيلية والاقتصادية السائدة وقت التقدير.

- **الاحتياطي الممكن:** ويستخدم لتقدير احتياطي حقل تم اكتشاف النفط فيه و لكن لم يجر تحديده.

- **الاحتياطي المحتمل:** و هو الاحتياطي المقدر لمنطقة لم يصل إليها الحفر إلا أن المعطيات الجيولوجية المتوفرة تشير عند مقارنتها مع مناطق أخرى معروفة إلى احتمال وجود النفط فيها.

أولا: تطور احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي بالجزائر.

قدرت الشركة الوطنية النفطية سوناطراك مجموع الاحتياطيات المؤكدة المتراكمة من المحروقات بالجزائر في مكامنها الأصلية منذ الاكتشاف النفطي الأول إلى غاية نهاية عام 2004 بـ 16 مليار م^3 مكافئ بترول. وقد تم استهلاك قسم هام منها، خصوصا من النفط الخام. إذ أن كمية النفط الخام المكتشفة والقابلة للاسترجاع والمقدرة بـ 25 % قد تم إنتاج أكثر من نصفها. أما فيما يخص الغاز الطبيعي فإن الكمية القابلة للاسترجاع والمقدرة بـ 80 %، قد تم إنتاج حوالي 15 % منها، ما يعني أن كمية احتياطي الغاز الطبيعي الباقية لا تزال معتبرة مقارنة بالنفط.

[1] التنقيب عن البترول في الوطن العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1996، ص 78.

1- احتياطي النفط الخام:

شهد احتياطي النفط الخام المؤكد منذ السبعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب، كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف، غير أن ما يلاحظ هو أن حجم الاحتياطي لم يتغير كثيرا في الفترة الممتدة بين بداية السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، بعد انسحاب بعض الشركات الأجنبية من القطاع وانحصار نشاط البعض الآخر في بداية تلك الفترة.

ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطي إلى عاملين، أولهما عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف، وثانيهما يتمثل في انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة. لهذه الأسباب لم تتحقق اكتشافات هامة ترفع من حجم الاحتياطي، بل ولم يتم حتى تحديد الكميات المنتجة والمحافظة على مستوى احتياطي بداية السبعينيات، حيث تراجع هذا الأخير بشكل محسوس، وبلغ أدنى مستوى له في عام 1978 بحجم 6300 مليون برميل فقط، بعد أن كان في حدود 7700 مليون برميل قبل أربعة سنوات من ذلك، ما يعني استنزافا صافي 1400 مليون برميل في فترة قياسية.

رغم تسجيل بعض التحسن في سنوات الثمانينيات، حيث بلغ حجم الاحتياطي على سبيل المثال في نهاية عام 1982 حوالي 9440 مليون برميل، إلا أن الوضع على العموم لم يتغير كثيرا.

والجدول أدناه يوضح تطور الاحتياطي المؤكد للنفط في الجزائر من 1970 إلى 2012.

الجدول (2-3): تطور الاحتياطي المؤكد للنفط الجزائري للفترة 1970-2012.

(مليون برميل)

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1970	8098	**1985**	8820	**2000**	11314
1971	9840	**1986**	8800	**2001**	11314
1972	9750	**1987**	8500	**2002**	11314
1973	7640	**1988**	9200	**2003**	11800
1974	7700	**1989**	9236	**2004**	11350

12270	**2005**	9200	**1990**	7370	**1975**
12200	**2006**	9200	**1991**	6800	**1976**
12200	**2007**	9200	**1992**	6600	**1977**
12200	**2008**	9200	**1993**	6300	**1978**
12200	**2009**	9979	**1994**	8440	**1979**
12200	**2010**	9979	**1995**	8200	**1980**
12200	**2011**	10800	**1996**	8080	**1981**
12200	**2012**	11200	**1997**	9440	**1982**
-	**-**	11314	**1998**	9220	**1983**
-	**-**	11314	**1999**	9000	**1984**

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2013, p22.

المرحلة الثانية بدأت بعد انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بعد أن أثبتت تجربة السبعينيات والثمانينيات أن القدرات الوطنية سواء التقنية أو المالية غير قادرة وحدها على تغطية مجال منجمي شاسع، اقتنعت الجزائر أنه لابد من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الخبرات الأجنبية في هذا المجال.[1] وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة 1987-2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغ عددها في نفس الفترة أكثر من 50 شركة. قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده.

وفعلا، تمكنت سياسة الشراكة الجديدة وفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من تحويل اتجاه منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر. وبفضل العقود الموقعة تحّقق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة. وأضافت هذه الاكتشافات إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحوِ 10 مليار برميل مكافئ بترول.[2]

[1] بلقاسم سرايري، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 108.

[2] Ministère de l'énergie et des mines, Annuaire de l'énergie et des mines, p12.

وإلى غاية عام 2005 ، تكون الجزائر قد نجحت بفضل هذه الشراكة وبفضل المجهود الخاص لشركة سوناطراك في تحديد احتياطاتها ورفعها إلى حدود 12.270 مليار برميل، وذلك رغم أن الجزائر قد ضاعفت في السنوات الأخيرة مستوى إنتاجها. وهذا الحجم يكفي في ظل شروط الاستغلال الاقتصادية والتقنية الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 17 سنة أخرى.

كما بقيت تقديرات الاحتياطيات المؤكدة من النفط للجزائر عند مستوى واحد من سنة 2006 إلى غاية 2012 دون حصول أي تغيير يذكر، حيث قدرت في نهاية عام 2012 بحوالي 12.200 مليار برميل.

2- احتياطي الغاز الطبيعي:

تختلف ظروف الغاز الطبيعي عن ظروف البترول الخام، ففي الوقت الذي يتصف فيه البترول بالقابلية التجارية في السوق العالمية وسهولة نقله، نجد أن الغاز لا يتصف بمثل هذه السهولة من القابلية التجارية ولا يمكن تخزينه، وبالتالي لا يمكن الحديث عن الاستخدام التجاري لحقول الغاز إلا من خلال توفر شبكة نقل و توزيع و تسويق وكذلك مصانع تمييع، الأمر الذي يتطلب تكاليف رأسمالية عالية جدا على صعيد تكاليف النقل بالأنابيب أو على صعيد التمييع والنقل البحري .وتشير الإحصاءات أن صناعة الغاز الطبيعي تتطلب استثمارات ذات كلفة عالية تتراوح من 10 إلى 15 مرة أكثر من تكلفة استغلال النفط.

إن التحليل السريع لبيانات تطور احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر منذ بداية السبعينيات، تسمح بإقرار خلاصة مفادها أن هذا التطور مر بمرحلتين أساسيتين: مرحلة أولى بين عامي 1973 و1987 تميزت بالانخفاض المستمر في حجم الاحتياطي من سنة لأخرى، حيث تقلص من حوالي 3907 مليار م^3 في 1973إلى 3163 مليار م^3 في 1987. ومرحلة ثانية بين عامي 1988 و 2005، وتميزت على خلاف المرحلة الأولى بالارتفاع المستمر في حجم الاحتياطي، إذ لوحظ بداية من عام 1988 انعطاف منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر إلى أن بلغ في نهاية 2005 حوالي 4504 مليار م^3. وهذا الحجم الأخير كاف في ظل شروط الاستغلال الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 25 سنة أخرى على الأقل.[1] حيث يلاحظ أنه بقي ثابتا دون أي تغيير إلى غاية سنة 2012.

[1] Abdennour KERAMANE, pétrole et pays producteurs en développement, Liaison Energie francophonie, N° 70; 1er trimestre 2006 (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2006), p 32.

والجدول التالي يبين احتياطي الغاز الطبيعي للجزائر وذلك في الفترة 1973-2012.

الجدول (2-4): تطور الاحتياطي للغاز الطبيعي للجزائر للفترة 1973- 2012.

(مليون برميل)

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1973	3907	**1987**	3163	**2001**	4523
1974	3886	**1988**	3234	**2002**	3700
1975	3867	**1989**	3250	**2003**	4545
1976	3846	**1990**	3300	**2004**	4545
1977	3822	**1991**	3626	**2005**	4504
1978	3796	**1992**	3650	**2006**	4504
1979	3764	**1993**	3700	**2007**	4504
1980	3721	**1994**	2963	**2008**	4504
1981	3678	**1995**	3690	**2009**	4504
1982	3613	**1996**	3700	**2010**	4504
1983	3531	**1997**	4077	**2011**	4504
1984	3442	**1998**	4077	**2012**	4504
1985	3349	**1999**	4520	**-**	**-**
1986	3259	**2000**	4523	**-**	**-**

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2013, p22.

ثانيا: التوزيع الجغرافي العام لاحتياطي النفط في الجزائر.[1]

يتركز معظم احتياطي المحروقات في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء، إذ من بين أزيد من 200 حقل نفطي وغازي متفاوت الأحجام مكتشف إلى غاية عام 2004، يوجد 73حقلا في حوض إليزي وحده، و 34حقلا في أحواض غدامس ورورد النوس، و 31 حقلا في حوض واد مية. وهذه الأحواض هي التي تحوي القسم الأكبر من احتياطي الجزائر. والشكل الموالي يوضح التوزيع الجغرافي لاحتياطي المحروقات لسنة 2004.

[1] بلقاسم سرايري، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 109.

الشكل (2–1): التوزيع الجغرافي النسبي لاحتياطي المحروقات بالجزائر سنة 2004.

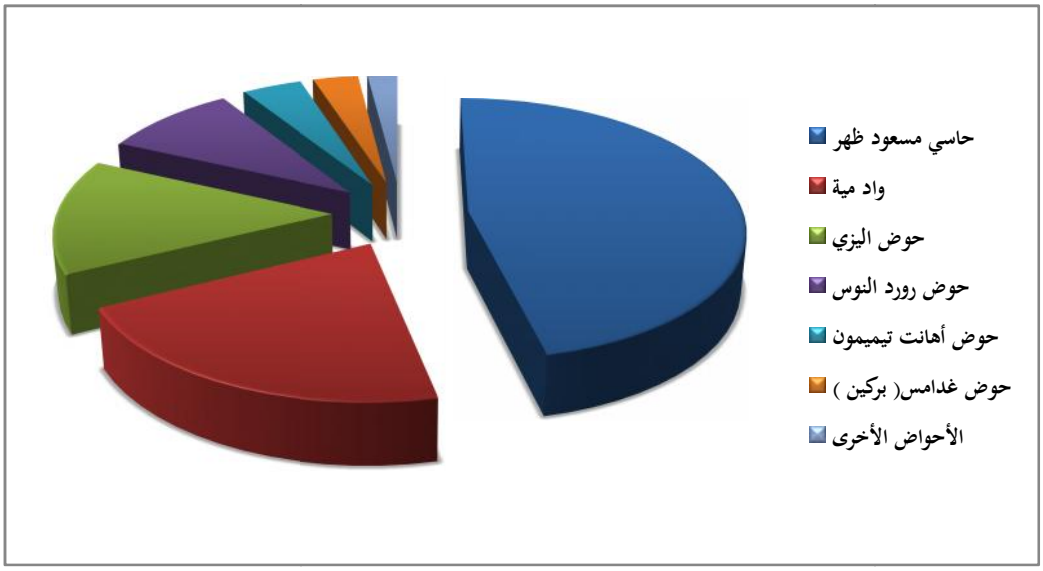

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على بيانات موقع: www.sonatrach.dz.

تحليل البيانات الواردة في الشكل السابق يكشف أن الأحواض النفطية الموجودة في شمال وشرق الصحراء الجزائرية: حاسي مسعود– ظهر وإليزي ورورد النوس وغدامس (بركين حاليا)، هي التي تستأثر بالقسم الأكبر من احتياطي المحروقات بأكثر من 70 % من مجموع الاحتياطي، ثم تأتي بعد ذلك الصحراء الوسطى التي تمثلها خصوصا مقاطعة واد مية التي يشكل الاحتياطي الموجود بها حوالي 21 % من مجموع الاحتياطي، في الوقت الذي تبقى مساهمة أحواض المقاطعات النفطية الأخرى، خصوصا تلك الواقعة في القسم الجنوبي الغربي من الصحراء الجزائرية متواضعا، و لا يتجاوز 5%.

من جهة أخرى، يلاحظ كذلك أنه من مجموع المقاطعات يستفرد حوضا حاسي مسعود ظهر وواد مية وحدهما بثلثي الاحتياطي الجزائري من المحروقات، إذ يوجد في الحوض الأول الحقل النفطي العملاق حاسي مسعود، وفي الحوض الثاني يوجد حقل الغاز الطبيعي العملاق حاسي الرمل. لكن من المهم التأكيد على أن هذه الصورة الحالية لتوزيع الاحتياطات لا تعكس في حقيقة الأمر سوى مجهود الاستكشاف الذي تم من قبل، أين كان التركيز منصبا على هذه المناطق، و لا تعكس بأي حال من الأحوال الإمكانات الحقيقية لباطن الأرض الجزائري، لأن مناطق واسعة من المجال المنجمي للجزائر غير مستكشفة تماما وحتى المناطق المستكشفة، بما فيها الصحراء الشرقية لا تزال غير مستكشفة بشكل كاف.

الفرع الثاني: تطور نشاط إنتاج المحروقات بالجزائر.

لقد جسدت قرارات 24 فيفري 1971 القاضية بتأميم المحروقات حقا رغبة بلادنا في مواصلة مسار استرجاع السيادة الوطنية بحيث أصبحت سيدة على ثرواتها الطبيعية بهدف وضعها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة، إنه بالتأكيد حدث وطني لكن انعكاساته الدولية كان لها أيضا أثر عميق على الصناعة العالمية والتجارة الدولية للمحروقات. كما يتسنى لنا ملاحظته اليوم لقد شهد قطاع المحروقات بفضل الحركية الناجمة عن هذه القرارت الهامة نموا ملموسا ساهم بصفة مباشرة في تمويل برامج الاستثمار الوطنية بما يخدم كافة المواطنين وكذا مكانة الجزائر على المستوى الدولي. يمكننا فعلا أن نلاحظ اليوم إلى أي مدى سمح ارتفاع إنتاج المحروقات السائلة والغازية خلال الأربعين سنة الماضية بالاستمرار خلال العشرية الأخيرة في تلبية طلب متزايد على مختلف أنواع الطاقة بصفة أولوية ومرضية على مستوى السوق المحلية وتصدير كميات معتبرة من الغاز والنفط والمنتجات المكررة.

أولا: إنتاج النفط الخام.[1]

كان إنتاج النفط الخام بالجزائر منذ تأميم القطاع عام 1971 وحتى السنوات الأخيرة متذبذبا، حيث قفز بعد التأميم مباشرة بشكل لافت، وتجاوز مليون برميل يوميا، ثم استقر بعد ذلك على امتداد كل سنوات السبعينيات تقريبا فوق سقف المليون ب/ي، قبل أن تبدأ فترة ثانية في الثمانينيات، وتميزت بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج، الذي بلغ في هذه الفترة أدنى نقطة له، وهي 648.2 ألف ب/ي عام 1987. ويعزى هذا السقوط الحر بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققتها شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية.

ومن خلال الجدول الموالي سنوضح تطور إنتاج الجزائر للنفط الخام خلال الفترة 1971-2012.

[1] يشمل إنتاج النفط الخام والمكثفات، بينما يشمل إنتاج السوائل الهيدروكربونية كلا من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

الجدول (2–5): تطور إنتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة 1971–2012.

(ألف برميل يوميا)

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785.4	1062.3	1097.3	1008.6	982.6	1075.1	1152.3
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161.2	1153.8	1019.9	797.8	704.8	660.9	695.4
السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672.4	673.9	648.2	672.9	727.3	783.5	803.0
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756.5	747.3	752.5	752.5	805.7	846.1	827.3
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749.6	796	776.6	729.9	942.4	1311.4	1362
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج	1368.8	1371.6	1356.0	1216.0	1189.8	1161.6	1199.8

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2013, p 30.

في سنوات التسعينيات، تحسن معدل الإنتاج قليلا مقارنة بفترة الثمانينيات، غير أنه على العموم، لم تسجل طفرة في الإنتاج تعكس بوضوح عودة الانتعاش إلى القطاع من جديد. ولم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي كانت تحققها في سنوات السبعينيات، وبقي معدل الإنتاج يتراوح تقريبا بين 750 و 850 ألف برميل يوميا.

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ وفي نهاية 2005 حوالي 1.362 مليون ب/ي، وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات. ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينيات، وخصوصا في السنوات الأخيرة، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال، من خلال تحسين معدلات الاسترجاع والشروع في استغلال موارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا.

كما شهد إنتاج النفط انخفاضاً ملحوظاً على الصعيد العالمي، فقد انخفض من 1356.0 إلى 1216.0 ألف برميل يوميا، حيث يمكن القول أن الأزمة المالية التي شهدها العالم خلال عام 2008-2009 كان لها دور كبير في خفض الطلب من جهة، وتراجع أسعار النفط من جهة أخرى.

ثانيا: إنتاج المكثفات.

تعتبر المكثفات هيدروكربونات خفيفة جدا، تتحول في ظل شروط الضغط والحرارة العادية إلى سائل كالنفط الخام بمجرد خروجها إلى السطح، ولذلك يعتبرها معظم المختصين وجل الهيئات المرجعية المتخصصة جزء من النفط الخام، و لا يشذ على هذا الإجماع تقريبا سوى المجلة المتخصصة Oil & Gaz Journal التي تصنفها ضمن سوائل الغاز الطبيعي.[1] والجدول التالي يمثل تطور إنتاج المكثفات للفترة 1996-2005.

الجدول (2-6):تطور إنتاج المكثفات في الجزائر 1996-2005.

(مليون طن معادل نفط)

السنوات	سوناطراك		الشراكة		مجموع الإنتاج السنوي
	الإنتاج السنوي	%	الإنتاج السنوي	%	
1996	16	94.32	0.964	5.68	16.964
1997	16	94.15	0.995	5.85	16.995
1998	16	94.12	1	5.88	17
1999	15	88.24	2	11.76	17
2000	15	88.24	2	11.76	17
2001	15	88.24	2	11.76	17
2002	14	87.50	2	12.50	16
2003	13	86.67	2	13.33	15
2004	12	80.00	3	20.00	15
2005	12	80.00	3	20.00	15

المصدر: شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص 23.

[1] Jean Laherrère, Quels sont les problèmes quand on parle de réserves?, conférence présentée au AFTP31 Mars 1999 (Paris: AFTP, 1999) .

إن تحليل تطور إنتاج المكثفات بالجزائر للفترة 1996-2005 على سبيل المثال الواردة في الجدول السابق، تبين أن حجم هذا الإنتاج لم يتغير كثيرا في هذه الفترة، وتراوح بين 15 و17 مليون طن معادل نفط سنويا. غير أن ما يمكن تسجيله هو أنه في الوقت الذي شهد فيه إنتاج سوناطراك تراجعا واضحا من بداية سنة 2001 حيث قدر بحوالي 15 مليون طن نعادل نفط سنويا إلى أن وصل إلى غاية 12 مليون طن سنويا في غضون 5سنوات، وفي المقابل زاد إنتاج الشراكة في السنوات العشرة الأخيرة بشكل كبير، وتضاعف ثلاثة مرات في فترة قياسية.

ثالثا: إنتاج الغاز الطبيعي.

لقد تغير إنتاج الغاز الطبيعي في الفترة 1995-2008 بشكل محسوس، حيث ارتفع من مستوى 143.06 مليار $م^3$ سنة 1995 إلى حدود 201.18 مليار ^{3} في 2008، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 29% في مدة قياسية، وذلك يرجع إلى تغير الاستهلاك الداخلي ومتطلبات الوفاء المبرمة مع المستهلكين. إلا أنه سرعان ما انخفض الإنتاج مع حلول سنة 2009 واستمر إلى غاية سنة 2012 نسبة انخفاض تقدر بحوالي 10 %. هذا ما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول(2-7): تطور إنتاج الغاز الطبيعي (المسوق وغير المسوق) في الجزائر 1995-2012.

(مليون $م^3$/ سنة)

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1995	143061	**2004**	183878
1996	151818	**2005**	193101
1997	155721	**2006**	194782
1998	157188	**2007**	198182
1999	155835	**2008**	201186
2000	170179	**2009**	196917
2001	173106	**2010**	192209
2002	175197	**2011**	190127
2003	176026	**2012**	182599

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

بعد تحليل أرقام الجدول(2-7) **نستطيع القول أن** إنتاج الغاز الطبيعي استمر في الارتفاع على طول الفترة الممتدة من 1995 إلى 2012 تقريبا، إذ لم يتراجع الإنتاج إلا في سنوات معدودة، وارتفع من مستوى 143061 مليون م^3 في سنة 1995 إلى حدود 182599 مليون م^3 في نهاية عام 2012.

كم أن استمرار نمو إنتاج الغاز الطبيعي في التسعينيات وفي السنوات الأولى من الألفية الجديدة، كان مدفوعا بعدة عوامل:

- صدور قانون المحروقات لعام 1991 الذي فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الغاز الطبيعي، بعدما كان قانون المحروقات لعام 1986 قد حصر مسألة الاستثمار في قطاع النفط فقط.
- أكد تطور السوق الدولية للطاقة في العقدين الأخيرين الأهمية الاستثنائية التي اكتسبها الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة العالمية منذ بداية الثمانينيات، حيث أصبح استهلاكه يمثل ربع الاستهلاك العالمي تقريبا.
- تحسن الأسعار في السوق الدولية، الأمر الذي يحفز الاستثمار في قطاع الغاز، والذي يعتبر مكلفا مقارنة بالاستثمار في قطاع البترول.

والجدير بالذكر أن إنتاج الغاز الطبيعي لا يسوق كلية وأن كميات معتبرة منه سيما من النوع المصاحب للبترول، يعاد حقنها داخل الآبار النفطية من أجل تحسين المردودية، كما أن كميات معتبرة أخرى تحرق عند فوهة البئر في الحقول البعيدة التي لا تتوفر على المنشآت الضرورية لمعالجة الغاز.

الفرع الثالث: ميزات تنافسية للمحروقات الجزائرية.

يقصد بالميزة التنافسية :" مجموعة الخصائص والمميزات التي يمتلكها منتوج أو علامة والتي تمنحه نوع من التفوق الأكيد على منافسيه فورا"[1]، وتعرف أيضا أنها " مجموعة العوامل والمؤهلات التي تسمح لها بأن تكون أكثر ربحية من منافسيها، وتضمن لها وضعية تنافسية في ميدان نشاطها، أو تكوين عامل حاسم للربح في مجال نشاطها".[2]

كما تهدف التنافسية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:[3]

[1] Lambin j., Ý le marketing stratégiqueÝ, édition international, paris , 1998, p8

[2] 2 Jean –Claude Tarondeau, Christine Huttin , "Dictionnaire de stratégie d'entreprise" , édition Vuiber, paris ,2001,p.16

[3] صلاح الشناوي، اقتصاديات الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص130.

- تحقيق درجة عالية من الكفاءة.
- التطوير والتحسين المستمر للأداء.
- تساعد على زيادة الأرباح.

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية* هي: الجودة (Qualité)، التكلفة (Coûts)، الآجال (Délais)، أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتج، وتتمثل فيما يلي :

1- ميزة التكلفة الأقل: بمعنى القدرة على تصميم، تصنيع وتسويق منتوج أقل تكلفة مقارنة بالمنافسين مما يؤدي إلى تحقيق عوائد أكبر. مثل التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية (مواد خام وأيدي عاملة رخيصة، تكاليف النقل).

2- ميزة تتعلق بالجودة: مثل تمييز المنتج عن غيره والذي يتفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة، أو لخصائص تملكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار.

3- ميزة تنافسية تتعلق بالمدة: أي آجال تسليم المنتج وإيصاله إلى الزبون (إلى الأسواق).

ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

أولا: ميزة نوعية النفط الجزائري.

اعتبرت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" الخام الجزائري "صحاري بلند" أغلى نوعية في سلة المنظمة، حيث تفوق البترول الجزائري الخفيف المطلوب بكثرة في الأسواق الدولية على النوعيات الخفيفة الأخرى المنافسة التي كانت أغلى منه خلال السنوات الماضية وخاصة منها موربان الإماراتي وبوني لايت النيجيري وسيدر الليبي. وذلك راجع أن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.830 وهو يشمل على 34 % بنزين و24% غازوال، و 32% وقود التدفئة، و 8% زيت، و1% برافين.[1]

* يسمى بمثلث المشروع أو مثلث الإنتاجية وهو أقرب لإعطاء نتيجة بوجود ثلاث عوامل رئيسية الوقت (Time) و التكلفة (Cost) و الجودة (Quality) أو كما يسمى في مصطلحات إدارة المشاريع نطاق المشروع.

[1] R. MAHIOUT, Le Pétrole algérien, Op. cit, p 109.

كما أكد أخصائيو المحروقات مؤخرا أن نوعية النفط الجزائري هي الأقرب إلى النفط الليبي، إلى جانب أنغولا ونيجيريا، وبإمكانها تعويض أي نقص في الإنتاج الليبي بسبب الأزمة الداخلية، المرشحة للتأزيم واستغراق وقت أطول، خاصة وأن نيجيريا تضخ الآن أقصى ما يمكنها لتلبية الطلب. وأوضح الخبراء أن الطلب على نفط هذه الدول تزايد بنسبة كبيرة منذ اندلاع الأزمة الليبية، خاصة وأن النفط الخام السعودي لا يمكنه تعويض النفط الليبي لأنه أدنى نوعية منه، الذي يعتبر تكريره أسهل وأقل تكلفة، إذ أنه أخف ويحتوي نسبة ضئيلة من الكبريت.

والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت والمشتقات الخفيفة المنتجة.

الجدول (2–8): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري.

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API	كبريت %	نوعية من المنتجات البترولية		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.00	30.60	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.00	36.00	29.00
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر: محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص ص12،13.

إن مميزات جودة النفط الجزائري مقارنة مع النفوط الأخرى كما يبينها الجدول (2-8)، خاصة ما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية تجعل النفط من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة.

كما كشف آخر تقرير صادر عن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" لسنة 2014 عن ارتفاع محسوس لمعدل سعر البترول الجزائري "صحارى بلند"، حيث فاق 110 دولار للبرميل، متجاوزا معدل مؤشر برنت بحر الشمال بـ1.14 دولار للبرميل. وأضحى مؤشر البترول الجزائري أغلى نفط في المنظمة لسنة 2014. أبان تقرير المنظمة عن تسجيل متوسط سعر النفط الجزائري تحسنا إيجابيا، حيث بلغ في شهر ماي 110.36 دولار للبرميل، وانتقل إلى 112.66 دولار للبرميل في جوان بنسبة نمو بلغت 2.30%، بينما قدر المعدل العام للسداسي الأول من السنة الحالية 110.09 دولار للبرميل، وهو من أفضل المعدلات المسجلة هذه السنة، ضمن نفوط سلة أوبك الذي يضم نفوطا خفيفة منافسة للبترول الجزائري، مثل ''موربان'' الإماراتي، ''بوني لايت'' النيجيري، ''سيدر'' الليبي، وهي أكثر النفوط طلبا في السوق الدولية أيضا.

ثانيا: ميزة القرب من أسواق الاستهلاك.

عندما نتكلم عن البعد الجغرافي فهذا لا يعني عدم إمكانية أو جدوى دخول الأسواق الدولية، وإنما باعتبار النقل من أهم التكاليف بالنسبة للمحروقات، وخاصة نقل الغاز المميع، فالدول المصدرة إلى المسافات البعيدة تضطر إلى استعمال ناقلات غاز عملاقة لها مواصفات خاصة، بدلا من الضخ عبر أنابيب الغاز وهذا يزيد من تكاليف الغاز ويقلل الريع المحصل.

حيث تتميز الجزائر عن غيرها من الدول المصدرة للنفط من الشرط الأوسط وآسيا بقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية والأمريكية، الأمر الذي يمنحها أفضلية كبيرة عن منافسيها.

وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل (Le différentiel du transport) " يجعل منجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، إندونيسيا، نيجيريا وروسيا. حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة الروهر والبنلوكس وشمال فرنسا).

حتى وإن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوربية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان،[1] وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي.

ومع بروز الإنتاج الروسي عن طريق العملاق "غاز بروم" الذي ينتج أكثر من 120 مليار متر مكعب من الغاز المصدر على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، وهي المنطقة التي تعتبر أفضل سوق للصادرات الجزائرية بحكم قرب المسافة. وسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوروبا، ويصبح أقل كلفة بسبب "تقريب" المسافة بواسطة أنابيب الغاز مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية. ويعد النفط الليبي (البترول خاصة) منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسب قربه من الشواطئ الأوربية (إيطاليا). وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل "أنظر الجدول رقم (2-9)"، وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل. وفيما يلي سنقدم جدولا يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوروبية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه المنطقة.

الجدول (2–9): تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوربا الغربية.

مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة مقدر بـ:	البلدان
2000 كلم	**هولندا، النرويج، الجزائر**
4000 كلم	**قطر، نيجيريا**
6000 كلم	**روسيا (سيبيريا)، أبو ظبي، فنزويلا، ترينيداد**

Source: Abdelhamid MEDFOUNI, OP. cit, p 134.

حسب معطيات الجدول فإن ميزة الموقع الجغرافي للجزائر، بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم فأقل بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن

[1] بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، . 1990 ص41.

ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بين 1410 كلم عن (لوهافر) فرنسا وبـ 1540 كلم بالنسبة لانجلترا، وهي المناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000كلم.

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فإن الجزائر تتفوق على غاز ونفط الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و 4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول (بين 7000 و8000 كلم لإيران و 5100 كلم لنيجيريا و 7200 كلم لإندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية)،[1] مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك. ولم يكن الغاز الجزائري ليفرض نفسه بسهولة في السوق الأمريكية، لكن حاجة الولايات المتحدة المتنامية من الطاقة ومن الغاز الطبيعي، حدا بها إلى البحث عن مصادر من مناطق أخرى، فكان العقد الشهير المبرم مع شركة "ألبازو" الذي كان يهدف إلى تزويد الساحل الشرقي للولايات المتحدة بالغاز الطبيعي الجزائري لأن حقول الغاز الأمريكية كانت بعيدة عن ساحلها الشرقي مما كان في صالح الجزائر. وتؤمن الجزائر الآن للسوق الأمريكية ما يقارب 22 % من حاجياتها من الغاز الطبيعي.

وبالنسبة للسوق الآسيوية وهي سوق كبيرة وواعدة مستقبلا، بعد بروز الاقتصاديات الآسيوية وخاصة الصين كدولة مستوردة للبترول التي تضاعف استهلاكها من البترول خلال التسعينات. وتستورد ثلث احتياجاتها الداخلية ولها معدلات نمو اقتصادي قياسية (10% سنة 2003).[2]

من خلال ماس بق يتضح أن السوق الطبيعية الأفضل لدول شمال أفريقيا المصدرة للنفط هي أوربا، والسوق الطبيعية للدول المنتجة المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا هي سوق آسيا باسفيك، والسوق الطبيعية للمنتجين في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي هي البلدان المستهلكة في الأمريكتين.

وكخلاصة لما سبق فإن ميزة النوعية وانخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي، يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة وستستمر كذلك، إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين. وهذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا لأسباب اقتصادية وخصائص تتعلق بنوعية البترول. هذه

[1] L. M. VAAS et M HEIGEL: L'industrie du gaz dans le Monde, Technip, Paris, Novembre 77, p.145.
[2] Albert CLO: Nouvelle crise pétrolière – Quelle clé de lecture, in : Revue Medenergie, (Revue méditerranéenne de l'énergie) Alger- N° 14 - janvier 2005- P. 11 .

القوة التنافسية للمحروقات الجزائرية إزاء المنتجين والمصدرين من الشرق الأوسط وروسيا سيمكن الدولة الجزائرية من تحسين مركزها في السوق الدولية وتستفيد من وضعيتها في:[1]

– حصولها على عائدات مالية إضافية باستمرار دعما لبرامج التنمية وصناعة المحروقات، والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي) بسبب إمكانيات ومميزات المحروقات الجزائرية.

– تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن إلى مختلف مناطق الاستهلاك بالمقارنة مع الدول المنتجة الأخرى المنافسة لها.

هذه المزايا التي أشرنا إليها، تعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكنها أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة، وتقوية مركزها في الأسواق العالمية وعلاقاتها الدولية في مجال النفط، مع إقرارنا بوجود عوامل أخرى سياسية واقتصادية تتحكم في التعامل والعلاقات الدولية.

المطلب الثالث: دور الصناعة النفطية في الاقتصاد الجزائري.

إن الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية. **كما تعتبر** أهم محركات قطاع الطاقة في الجزائر، وذلك بمساهمتها بشكل كبير في تكوين الدخل القومي واعتماد اقتصاد الجزائر أساسا على العائدات الجبائية المتأتية منها.

ونظرا للأزمات الاقتصادية المالية والنفطية التي شهدها العالم، وتغير قوى العرض والطلب، بروز دول ناشئة جديدة إضافة إلى توتر العلاقات السياسية وظهور الحروب القومية، وغيرها من التغيرات التي تطرأ على اقتصاديات دول العالم، أثبت النفط أهميته في تحديد الرهانات الاقتصادية منها والسياسية، الأمر الذي استدعى الجزائر بالاهتمام بتنمية هذه الصناعة على وجه خاص وقطاع المحروقات على وجه عام.

عندما احتلت المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بسبب ما يؤديه من أدوار أساسية في الاقتصاد الكلي وتوقع زيادة الطلب الداخلي على النفط ومشتقاته خلال 50 سنة القادمة،[2] نجده عنصرا أساسيا في

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سايق، ص51 .

[2] Rapport de la Banque Mondiale, Groupe de Développement Economique et Social, Moyen-Orient et Afrique du Nord, «Stratégie Macroéconomique A Moyen terme pour L'Algérie», N° 26005-AL, Mai 2003, P52.

سياستها الطاقوية وكذا تحصيلاتها المالية بالإضافة إلى العائدات التي يحققها هذا القطاع جراء عمليات التصدير إلى الخارج.

ومن هذا المنطلق نحاول التعرف من خلال هذا العنوان على الأهمية الاقتصادية والمالية للصناعة النفطية في الجزائر كما يلي:

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية بالجزائر.

ليس هناك شك أن لدى الجزائر ثروة ضخمة من النفط والغاز الطبيعي هي الثروة الرئيسة والمصدر الأساسي للدخل، كما أن النفط الوطني يحتل مركزًا مرموقًا في صناعة النفط العالمية، ويمثل أهمية كبيرة إستراتيجية واقتصادية للبلدان الرئيسة المستوردة للنفط. ويمكن إظهار الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية عبر قطاع المحروقات ومدى تأثيره على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني كالآتي:

أولا: قطاع المحروقات والإنتاج الوطني:

يساهم قطاع المحروقات بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى، والجدول الآتي الخاص بنسبة إنتاج قطاع المحروقات من الإنتاج الوطني الخام للفترة (2000-2012) يوضح ذلك.

الجدول (2–10): نسبة إنتاج قطاع المحروقات من الإنتاج الخام الوطني الجزائري 2000– 2012.

(مليون دج)

السنوات	الناتج الوطني الخام	إنتاج قطاع المحروقات	النسبة %
2000	3.698.683,7	1.616.314,70	**43,69**
2001	3.754.870,8	1.443.928,10	**38,45**
2002	4.023.413,8	1.477.033,60	**36,71**
2003	4.700.010,4	1.868.889,60	**39,76**
2004	5.545.851,5	2.319.823,6	**41,82**
2005	6.930.153,4	3.352.878,4	**48,38**
2006	7.836.997,6	3.882.227,8	**49,53**
2007	8.567.941,8	4.089.308,6	**47,72**

49,96	4.997.554,5	10.002.133,7	**2008**
35,29	3.109.078,9	8.808.700,8	**2009**
40,08	4.180.357,7	10.428.714,5	**2010**
43,18	5.242.500,0	12.139.900,0	**2011**
41,13	5.536.400,0	13.460.900,0	**2012**
35,37	4.968.000,0	14.044.800,0	**2013**

Source : www.ons.dz/statistiqueseconomiques 2000-2013.

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (2-10) أن نسبة نمو إنتاج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الوطني في تزايد مستمر خلال فترة 2000 إلى 2011، وهذا راجع إلى زيادة عقود الشراكة في الاستثمار لقطاع المحروقات خلال العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين بموجب تغير نظام استغلال نفط الجزائر وفق القانون الجديد 07/05 والمعدل بالأمر 06 /11.

حيث حقق قطاع المحروقات نسبب معتبرة من الناتج الوطني الخام من سنة 2000 إلى يومنا هذا، فأكبر نسبة تحققت كانت سنة 2008 بحوالي 49,96% من الناتج الوطني الخام بقيمة 4.997.554,5 مليون دج.

أما أقل نسبة حققت في سنة 2009 قدرت بـ 35,29 % من الناتج الوطني خام والمقدرة بقيمة 3.109.078,9 مليون دج.

أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013 فنلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات من الناتج الإجمالي الخام خاصة سنة 2013 بنسبة ضئيلة مقارنة مع السنوات الفارطة قدرت بـ 35, 37%.

ثانيا: قطاع المحروقات والقيمة المضافة:

إن قطاع المحروقات في الجزائر يساهم بدرجة كبيرة في تكوين القيمة المضافة الإجمالية، وذلك نظرا لمردوديته العالية. والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول (2–11): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة للجزائر 2000 – 2010.

(مليون دج)

السنوات	القيمة المضافة الخام للجزائر	القيمة المضافة للمحروقات	النسبة %
2000	3.430.857,30	1.616.314,70	**47.11**
2001	3.451.958,40	1.443.928,10	**41.82**
2002	3.645.911,40	1.477.033,60	**40.51**
2003	4.296.969,80	1.868.889,60	**43.49**
2004	5.009.672,7	2.319.823,6	**46.3**
2005	6.436.135,1	3.352.878,4	**52.09**
2006	7.345.463,0	3.882.227,8	**52.28**
2007	8.035.487,8	4.089.308,6	**50.89**
2008	9.348.204,7	4.997.554,5	**53.46**
2009	8.092.876,8	3.109.078,9	**38.41**
2010	9.686.574,7	4.180.357,7	**43.15**
2011	11.285.300,0	5.242.500,0	**46.45**
2012	12.383.500,0	5.536.400,0	**44.71**
2013	12.808.800,0	4.968.000,0	**38,78**

Source : www.ons.dz/statistiqueseconomiques 2000-2013.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه كما سبق وقلنا **أن قطاع المحروقات يلعب الدور الأساسي** في **تكوين القيمة المضافة الخام للجزائر**، وذلك لما سجلت من نسب مرتفعة على طول الفترة 2000-2013، **فقد قدرت أعلى نسبة سنة** 2008 **بـ** 53.46% **من** إجمالي **القيمة المضافة الخام للوطن.** وأدنى **نسبة** تحققت في **سنة** 2009 **بـ** 38.41% **من** إجمالي **القيمة المضافة الخام، ويرجع السبب الأساسي** إلى تقلص **قيمة صادرات نفط الجزائر نتيجة للأزمة المالية الخانقة** في **القرن الواحد والعشرين على الدول الصناعية.**

ومن أجل تبيان مدى مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة بالجزائر نستعين بالشكل التالي **الذي يمثل** قيمة مساهمة قطاع المحروقات لسنة 2008 باعتبارها أكبر نسبة سجلت:

الشكل (2-2): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة للجزائر سنة 2008.

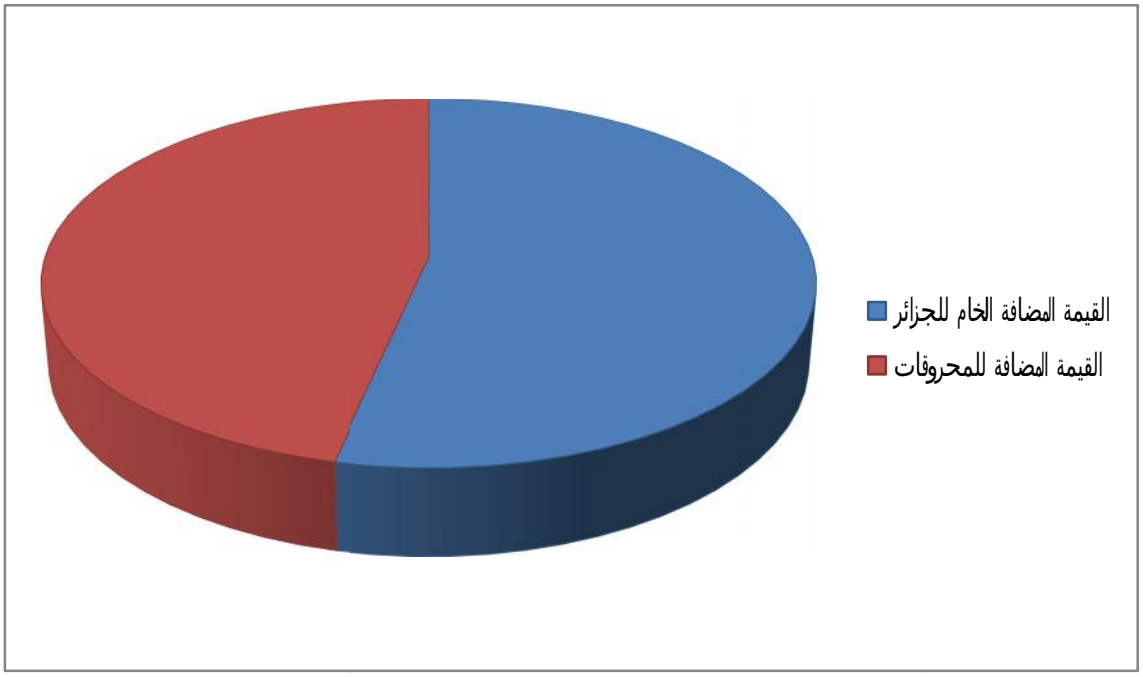

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على بيانات الجدول رقم (2-11) (سنة2008).

الفرع الثاني: الأهمية المالية للصناعة النفطية بالجزائر.

سنحاول من خلال هذا الفرع عرض مساهمة قطاع المحروقات في تطوير إيرادات ونفقات ميزانية الدولة وذلك من خلال الفترة (1986 -2013).

أولا: مساهمة إيرادات الصناعة النفطية في ميزانية الدولة.

لقد عرف العالم تحولات وتقلبات جذرية في جميع المجالات، خاصة في العلاقات الاقتصادية بين الدول. وقد تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه التغيرات وسايرها من خلال الإصلاحات التي قامت ولازالت تقوم بها الحكومة الجزائرية لمواكبة الأحداث.

كما أن أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 كشفت بجلاء هشاشة الاقتصاد الجزائري، ومدى ارتباطه بالمحروقات؛ فبمجرد حدوث هذه الأزمة انخفضت قيمة الصادرات البترولية الجزائرية، وانخفضت إيرادات الجباية البترولية، والتي كان لها تأثير مباشر على الميزانية العامة للدولة.

ولكن سرعان ما عادت الأسعار إلى الارتفاع سنة 1999 ورجوع عائدات الجباية النفطية إلى مستواها من جديد، وبحلول سنة 2000 بقيت الأسعار تحقق الثبات مما نتج عنه ثبات المساهمة النفطية. وخلال السنوات الموالية من سنة 2001 إلى 2012، ونتيجة لعدة أحداث سياسية واقتصادية (أحداث 11 سبتمبر2001، الأزمة المالية 2007)، عادت الأسعار إلى الارتفاع وزاد الطلب على النفط العربي نظرا للتخوف الدولي من نقص الإمدادات النفطية ومحاولة تأمين المخزون الاستراتيجي للنفط.[1] مما جعل النتيجة التي حققتها جباية النفط على المحروقات جد إيجابية، والتي تظهر جليا في الجدول الموالي:

الجدول (2–12): تطور إيرادات الجباية النفطية للفترة 2000–2012.

(مليون دج)

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	مجموع الإيرادات العامة	النسبة %
2000	1173200	1578100	74.34
2001	956400	1505500	63.52
2002	1007900	1603200	62.86
2003	1350000	1974500	68.37
2004	1570700	2229900	70.43
2005	916000	1667920	54.91
2006	973000	1802616	53.97
2007	970200	1924000	50.42
2008	1628500	2786600	58.44
2009	1835500	3081500	59.56
2010	1472400	2992400	49.20
2011	1529400	3474110	44.02
2012	1519040	450 804 3	39.93

المصدر: المجلات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء. الأعداد 33، 36، 38.السنوات 2005-2008-2010، القوانين المالية.

[1] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر مع الرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة،2011-2012،ص 289.

نستخلص من الجدول السابق الملاحظات الآتية:

- في هذه الفترة حدثت بعض الاضطرابات السلبية على سوق النفط أثرت على مردود الجباية وبالتالي على إيرادات الميزانية العامة، فمن معدل 74.34% في سنة 2000 تهاونت الأسعار ومعها الجباية النفطية، التي سجلت في سنة 2001 معدل 63.52%، وقد سجل انخفاض سنة 2002 بـ 62.86%، ثم عاودت أسعار النفط الصعود ومعها المداخيل النفطية. وجراء الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر، تم في هذه الفترة إنشاء صندوق ضبط الموارد* في جوان 2000، وكذا إصدار القانون الخاص بالمحروقات رقم 07/05 الخاص بالمحروقات والذي تضمن هو الآخر ضرائب ورسوما جديدة ونظاما جبائيا وتنظيم محروقاتها مبسطا وأكثر تحررا، مما أسهم في رفع حجم إيرادات الجباية النفطية وزيادة الاستثمارات في الصناعة النفطية.

- أدت الأوضاع السالفة الذكر إلى الزيادة المطردة في الطلب على النفط عالميا، الوضع الذي استفادت منه دول أعضاء منظمة الأوبك عامة والجزائر خاصة، حيث لم تنزل الإيرادات من الجباية النفطية تحت مبلغ 100 مليار دينار جزائري منذ سنة 2002، وليتجاوزها المبلغ الضعف منذ سنة 2005، ولم تنزل تحت قيمة 200 مليار دينار جزائري. فقد سجلت حصة إيرادات الجباية النفطية في سنة 2005 ما قيمته 235270 مليون دينار جزائري، وهذا يتزامن أيضا وتطبيق آليات الجباية النفطية الجديدة والضرائب المستحدثة في القانون النفطي 07/05.

- حيث تميزت الفترة 2001-2007 بارتفاع المداخيل البترولية وثباتها نوعا ما بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، خاصة بعد حرب العراق والتطور الصناعي لكبرى الدول المستهلكة للنفط، وما نتج عنه من زيادة في الطلب العالمي على النفط، حيث بلغت الجباية البترولية 956400 مليون دينار سنة 2001 ووصلت إلى 1350000 مليون دينار سنة 2003، وهذا راجع إلى التطور الحاصل في قطاع المحروقات والتقدم الطارئ في السياسة المنتهجة، والتي تهدف إلى تعزيز دور الشراكة مع المستثمر الأجنبي وكذا تبني سوناطراك للتقنيات الحديثة المسايرة للتقدم التقني في هذا المجال.

* أنشأ بموجب المادة 10 من قان ون الميزانية التكميلي لسنة 2000 في 27 جوان 2000، وينتمي الصندوق الى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر؛ ومن مهامه: امتصاص الفائض من إيرادات الجباية النفطية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية، الى جانب تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن إخفاض في إيرادات الجباية النفطية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية؛ يهدف كذلك إلى تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

- تزايد المداخيل المحصلة من الجباية النفطية وهذا للطفرة التي عرفتها الأسعار النفطية خاصة في سنة 2008، حيث كانت تقدر بـ 970200 مليون دينار جزائري سنة 2007 لترتفع إلى حدود 1628500 مليون دينار، إلى أن شهدت خلال السنتين الأخيرتين انخفاضا ملحوظا حيث وصلت سنة 2012 إلى 1519040 بمساهمة ضئيلة في مجموع الإيرادات العامة بنسبة 39.93%.

ثانيا: أثر الجباية النفطية على النفقات العامة.

من خلال الجدول أدناه رقم (2-13) والمتعلق بتطور إيرادات الجباية النفطية والنفقات العامة فترة (1986-2012)، نستخلص الملاحظات التالية:

- نسجل تزايد للنفقات العامة بصورة مستمرة في السنوات (1986-1998) بمعدل 760.1% في سنة 1998 مقارنة بسنة 1986، بينما ارتفع معدل النفقات العامة خلال سنوات (1999-2010) بمعدل 509.4%، إلا أن الزيادة في قيمة النفقات العامة لا تعبر عن الزيادة المطلقة في حجمها. ذلك أن القيمة الحقيقة للدينار الجزائري عرفت انخفاضات كبيرة خاصة مع بداية التسعينات[1] التي شهدت تقهقر في قيمة العملة الجزائرية، وفيما يتعلق بنمو إيرادات الجباية النفطية فقد تضاعفت بمعدل 1666.47 خلال فترة (1986-1998) حيث يسجل معدل التبعية بـ 43.24% سنة 1998، أما في سنة 2010 فقد ازدادت الإيرادات إلى قيمة 1472400 مليون دج مقارنة بسنة 1999 المقدرة بـ 560116 مليون دج أي بمعدل نمو 192.87% في سنة 2010.

- لقد انتقلت قيمة النفقات العامة من 119 مليار دينار سنة 1988 إلى 136 مليار دينار سنة 1990، وعرفت سنة 1991 زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة. حيث ارتفعت بنسبة 59% مقارنة بسنة 1990، وكان ذلك نتيجة وجود موارد مالية جراء ارتفاع أسعار النفط والراجعة إلى الأزمة النفطية التي عرفت آنذاك بسبب حرب الخليج، وقد ارتفعت حصيلة الجباية النفطية بنسبة 112% مقارنة بسنة 1990 والتي أدت إلى زيادة الإيرادات،ومع عودة أسعار النفط إلى الانخفاض مجددا سنة 1993 انخفضت حصيلة الجباية النفطية، وارتفعت قيمة النفقات. مثلما هو موضح في الجدول أسفله.

[1] انخفضت قيمة الدينار الجزائري مرتين في حقبة التسعينات: المرة الأولى خلال شهر سبتمبر 1991 بواقع 22 %، والمرة الثانية بواقع 40.17 % خلال شهر أفريل1994.

الجدول (2–13): تطور إيرادات الجباية النفطية والنفقات العامة للفترة 1986–2010.

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النفقات %	معدل التبعية %
1986	21439	-	101820	-	21.05
1987	20479	4,47	103980	2,12	19.69
1988	24100	12,41	119700	17,56	20.13
1989	45500	112,23	124500	22,27	36.54
1990	76200	225,427	136500	34,06	55.82
1991	161500	653,3	212100	108,3	76.14
1992	193800	803,96	420130	312,62	46.12
1993	179218	735,94	476630	368,11	37.60
1994	222176	963,37	566330	456,2	39.23
1995	336100	1467,7	759620	646	44.24
1996	496000	2213,54	724610	611,65	68.45
1997	507000	2264,85	845200	730,1	59.98
1998	378714	1666,47	875740	760,1	43.24
1999	560116	-	961680	-	58.24
2000	1173200	109,46	1178120	22,5	99.58
2001	956400	70,75	1321030	37,36	72.39
2002	1007900	79,94	1550650	61,24	64.99
2003	1350000	141,02	1690200	75,75	79.87
2004	1570700	180,42	1891800	96,71	83.02
2005	916000	63,53	2052000	113,38	44.63
2006	973000	73,53	2428500	152,53	40.06
2007	970200	73,21	3623758	276,82	26.77
2008	1628500	190,74	4322851	349,51	37.67
2009	1835500	227,7	5191458	439,83	35.35
2010	1472400	162,87	5860860	509,44	25.12

Source: www.Finance-Algerie.Org, « Internet Algérie Economie Finance» .

ومنذ سنة 2000 إلى سنة 2010، عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لنظام جديد في قطاع النفط والمجسد في قانون 07/05 والمعدل بالأمر 10/06، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط التي سجلت أعلى ارتفاع لها في سنة 2008 بمتوسط يفوق 95 دولار.

كما نسجل ارتفاعا في قيمة النفقات العامة بنسبة زيادة 106% ما بين سنة 2000 إلى 2010، وارتفع معامل التبعية النفطية إلى أعلى مستوياتها في سنة 2000 بـ 99.58 % و بـ 83.02% في سنة 2004، ثم انخفض في سنة 2010 إلى 25.12%. إلا أن هذا الانخفاض لا يغير النتيجة الحتمية والواضحة في الجدول أعلاه وهي اعتماد الجزائر في تغطية نفقاتها العامة على محاصيل الجباية النفطية، ومن هنا يتضح جليا الأثر المباشر لإيرادات الجباية النفطية على حجم النفقات العامة.

الفرع الثالث: دور الصناعة النفطية في الصادرات الجزائرية وعوائدها:

للتعرف على أثر نشاطات الصناعة النفطية على صادرات الجزائر من قطاع المحروقات وعوائدها، قمنا بدراسة كل من صادرات الجزائر الخاصة بالنفط الخام والمشتقات النفطية، إضافة إلى العوائد المترتبة عنها.

أولا: صادرات الجزائر من النفط الخام: من خلال ملاحظتنا للشكل أسفله رقم (2-4) يمكننا استخلاص النتائج التالية بحسب الفترات الزمنية فيما يلي:

– **فترة (2000-2001)**: تسجل هذه الفترة انخفاضا في قيمة صادرات الجزائر من النفط الخام من قيمة 461 ألف ب/ي في سنة 2000 إلى 442 ألف ب/ ي في سنة 2001، أي انخفاض كميات النفط المصدرة للخارج والتي يقابلها انخفاض في قيمة العائد النفطي من العملة الأجنبية، ويرجع هذا الانخفاض إلى تدهور وركود الاقتصاد الأوروبي والأمريكي والمصاحب لنقص في الطلب على النفط الخام، وقد زاد الوضع عند حادثة 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.

– **فترة (2002-2005)**: نسجل الملاحظات التالية:

- تزايدا في قيمة صادرات الجزائر من النفط الخام لتصل إلى 741 ألف ب/ي في سنة 2003، وهذا راجع إلى عودة انتعاش اقتصاد الدول الغربية (الولايات المتحدة خاصة) بعد أحداث 11 سبتمبر، وعودة زيادة الطلب على النفط الخام.

- ارتفاع صادرات النفط الخام من 741 ألف ب/ي في سنة 2003 إلى 893 ألف ب/ي سنة 2004، أي بنسبة 20 %، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الاستهلاك المحلي[1] للنفط الخام الذي تصاعد من 629 مليون برميل يومي في سنة 2003 إلى 656 مليون برميل يومي في سنة 2004، مزامن لتصاعد تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية من 340.8 ألف ب/ي في سنة 2003 إلى 366.8 ألف ب/ي في سنة 2004.

- تزايدا في قيمة الصادرات من 893 ألف ب/ ي سنة 2004 إلى 970 ألف ب/ي سنة 2005، ويعود هذا إلى زيادة عدد العقود المبرمة في سنة 2005 إلى 10 عقود بعد أن كانت 8 عقود في سنة 2004، مما أثر على زيادة نسبة الاكتشافات ومن ثم على كمية الإنتاج المصدرة.

– فترة (**2005-2012**): نسجل في هذه الفترة الملاحظات التالية:

- نسجل نقصا في كمية النفط الخام المصدرة من 970 ألف ب/ي سنة 2005 إلى 947.2 ألف ب/ي سنة 2006،[2] وهذا بسبب إصدار قانون الإصلاحات الجديد 07/05، الذي أفرط في فتح الشراكة لحساب الأجانب، مما سبب مناوشات ومفاوضات عطلت في إبرام العقود، وكمية الإنتاج، ومن ثم تراجع الاقتصاد النفطي الجزائري. مما أثر سلبا على صادرات نفط خام الجزائر. كما جاءت تعقيبات سياسة الرئيس الفنزويلي تشافيز لقانون المحروقات الجزائري الجديد بأنه يتعارض مع مبادئ منظمة الأوبك وضرورة مراجعتها.

- إلا أننا نسجل زيادة الصادرات النفطية من النفط الخام في سنة 2007 لتصل إلى ذروتها بقيمة 1253.5 ألف ب/ي بعد أن كانت تقدر ب 947.2 ألف ب/ي في 2006، أي بزيادة 14%، وهذا راجع إلى صدور الأمر 10/06 المعدل بقانون 07/05 الذي قام بوضع تعديلات جوهرية، وتم فتح الشراكة في كل مرحلة النقل والمصب بعد أن كانت مقتصرة على مرحلة المنبع فقط، مما عمل على زيادة كميات الإنتاج، المتزامنة مع زيادة أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 94 دولار للبرميل في سنة 2008، والمبينة سابقا في الجدول رقم (1-4) الخاص بتطور أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية 1973-2012.

[1] التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2007، ص44.

[2] أنظر الشكل (2-4).

- تناقص في قيمة صادرات الجزائر من النفط الخام من سنة 2007 إلى سنة 2010، بنسبة (43 %) بحيث سجلت قيمة 709 ألف ب/ي في سنة 2010، بسبب نشوب الأزمة المالية العالمية ابتداء من سنة 2007 والتي مازالت تظهر أثرها سنة 2012. لقد أثرت هذه الأزمة بشكل كبير على اقتصاد الدول المستوردة للنفط الخام من خلال تراجع قيمة الدولار الأمريكي والكود الاقتصادي التي تشهدها بعض الدول الرأسمالية، ونتج عنه تراجع في الطلب على كميات النفط الخام، ومن ثم تأثيره سلبا على صادرات الجزائر.

- نسجل كذلك أولوية شركاء قارة أمريكا الشمالية في صادرات نفط الجزائر لسنة 2010 تليها قارة أوروبا بعد أن كانت هذه الأخيرة تحتل المكانة الأولى في صادرات الجزائر لفترة طويلة تعود إلى نشأة الصناعة النفطية، ويرجع سببها إلى تعزيز الجزائر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل (2-3): صادرات الجزائر من النفط الخام 2000-2012.

(ألف برميل يومي)

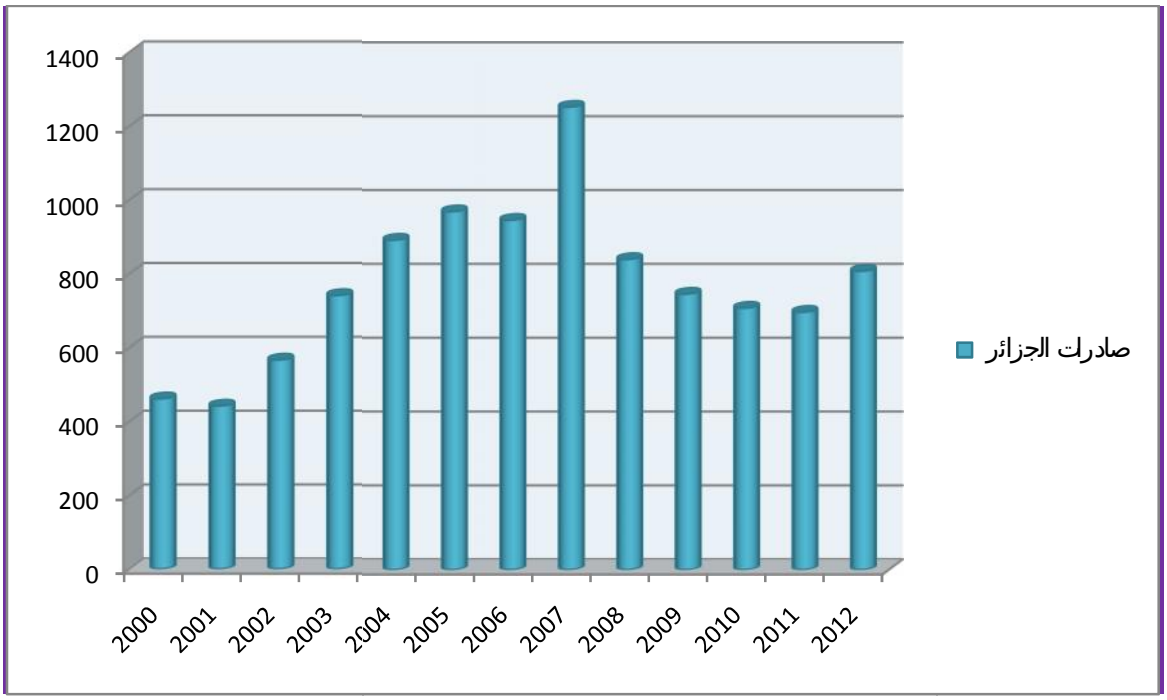

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على بيانات:- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، 2003 ص 86، 2008 ص 31، 2013 ص 49.

ثانيا: صادرات الجزائر من المشتقات النفطية: نستخلص من الشكل أسفله رقم (2-5) والمتعلق بصادرات المشتقات النفطية للجزائر في الفترة 2000-2012 الملاحظات التالية:

– **فترة (2000–2001)**: نسجل في هذه الفترة زيادة في صادرات المشتقات النفطية من 544 ألف ب/ي سنة 2000 إلى 556 ب/ي سنة 2001، وتعود هذه الزيادة في مجموع إنتاج مصافي تكرير المشتقات النفطية من 469.6 ألف ب/ي في سنة 2000 إلى 470 ألف ب/ي سنة 2001، المواكبة لانتعاش اقتصاد الدول المستوردة للنفط.

– **فترة (2001–2002)**: شهدت هذه الفترة عكس سابقتها، تناقص قيمة صادرات الجزائر من المشتقات النفطية، وهذا مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 التي مست اقتصاد الدول الغربية (خاصة الولايات المتحدة)، حيث نقص طلب سوق النفط، وأثر ذلك سلبا على صادرات الجزائر من المشتقات النفطية.

– **فترة (2002–2003)**: عودة تزايد صادرات الجزائر من المنتجات النفطية وهذا راجع إلى عودة انتعاش اقتصاد الدول المستهلكة وزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وانعكاسه إيجابا على صادرات الجزائر.

- **فترة (2003–2006)**: ثبات نسبي لقيمة صادرات الجزائر من المشتقات النفطية بقيمة 528 ألف ب/ي سنة 2003 إلى 435.1 ألف ب/ي في سنة 2006، وهذا راجع إلى الاستقرار النسبي لكل من طلب وعرض المنتجات النفطية.

– **فترة (2006-2008)**: تزايد في قيمة صادرات الجزائر من المنتجات النفطية من 435.1 ألف ب/ي في 2006 إلى 456.7 ألف ب/ي سنة 2008، وجاء هذا مباشرة بعد إصدار المشرع الجزائري الأمر 10/06 وفتح الشراكة في مرحلة النقل ومرحلة المصب، بعد أن كانت مقتصرة على مرحلة المنبع فقط، وسمح بالزيادة في عدد وقيمة كل من (الاكتشافات، تطور شبكات النقل، وكذا زيادة قدرة إنتاج المصافي)، من خلال زيادة التكنولوجيا، وانعكاسها بالزيادة على صادرات الجزائر.

– **فترة (2008-2012)**: تناقص في قيمة صادرات الجزائر من المشتقات النفطية من 456.7 ألف ب/ي سنة 2008 إلى 232.5 ألف ب/ي سنة 2009، أي ما يقارب 50%، ويعود هذا الانخفاض السريع والمفاجئ إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 التي أثرت على اقتصاد الدول ككل، ونتج عنها بدرجة أولى تدهور العملة الأجنبية وتراجع طلب الدول المستهلكة للمنتجات النفطية، مما انعكس على صادرات الجزائر بالنقصان. إلا أنه

في سنة 2010 عاودت صادرات الجزائر من المشتقات النفطية في الارتفاع ووصلت إلى 314.1 ألف ب/ي بسبب زيادة إنتاج المشتقات النفطية في هذه السنة والتي وصلت إلى 558 ألف ب/ي مقارنة بسنة 2009 التي سجلت 438.5 ألف ب/ي، واستمرت في الزيادة لغاية عام 2012 حيث قدرت صادرات الجزائر من المشتقات النفطية بحوالي 450.4 ألف برميل/ي.

الشكل (2-4): صادرات الجزائر من المشتقات النفطية 2000-2012.

(ألف برميل يوميا)

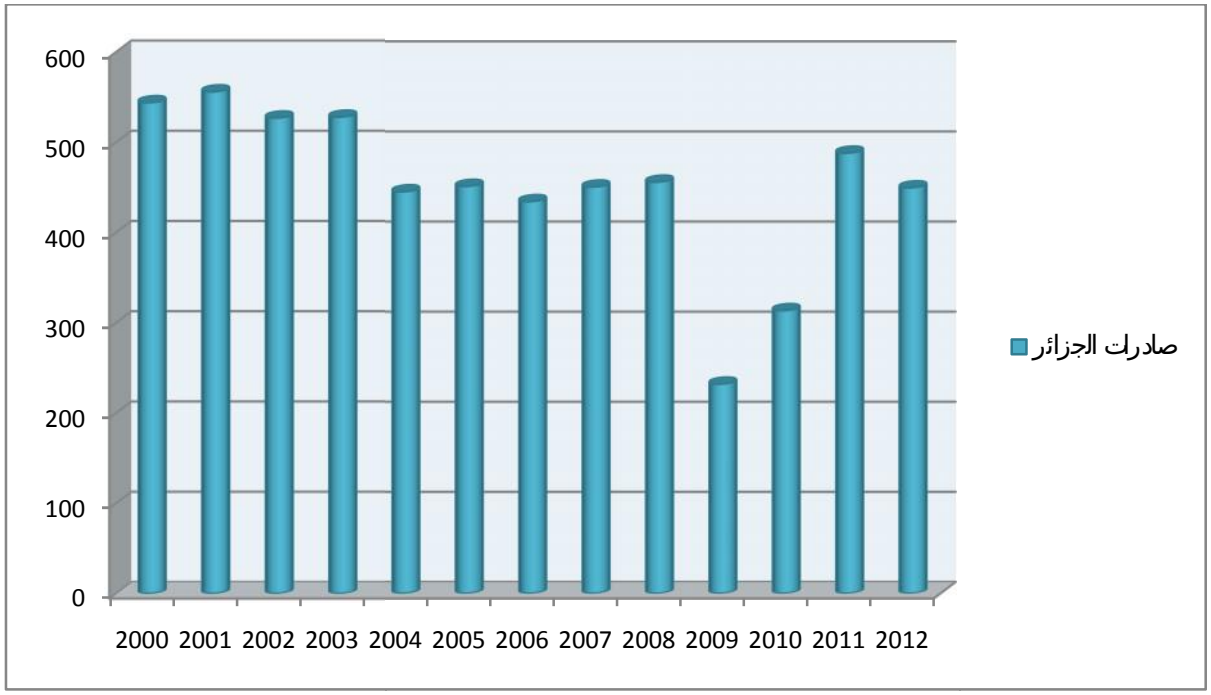

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على بيانات: التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(OAPEC)، 2004 ص 69، 2007 ص 67، 2013 ص 94.

ثالثا: عوائد الصادرات النفطية للجزائر: تصب جميع تعديلات نظام استغلال النفط في هدف واحد وهو جلب أكبر عائد مالي ممكن مع التقنيات الحديثة لهذه الصناعة إثر ممارسة نشاط الصناعة النفطية مع الشراكة الأجنبية. حيث نستخلص من الشكل (2-5) والممثل لقيمة عوائد صادرات النفط الجزائر من الأوبك فترة 2000-2012 بوحدة مليون دولار، الملاحظات التالية:

- سجلت عوائد صادرات النفط الجزائرية زيادة مستمرة خلال فترة 2000-2010 رغم تسجيل بعض التذبذبات، حيث قدرت العوائد ب 14,204 مليون دولار خلال سنة 2000 لترتفع حاولي ثلاثة أضعاف

ونصف في سنة 2008 أين وصلت قيمة العوائد النفطية إلى 53,607 مليون دولار، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 94,45 دولار/ب، وليس إلى زيادة الصادرات بما أنها انخفضت إلى 747 ألف ب/ي في سنة 2008 بعد أن سجلت قيمة 1,253 ألف ب/ي في سنة 2007 أي بنسبة 40%.

- تعد عوائد الصادرات النفطية الجزائرية خلال فترة 2001-2003 ضئيلة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا رغم جهود الجزائر في تغير نظام استغلالها في هذا القطاع الذي توج بزيادة ملموسة في قيمة الصادرات النفطية بنسبة 67%، حيث ترجع أسباب انخفاض العوائد إلى سعر النفط الخام والذي لم يتجاوز سعره 28,2 دولار/ب خلال هذه الفترة "أنظر الجدول (1-4)".

- رغم نقص صادرات نفط خام الجزائر في سنة 2010 بقيمة 709 ألف ب/ي، إلا أن العائد عرف انتعاشا طفيفا مقارنة بسنة 2009، وهذا راجع أساسا إلى إرتفاع سعر النفط الذي وصل إلى 61,06 دولار/ب.

الشكل (2-5): عوائد صادرات الجزائر من النفط الخام في الفترة 2000-2012.

(مليون دولار)

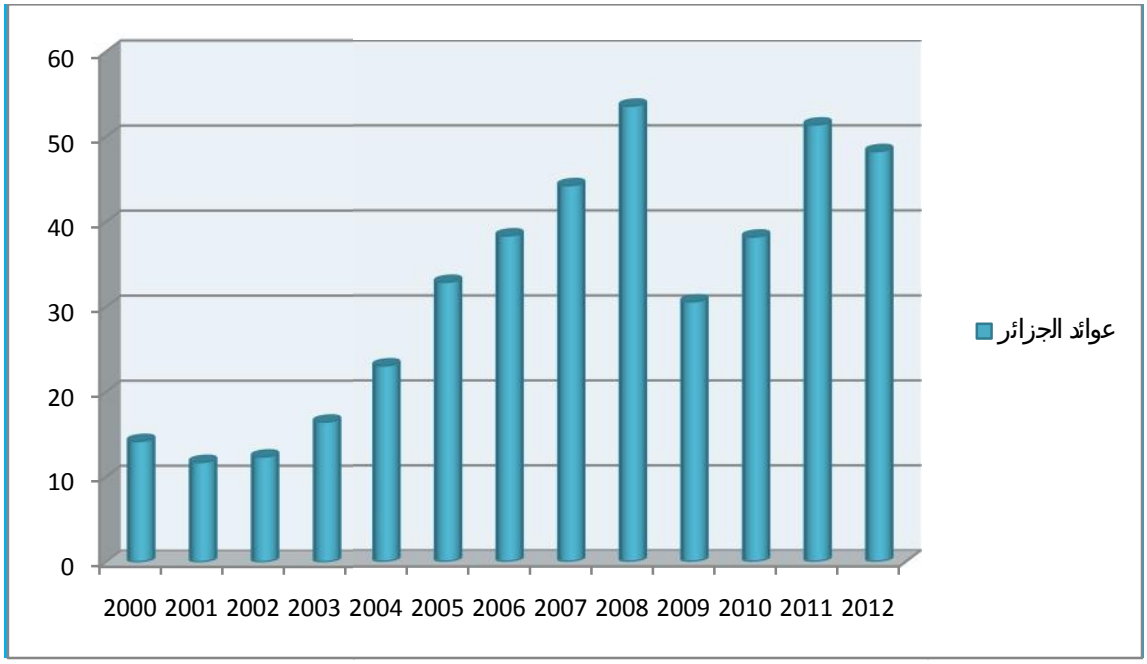

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على بيانات:- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، 2008 ص 13، 2013 ص 17.

المبحث الثاني: أثر تغير أسعار البترول العالمية على المؤشرات الكلية بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

بعد الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي تغيرت ملامح الاقتصاد الجزائري، فبعدما كان يعتمد على التخطيط المركزي تخلى تدريجيا على هذا النظام الاشتراكي، لكن التغيرات الحاصلة في الأسعار العالمية للبترول بقيت دائما المحور الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة لتحصيل إيراداتها وتمويل نفقاتها، وفي هذا المبحث نستعرض تأثر أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري بتغير الأسعار العالمية للبترول، ولكن قبل هذا وجب علينا أن نتناول مراحل السياسات التنموية في الجزائر من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.

المطلب الأول: السياسات التنموية في الجزائر 1962–2014.

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة و عديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزها مباشرة الجزائر لجملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بمعية المؤسسات النقدية و المالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، و على ضوء التطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي بين سنتي 1962 و 1985.

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة فترتين:

أولا: مرحلة الإنتظار (1962-1966):[1]

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشاريع الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية. وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963،

[1] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص2.

والمناجم سنة 1966. بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.

ثانيا: مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي بين سنتي 1967 و 1985:

لقد ميز هذه المرحلة تطبيق مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي (67-69)، الرباعي الأول (70-73)، الرباعي الثاني (74-77)، لتأتي بعد ذلك المرحلة التكملية (78-80) وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، تم فيها استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في آجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة، وإبتداءا من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (80-84) والذي ميزه ارتفاع الإعتمادات المالية و محاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطى الأولوية لباقي القطاعات.

لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الذي تراوح خلال هذه الفترة مابين 6% إلى 7% في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980، وقد تحقق كذلك هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي.

كما أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، ومند سنة 1980 وبناءا على ماذكرناه من إختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هده الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة (ارتفاع أسعار النفط) بتحقيق نتائج لا بأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسب لا بأس بها من النمو وصلت إلى حدود 5% خلال النصف الأول من الثمانينيات.

ولكن ومع إنهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات التي كانت تمثل 98% من الصادرات الجزائرية، حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات

وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطيع التقويم والتعديل، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو، حيث يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو. وقد أدت هذه الإختلالات المتلاحقة إلى بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة وهي مرحلة الإصلاح.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي بين سنتي 1986 و1998.

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر مر بثلاثة مراحل أساسية في إطار تطبيق هذا الجيل الأول من الإصلاح المتعلق بالتثبيت والتكيف (التعديل) الهيكلي وهي:

أولا: مرحلة الإصلاحات المحتشمة.

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري. إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي. وتبعا لذلك، تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في:

- انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5 % في المتوسط خلال 1986-1991.

- تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الخاص.

تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو الغير المفروضة، بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينيات، وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات. في ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني، أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. كان المخرج أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة، هو العودة إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقا مرفوضا.

ثانيا: مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح من 1992 إلى 1993.[1]

خلال هذه الفترة طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الإختلالات، رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30% من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6% سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي. أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10%سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية، وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1992-1993، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية.

إن التناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة.

ثالثا: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998.[2]

إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هو إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة. ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا، ومن أهدافه ما يلي:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام (PIB) خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.

[1] عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذبات سعر نفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية من سنة 1970 إلى 2008، جامعة ورقلة- الجزائر، ص3.

[2] عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذبات سعر نفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية من سنة 1970 إلى 2008، ، مرجع سابق، ص4.

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.
- أن يعادل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.

تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في:

- تحقيق معدل نمو 3.9%، و4%، و 4.5%خلال السنوات 1995 و 96 و 97 على التوالي.
- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3%من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996، و1.3% في سنة 1997، مع تحقيق عجز يقدر بـ 1.4% في سنة 1995. يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول، والتوقف في تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية.
- انخفض معدل التضخم من 21.7%، و 18.7%، و 7%خلال 96،1995 و 97. هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.
- ارتفاع الإيرادات من 27.6% إلى 33% و إلى 34%من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 93 ، 96 و 97. أما النفقات العامة فحققت النسب التالية: 33.6% و29% و31%خلال السنوات 95 ، 96، 97 على التوالي.
- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82 % في سنة 1993 إلى 24%في سنة 1997.

الفرع الثالث: مرحلة الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 1999 و2007.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31 % سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي

إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8 % سنة 2003. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005. و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-14): **بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة** 1999-2007.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3,2	2,2	2,1	4,1	6,8	5,2	5.1	1.8	4.6
معدل البطالة %	29.2	29.5	27.3	25.9	23.71	17.7	15.26	12.3	11.8
معدل التضخم %	2.64	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	1.8	4.6
المديونية الخارجية (مليار $)	27,997	25,272	22,587	22,828	23,523	22,158	16,839	5,583	4,889

Sources: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report.

الفرع الرابع: **برنامج الإنعاش الخماسي بين سنتي 2010 و 2014**.

تعتبر سنة 2014 آخر سنة من البرنامج الخماسي 2010-2014، و التي قدرت ميزانيتها مبدئيا بـ 16895 مليار دينار جزائري مقسمة بين البرنامج الجاري (9680 مليار دينار جزائري ما تبقى من برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009) و البرنامج الجديد (7215 مليار دينار جزائري).

ستبلغ قيمة الغلاف المالي لسنة 2014 مستوى 2744,3 مليار دينار جزائري منها 2329,3 مليار للاستثمارات و 415 مليار للعمليات على رأس المال. خصصت تراخيص برنامج الاستثمارات إلى 2008,9 مليار لتمويل البرنامج الجديد.[1]

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، التي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت. وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار

[1] مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2014، ص 2.

دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية و الريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليون دج لنفس الغرض.

كما ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية. أما تشجيع إنشاء مناصب شغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. و ستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

المطلب الثاني: أثر ايرادات قطاع المحروقات على ميزانية الدولة والميزان التجاري.

لاتزال تطورات القطاع الخارجي تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات على الصادرات، فتشكل الصادرات من المحروقات أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات، فظلت التغيرات في البيئة الخارجية وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية وظاهرة بشكل جلي على مختلف أرصدة ميزان المدفوعات.[1]

الفرع الأول: الأثر المباشر على ميزانية الدولة.

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد

[1] د. دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11، جانفي 2014، ص28.

المحروقات في تزايد مستمر، نظرا لارتفاع أسعار البترول والجدول الموالي يبين ذلك. إن الحساسية المفرطة لمداخيل الخزينة جراء تغير أسعار النفط هي جلية وواضحة، فكلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية إلا وصاحبها ارتفاع موازٍ في حصيلة الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي حدوث فائض في الميزانية العامة، وهذا ما حدث في السنوات من 1990 إلى 1992، ومن 1995 إلى 1997، والعكس يحدث لما تنخفض الأسعار البترولية، وهذا ما حدث في أزمة 1986 و1993 و1998.

وفي الفترة 1985 -1988 عرفت الميزانية عجزا دائما، أين انتقل من 12,1 مليار دج سنة 1986 إلى 26,2 مليار دج سنة 1988، والسبب في ذلك راجع إلى الانخفاض الذي عرفته الإيرادات العامة بفعل أزمة البترول سنة 1986، حيث انخفضت صادرات المحروقات بـ39% وتدهورت الموارد المالية الجزائرية بسبب انخفاض سعر البرميل الواحد من البترول من 40 دولار سنة 1981 إلى 17 دولار سنة 1986، مما أدى إلى عجز ميزانية الدولة في هذه الفترة.

أما في الفترة 1989-1992 بدأ الرصيد يتحسن، وذلك أن عجز سنة 1989 المقدر بـ 1,7 مليار دج تحول إلى فائض سنة 1990، واستمر على هذا النحو إلى غاية سنة 1992، أين بلغ 8,1 مليار د.ج، وهذا راجع إلى أن التغيرات التي مست هذه الفترة كانت إيجابية باتفاق STAND BY الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية، وكذا زيادة إيرادات الجباية البترولية من خلال انتعاش سعر برميل النفط الذي وصل سنة 1991 إلى 19 دولار، والإيرادات التي خصت مجال النفقات العامة من أجل التحكم في زيادتها، وذلك من خلال رفع الدعم عن الإنجاز في إطار قانون نظام الأسعار .

ليعود رصيد الميزانية إلى الانخفاض ويصل إلى 8,1 مليار د.ج سنة 1992، ويدخل حالة العجز في السنتين 1993-1994، حيث كان لانخفاض أسعار النفط التي انتقلت من 20,4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20,1 دولار سنة 1992، ليزيد انخفاضها إلى 17,8 دولار سنة 1993، دور كبير في خفض إيرادات الميزانية، فبعد أن كانت تشكل 32,3%من الناتج الداخلي الخام سنة 1991، انخفضت إلى 30,3% سنة 1992 لتصل إلى 27,6% سنة 1993، وهو أحد الأسباب التي أدت إلى إحداث عجز الميزانية.

لتعرف الميزانية فائضا في الفترة 1994-1997، أين وصل إلى 11,8 مليار دج سنة 1995، و100,1 مليار دج سنة 1996، و81,5 مليار دج سنة 1997، وجاءت هذه النتيجة بفضل التقييد الصارم للنفقات العامة

(خصوصا بالنسبة للأجور، وإعانات الدعم للاستثمارات)، بالإضافة إلى الزيادات في الإيرادات العامة التي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار الجزائري، وكذلك من ارتفاع الجباية النفطية على إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية .

بعد أن كان متوسط سعر برميل البترول في 1997 يبلغ 19,5 دولار انخفض في 1998 ليبلغ في السداسي الأول 16 دولار في المتوسط، وازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليبلغ 11,9 دولار في المتوسط، وهكذا عكست ميزانية الدولة هذا الانخفاض، بحيث بلغت قيمة العجز الكلي 108 مليار دج، أي ما يعادل 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي. إن الأثر السلبي لانخفاض سعر البترول على المالية العامة قد ازداد حدة خلال السداسي الأول عام 1999 ليبلغ 23 دولارا للبرميل، لتسجل الوضعية المالية للخزينة العمومية تحسنا في الثلاثي الرابع لهذه السنة، بحيث بلغ عجز الخزينة 0,5%، أي أقل من المستوى الذي بلغه في 1998، وأقل من المستوى المتوقع في قانون المالية (وهو 2,4%).

ومنذ سنة 2000 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول، ونلاحظ أن قيمة النفقات العامة عرفت زيادة بنسبة 106% ما بين سنة 2000 إلى سنة 2006 وارتفع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستوياته 67% في سنة 2006، كما سجل رصيد الميزانية فائضا مهما خلال هذه الفترة وارتفع بصفة مستمرة مسجلا سنة 2006 لفائض قدر بـ 1153 مليار دينار رغم ارتفاع حجم النفقات العامة إلى 2428مليار دينار، وبذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الجباية البترولية وبالتالي يتضح لنا جليا أن أسعارالبترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات. ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008، وتراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3,8 مليار دولار ثم ارتفع إلى 20,1 مليار دولار سنة 2011.[1]

نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذبا خاصة خلال فترة 2009-2012 نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف،

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 38.

إلا أنه شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2003-2008 مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي.

والجدول الموالي يوضح أثر ارتفاع أسعار البترول العالمية على إيرادات الدولة ونفقاتها:

الجدول (2-15): تطور وضعية الميزانية العامة في الفترة 1999–2013.

(مليار دج)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات العامة	**950**	**1124**	**1389**	**1576**	**1520**	**1599**	**1719**
- الجباية البترولية	560	720	840	916	836	862	899
- الايرادات العادية	390	404	549	660	689	603	664
نفقات الميزانية	**961**	**1178**	**1321**	**1550**	**1730**	**1859**	**2105**
- نفقات التسيير	774	856	962	1097	1163	1241	1232
- نفقات التجهيز	186	321	357	452	567	618	872
رصيد الميزانية	**11-**	**53-**	**68**	**26**	**210-**	**260-**	**285-**
السنوات	**2006**	**2007**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الإيرادات العامة	**1835**	**1900**	**3275**	**3074**	**3489**	**3804**	**3879**
- الجباية البترولية	916	973	1927	1501	1529	1519	1616
- الايرادات العادية	745	786	1348	1573	1960	2285	2263
نفقات الميزانية	**2543**	**3143**	**4246**	**4467**	**5853**	**7058**	**6092**
- نفقات التسيير	1452	1662	2300	2659	3879	4783	4204
- نفقات التجهيز	1091	1489	1946	1808	1974	2275	1888
رصيد الميزانية	**707-**	**1243-**	**971-**	**1392-**	**2363-**	**3254-**	**2213-**

Source: Ministére des finances, Direction générale des politiques et de prévisions sur le site : www.mf.gov.dz

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن إيرادات الجباية البترولية مازالت تشكل أهم مصدر لتمويل الميزانية، فبالرغم من كل الإصلاحات السابقة ظلت صادرات قطاع المحروقات المصدر الأساسي لإيراداتها، وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار البترول، فبعد أن كانت 17.5 دولار للبرميل سنة 1999، ارتفعت لتصل إلى 69.1 عام 2007 و 107.5 في 2011 و 109.08 سنة 2013 (مع انخفاض من 27.6 سنة 2000 إلى 23.1 دولار سنة 2001، من 94.4 دولار سنة 2008 إلى 61.0 دولارسنة 2009 إثر الأزمة العالمية)، وقد انعكس ذلك إيجابا على الإيرادات الجبائية للدولة التي أصبحت تشكل الجباية البترولية 55% منها، أما الجباية العادية فلا تسمح حتى بتغطية نفقات التسيير المتزايدة.

هذا التحسن في الإيرادات كان سببا في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) حيث ارتفع من 4216565 مليون دينار سنة 2010 إلى 4842837 مليون دينار في نهاية 2011، وتمويل برامج استثمارية ضخمة مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

ومن خلال الجدول رقم (2-15) نلاحظ التطور السريع في قيمة النفقات الكلية للتسيير والتجهيز، إذ تميزت هذه المرحلة بارتفاع في الأجور الاسمية مما أثر على ميزانية التسيير، كما أن برنامج الإنعاش الاقتصادي ساهم في ارتفاع نفقات التجهيز، ويرتكز هذا البرنامج على تطوير الهياكل القاعدية للدولة بما فيها الهياكل الاجتماعية، ومحاولة تحسين المحيط الملائم للاستثمار، والاهتمام بالمحيط الزراعي والريفي.

وإلى غاية 31 ديسمبر 2003 تم تخصيص 472 مليار دينار تم استهلاكها لإنجاز مشاريع هذا البرنامج، وكان من نتائج هذا الإنفاق الاستثماري ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الذي قدر بنسبة 4.1 % سنة 2002 و6.8% سنة 2003، ونمو القطاع الزراعي بنسبة 17% وقطاع الخدمات بنسبة 7 %. كما انتقل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 179893 مؤسسة سنة 2001 إلى 188544 مؤسسة سنة 2002، وهو ما يعني نمو هذه المؤسسات بنسبة 4.22% سنويا، وازدادت مناصب العمل ب 1100000 منصب وهذا ما حقق امتصاصا جزئيا للبطالة، وساهمت هذه المشاريع المنجزة في ارتفاع مستوى معدل الاستثمار الذي أصبح يساوي 24.1% سنة 2003 و 25.4 % سنة 2007، ولكنه شهد انخفاضا في السنوات الأخيرة حيث قدر بـ 17.1% سنة 2011، 16.4 % عام 2012 و 14.2 % في 2013، وارتفعت كذلك معدلات ادخار

الدولة من 43.4 % سنة 2003 إلى 56.73 % سنة 2007 . و لكن بسبب الأزمة العالمية انخفض معدل الادخار سنة 2009 إلى 46.04% وشهد ارتفاعا طفيفا إلى غاية 47 % سنة 2012.

كما نلاحظ أن الإنجازات المحققة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي ومن خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت معتبرة، لكنها تظل مرتبطة بإيرادات قطاع المحروقات، وهذا ما يستوجب استغلال المداخيل النفطية في الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تشجع على الإنتاج في القطاعات غير البترولية، وتنويع صادراتها.

الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري.

لقد عرفت سنتي 1994و 1995 عجزا في الحساب الجاري بلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي في 1995 بسبب زيادة الواردات عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة التي رفعت من تكاليف خدمة الدين بالدولار الأمريكي، رغم التحسن الطفيف في أسعار النفط سنة 1995 التي جعلت الميزان التجاري يشهد فائضا بـ0,2 مليار دولار ابتداء من نفس السنة، أما عجز حساب رأس المال فاستمر يفي التقلص إلى غاية نهاية برنامج الاصلاح سنة 1998، و يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة التي بلغت 4,6 مليار دولار عام 1994 في إطار حصول الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ و الاتفاق لإعادة جدولة الديون مع ناديي باريس و لندن.[1]

لقد انتقل عجز الحساب الجاري إلى فائض في سنتي 1996و1997 بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات بعد أن ارتفعت أسعار النفط إلى 21,7 دولار للبرميل سنة 1996، و انكماش في الواردات بـ 10 %و 11% في سنتي 1996و 1997، مما أدى إلى تحقيق فائض في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بـ1,16 مليار دولار ليشهد عجزا سنتي 1998 و1999 بسبب التدهور المفاجئ في أسعار النفط التي بلغت 12,9 و17,8 في هاتين السنتين،[2] مما جعل الحساب الجاري يسجل عجزا في سنة 1998، و ابتداء من سنة 2000

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 109.
[2] كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 109.

بدأ الحساب الجاري يشهد فوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 34,54 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار النفط التي قاربت مائة دولار للبرميل في نفس السنة.[1]

والجدول الموالي رقم (2-16) يوضح لنا وضعية الميزان التجاري من سنة 1999 إلى غاية 2007.

الجدول (2-16): تطور وضعية الميزان التجاري في الفترة 1999-2007.

(مليار دج)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	8.9	9.3	9.4	12.0	13.5	18.3	20.4	21.54	27.6
الصادرات	12.3	21.6	19.0	18.7	24.6	32.1	46.2	54.7	60.5
صادرات قطاع المحروقات	11.9	21.0	19.0	18.7	24.0	31.3	45.3	53.6	59.2
الميزان التجاري	**3.4**	**12.2**	**9.6**	**6.7**	**11.1**	**13.8**	**25.9**	**33.3**	**32.9**

Source:Ministére des finances, Dirction générale des politiques et de prévisions.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بالرغم من الفائض المسجل في الميزان التجاري إلا أن صادرات قطاع المحروقات تبقى تشكل 98% من الصادرات الكلية، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت نموا سريعا إذ ارتفعت من 13.5 مليار دينار سنة 2003 إلى 27.6 مليار دينار في نهاية 2007.

المطلب الثالث: أثر التغير في ايرادات قطاع المحروقات على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

تنعكس التغيرات العالمية في أسعار البترول على تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والتي توضح مستوى التنمية الاقتصادية ومدى إسهام الإيرادات المالية المتوفرة في تطوير القطاعات الاقتصادية، وإعادة التوزيع للثروة داخل البلاد. لذا سنستعرض تطورات أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولكن بداية وجب علينا إدراج مختلف الآراء التي تفسر تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي.

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 38.

الفرع الأول: ميكانيزمات تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الكلي.

لقد إختلف الاقتصاديون في تفسير وإيجاد الإثباتات لميكانزم تأثير التقلبات الحادة التي تشهدها أسواق النفط الدولية على الاقتصاد الكلي، بالرغم من إلتقاء رأيهم في أن أسعار النفط المتقلبة ذات آثار مباشرة على الاقتصاد. وفيما يلي أهم النماذج المفسرة لتأثر الاقتصاد الكلي بتقلبات أسعار النفط العالمية.

1- نموذج Hamilton (1988).

لقد اقترح عدد من الاقتصاديين عددا من المكنيزمات لتفسير كيفية تأثر تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسبب تقلبات أسعار النفط. إذ طور Hamilton سنة 1988 نموذجا يتميز بمرونة أكبر للأسعار والأجور بحيث تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى تراجع مستويات الأجور والوظائف في قطاع اقتصادي. بافتراض تأخير في وجود وظائف جديدة، ستؤدي إلى ظهور بطالة احتكاكية فضلا عن احتمال عدم اقدام الأفراد على وظائف في قطاعات بعينها بسبب تقديرهم بأن وظائفهم القديمة ستصبح مربحة كما كانت عليه قبل تقلبات أسعار النفط. وبالتالي من الممكن أن تفوق الخسائر في الفترة القصيرة قيمة الطاقة المفقودة بهامش أعلى،موضحا بذلك الاحتمال الكبير لتأثير تقلبات أسعار النفط على الانتاج والبطالة.

Hamilton أوضح أيضا أن نموذجه من الممكن أن يترجم من خلال اتجاهين.

2- نموذج Haltiwanger & Davis (2001).

وصف Haltiwanger & Davis سنة 2001 هذه الميكانيزمات بـ "**AC**" allocative channels أي قدرة تقلبات أسعار النفط على تغيير توزيع الوظائف ومدخلات رأس المال، وقام الباحثان بدراسة تطبيقية على نموذج Hamilton من خلال تطبيقه على صناعة السيارات، أدت الصدمة النفطية سنة 1973 إلى زيادة الطلب على السيارات صغيرة الحجم بتزامن مع انخفاض الطلب على السيارات الكبيرة. لكن صناعة السيارات الأمريكية مثلا لم تستطع الاستجابة لتقلبات أسعار النفط بسبب أن رأسمالها والقوة العاملة فيها كانت موجهة لإنتاج السيارات كبيرة الحجم. يستنتج Hamilton أن احتمال ظهور البطالة مرتبط فقط بالبطالة الاحتكاكية ونفور الأفراد من التوجه إلى الوظائف ذات الدخل المنخفض في ظل توقعهم ظهور وظائف جيدة الأجر مجددا. Davis و Haltiwanger من جهتهم يفترضان أن القطاع الذي ارتفع الطلب

فيه "صناعة السيارات صغيرة الحجم" لا يمكنه توظيف جميع العمال المسرحين من القطاع الذي انخفض الطلب على منتجاته "صناعة السيارات كبيرة الحجم" بسبب الطبيعة المادية لرأس المال.

إن تحليل رأي Haltiwanger و Davis يدعونا إلى تحليل "**AGC**" Aggregate channels إذ أن مثل هذا التراجع في العرض الموضح في التفسير الأول وأثر الطلب على السياسة النقدية. ولقد قاس Haltiwanger و Davis الأهمية النسبية لكل من aggregate channels و Allocative channels لاحظوا أن AGC يجب أن تؤدي إلى زيادة في توزيع وخلق الوظائف عند ارتفاع أسعار النفط، ففي ظل نمو الطلب على الوظائف في بعض القطاعات المفضلة، AGC من المفترض أن تزيد من توزيع الوظائف وانخفاض في خلق أخرى.[1] أكثر من ذلك AC و AGC من المفترض أن تتجاوب بصفة مختلفة مع الانخفاض في أسعار النفط، إذ أن انخفاض الأسعار قد يؤدي إلى نفس التأثير من جانب AC بينما من جانب AGCستؤدي إلى زيادة في الوظائف.

3- نموذج Woodford & Retemberg.

في حين نموذج Hamilton 1988 يطرح الآلية التي من خلالها قد تؤثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد في ظل التنافسية التامة، يطرح Woodfordو Rotemberg نموذج يفترض أن وجود احتكارات في الأسواق قد يفسر أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد.

إذ توصلوا أولا إلى أن ارتفاع أسعار النفط بـ 1% سيؤدي إلى تراجع الإنتاج بـ 0.25 % خلال سنة إلى سنتين، في حين سينخفض الأجر الحقيقي ب 0.1 % خلال نفس الفترة. ليتم بعدها بناء النموذج الاقتصادي أين تصبح دالة الإنتاج دالة تابعة لتقلبات أسعار النفط والعمالة ورأس المال.

ولقد عدل النموذج أولا بافتراض توفر ظروف المنافسة الكاملة في الأسواق ليستنتج أن أثر ارتفاع أسعار النفط ستظل قائمة مدة 4 أشهر لتزول بعدها، كما لاحظوا أن زيادة معدلات البطالة ستؤدي بدورها إلى تعرض دالة

[1] Paul segal, Why do oil price shock no longer shock, Oxford Institute for Energy Studies, department of Economics October 2007.

الإنتاج لآثار واسعة النطاق مما يعني محدودية الأثر على الأجر الحقيقي الأمر الذي يختلف مع النتائج الحقيقية.[1] من خلال العنصرين السابقين استنتج Woodford و Rotemberg أن أثر تقلبات أسعار النفط لا يكمن تفسيرها ضمن ظروف منافسة كاملة. ليتم بعدها تكوين نموذج للسلوك الاحتكاري بثلاث أشكال مختلفة، حيث وجد أن النموذج الفعال ذلك الذي يعتمد على ترابط ضمني بين الشركات إذ تؤدي فيه تقلبات أسعار النفط إلى ارتفاع مباشر في المتغيرات المستهدفة "معدل البطالة، الأجر" ومن ثم يتوسع ليشمل الإنتاج، وتم تسجيل تراجع القيمة المضافة ب 0.2 % بعد 14 شهر.

الفرع الثاني: أثر أسعار النفط على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1- المديونية الخارجية:

عملت الجزائر منذ مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي على الحد من التمويل الخارجي والتحكم في المديونية الخارجية، وخاصة بعد إعادة الجولة الأخيرة التي كانت سببا في انخفاض خدمة الديون وتقليص نسبة المديونية من الناتج الداخلي الخام إلى 58.9% سنة 1999، واستمرت في الانخفاض بسبب ارتفاع أسعار البترول العالمية، فبعد أن كانت تمثل 41.9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 و 53.03% أصبحت تمثل 32.1% في 2004 و17% سنة 2005، وانخفضت قيمتها إلى 5.60 مليار دولار في 2006 و 5.57 مليار دولار سنة 2007، إلى أن وصلت نسبتها بالنسبة للناتج الداخلي الخام حوالي 0.2 % سنة 2012.[2]

2- معدلات التضخم:

عرفت معدلات التضخم تحسنا نسبيا منذ سنة 2000 مقارنة بالسنوات الماضية، فبعد أن وصل إلى 31.67% في 1992 انخفض إلى 18% سنة 1996 و 4.95% في 1998، وتواصلت عملية انخفاضه إلى 0.33% عام 2000، ومع ارتفاع أسعار البترول وزيادة الإيرادات البترولية تم التحكم في معدل التضخم عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقدرت قيمته بنسبة 2.59 % سنة 2003، 1.64 % سنة 2005،

[1] Reported in Elekdag (2007), in which the authers describe the model used for the IMF estimations. Specifically, "In order to hit a target of 2.5 percent in the US for core inflation".

[2] Ministére des finances, Direction générale des politiques et de prévisions sur le site : http://www.mf.gov.dz

3.51% سنة 2007، كما شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2012 قدر بحوالي 8.89% ثم انخفض عام 2013 إلى 3.25 %، فنلاحظ أن معدل التضخم قد انحصر في نسب منخفضة مقارنة بفترة الإصلاحات الاقتصادية بالرغم من تذبذب قيمته وعدم استقرارها، ومن بين أسباب ارتفاعه في الفترة الأخيرة كثرة الاعتماد على السلع المستوردة التي ارتفعت أسعارها بسبب ارتفاع أسعار البترول العالمية.

3- احتياطي الصرف الأجنبي:

ساهمت العوامل الخارجية بارتفاع أسعار البترول في ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي، كما ساهمت إعادة الجدولة وبرنامج التعديل الهيكلي من قبل في تحسينه، ففي سنة 1997 كانت قيمته تقدر ب 8 مليار دولار، وبانخفاض أسعار البترول سنة 1998 تراجعت قيمته إلى 6.8 مليار دولار، لكن ارتفعت الاحتياطات من جديد إلى 18 مليار دولار في 2001، و 32.94 مليار دولار سنة 2003 إلى أن وصل سنة 2007 إلى 77.8 مليار دولار، ونؤكد أن هذا التحسن يرجع لزيادة سعر البترول وارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات.

أما بالنسبة لسعر الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي فهو في انحدار مستمر بسبب ضعف قيمة الدولار في الأسواق العالمية فبعدما كان يمثل 77.4 دج سنة 2003 أصبح 67.2 دج سنة 2006 و 69.4 دج في 2007، ولكنه بعد ذلك شهد ارتفاع حيث قدر سنة 2010 ب 73.94 دج، 76.06 دج في 2011، 78.10 سنة 2012، ثم انخفض إلى 76.15 في نهاية 2013.

أما سعر الصرف للعملة المحلية مقابل الأورو فقد حدث العكس بسبب ارتفاع قيمة العملة الأوروبية في السوق العالمية، فبعدما كان سعر الصرف يعادل 87.5 دج سنة 2003، 91.2 دج سنة 2006، 95.0 في 2007، 103.5 دج سنة 2010، 106.53 دج سنة 2011، إلى أن انخفض سنة 2012 حيث قدر ب 102.95 دج ثم عاد مجددا إلى106.89دج نهاية 2013.[1]

4- تطور عملية الخوصصة و إصلاح القطاع العام:

انتقلت الجزائر تدريجيا من النظام الاشتراكي المخطط إلى البوادر الأولى للدخول في اقتصاد السوق، إثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي في فترة التسعينات لإعادة هيكلة القطاع العام وإصلاحه، مع

[1] بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004، ص208.

خوصصة بعض المؤسسات العمومية في القطاعات المختلفة، وأوكلت هذه المهمة إلى المؤسسات القابضة الوطنية التي كلفت بنقل الشركات العمومية للقطاع الخاص، والهدف من ذلك هو إنعاش المؤسسات العمومية الكبرى التي يمكن إعادة تأهيلها وتصفية تلك التي لم تثبت كفاءتها، وكان ذلك سببا في تسريح العمال من القطاع العام والإحالة إلى التقاعد المسبق، واستمرت هذه العملية بعد انقضاء عمر برنامج التعديل الهيكلي، فارتفعت كلفة التطهير المالي للمؤسسات العمومية بين سنة 1998 **و**2003 **من** 1400 مليار إلى 2000 **مليار دينار جزائري.**

5- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي اهتمت الجزائر باستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية من خلال وضع قوانين الاستثمار والامتيازات الجبائية المحفزة والضمانات، لكن بالرغم من ذلك بقيت **التدفقات الأجنبية للاستثمارات ضعيفة ولا تتعدى** 2 مليار دولار خارج الاستثمارات الأجنبية في قطاع **المحروقات،**[1] **واحتلت الجزائر سنة** 2003 **مرتبة** 72 **من بين** 102 دولة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة **المتدفقة إليها، كما قدرت قيمتها** في 2009 ب 2.54 **مليار دولار،** 3.48 **مليار دولار سنة** 2010 وانخفضت إلى1.89 **مليار دولار سنة** 2011، وهذا ما يجعل الجزائر بعيدة عن المسؤوليات المسجلة في البلدان المجاورة، **وهذا** يعكس القدرات التي تتمتع بها في استقطاب هذه الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، ويرجع السبب في ذلك إلى العقبات البيروقراطية ومشكل العقار والقروض البنكية وغيرها من **العراقيل.**

6- تطور الكتلة النقدية وسعر الفائدة ومعامل الخصم:

بارتفاع معدلات الاستثمار وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زادت قيمة عرض النقود، **وبعدما كانت** قيمة الكتلة النقدية M2 تقدر بقيمة 3354.4 **مليار دينار سنة** 2003، 3738.5 **مليار دينار سنة** 2004، 5977.9 **مليار دينار سنة** 2007، 7173.1**مليار دينار سنة** 2009، 8162.8 **مليار دينار سنة** 2010 **و**9920.2 مليار دينار في 2011، إلى غاية 10524.0 في مارس 2012.

[1] زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004، ص122.

أما بالنسبة لمعامل الخصم فقد تميز بثباته منذ سنة 2004، فبعدما كان يساوي 4.5% سنة 2003 انخفض إلى 4% سنة 2004 وبقي على حاله حتى سنة 2013، ويرجع ذلك إلى انعدام المرونة في السوق النقدية وخاصة في بورصة الأوراق المالية، ونفس الشيء بالنسبة لسعر الفائدة المدين تراوحت قيمته بين 8 و9 % لقروض الاستغلال وتراوحت بين 6 و 6.5 % بالنسبة للقروض الاستثمارية طيلة الفترة الممتدة بين 2003 و2007، أما بالنسبة لسعر الفائدة الدائن فتراوحت قيمته في نفس الفترة بين 3.5 و4.5 % وهذا لتحكم السلطات النقدية في تحديد قيمته.

7- الأثر على النمو الاقتصادي وأهم عوامله:

عرف الناتج الداخلي الخام تطورا وارتفاعا في الفترة الأخيرة بعدما كان متراجعا منذ سنة 1986، والجدول رقم (2-17) يوضح ذلك.

الجدول (2–17): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي.

(مليار دج)

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995
الناتج الداخلي الخام	22,905	61,574	162,507	291,597	554,388	2004,99
معدل النمو الاقتصادي (%)	8.8	5.0	0,8	3,7	0,8	**3,8**
السنوات	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
الناتج الداخلي الخام	2570,03	2780,17	2830,49	3238,2	4123,51	4227,11
معدل النمو الاقتصادي	4,1	1,1	5,1	3,2	2,4	2,6
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
الناتج الداخلي الخام	4522,77	5252,32	6149,12	7561,98	8514,84	9362,69
معدل النمو	4,1	6,9	5,2	5,1	5,8	6,3

الاقتصادي (%)						
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	-
الناتج الداخلي الخام	11069	10017,5	11991,6	14519,8	15843,0	-
معدل النمو الاقتصادي (%)	2,0	1,7	3,6	2,6	3,3	-

المصدر: بيانات البنك العالمي على الموقع: http://www.banquemondiale.org/

من خلال الجدول رقم (2-17) نلاحظ عدم استقرار في وثرة النمو الاقتصادي للناتج الداخلي الخام طوال لفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، ففي فترة المخططات التنموية معدلات النمو الاقتصادي للناتج الداخلي الخام بارتفاع مستمر، لكن مع بداية المخطط الخماسي بدأ هذا الأخير بالركود وأصبح معدل النمو ضعيفا جدا. وبعد إعادة الجدولة والإصلاحات الاقتصادية التي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول تأثر الناتج الداخلي الخام وأصبح نموه إيجابيا.

ومنذ سنة 2000 سجل النمو الاقتصادي معدلات متزايدة، فبعد أن كان يمثل 2.4 % سنة 2000 و4.1 % سنة 2002 ارتفعت قيمته إلى 6.9 % في 2003 و 5.8 % سنة 2006 ثم 6.3 % سنة 2007، حتى تراجع سنة 2008 إثر تداعيات الأزمة العالمية حيث قدر بـ 2.0 %، 1.7 % سنة 2009، ثم ارتفع إلى 3.6 %سنة 2010 ثم تراجع إلى 2.6 % في 2011، إلى غاية 2012 شهد ارتفاعا بقيمة 3.3%.

وبالنظر إلى حصة مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الناتج الداخلي الخام يتضح لنا من خلال الشكل (2-6) بأن أهم القطاعات المكونة للقيمة المضافة هي الزراعة، المحروقات، البناء والأشغال العمومية والخدمات ولكن بنسب متفاوتة.

الشكل (2-6): أهم القطاعات المكونة للقيمة المضافة سنة 2012.

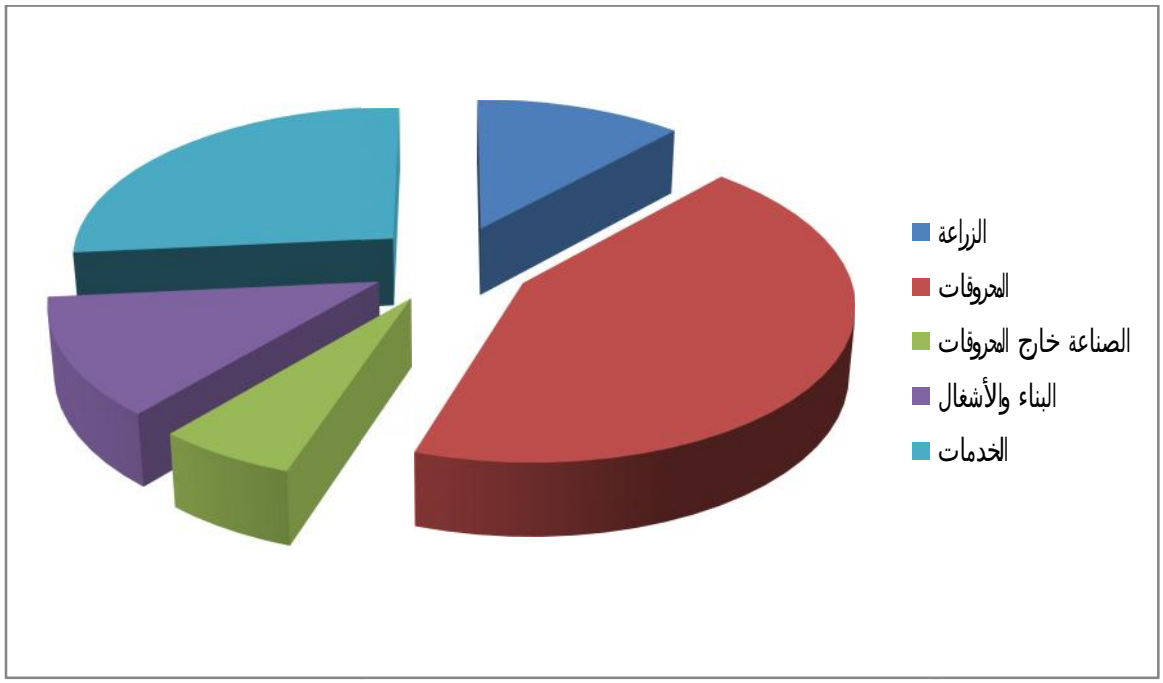

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الموقع: www.mf.gov.dz

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن أول قطاع يساهم في تحقيق القيمة المضافة هو قطاع المحروقات، حيث يمثل قرابة ثلثي القيمة المضافة الكلية التي تشكل الناتج الداخلي الخام، ثم يليه قطاع الخدمات لاحتوائه على قطاع التجارة، بالإضافة إلى قطاعي الزراعة والبناء والأشغال العمومية اللذان استفادا من برنامج الإنعاش الاقتصادي بشكل كبير، وتأتي الصناعة في الأخير كدلالة على تراجع النشاط الصناعي في البلاد مقارنة بالمراحل السابقة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

- تطور رأس المال والعمالة:

تساهم عدة عوامل في تكوين الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي السنوي، ومن أهم هذه العوامل تراكم رأس المال واليد العاملة، والجدول رقم (2-18) يوضح لنا التطورات الحاصلة في هذان العاملان في الفترة (1970-2012).

الجدول (2-18): تطور رأس المال والعمالة 1970-2005.

(مليار دج)

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
مخزون رأس المال	5293	10587	15458	18267	13944	12169	14021	14982
العمالة	1983	2437	3158	3840	4144	4505	5087	8250

المصدر: بيانات البنك العالمي على الموقع: www.banquemondiale.org

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نمو رأس المال مر بمراحل مختلفة، فمرحلة التخطيط المركزي تميزت بتزايد في مخزون رأس المال بسبب الاستثمارات التي تم إنجازها، وبعد النصف الثاني من الثمانينات وبانخفاض أسعار البترول العالمية نتج عن ذلك انخفاض في رأس المال إلى غاية النصف الثاني من التسعينات والتي بدأت تشهد الآثار الناجمة بن الإصلاح الاقتصادي تزامنا مع الارتفاع في أسعار البترول العالمية، أما عن العمالة فنلاحظ أنها قد تطورت خلال المراحل الثلاث، فبداية بمرحلة التصنيع فإن الجهود الاستثمارية الكبيرة تطلبت الكثير من اليد العاملة **وأدى** ذلك إلى ارتفاع مستوى التشغيل، لكن من الثمانينات نقص الطلب على العمل بسبب تراجع أسعار البترول وتفاقم الديون الخارجية وخدماتها، ومع الإصلاحات الاقتصادية والتحسن التدريجي في أسعار البترول المتقلبة، ارتفعت نسبة التشغيل تزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بإحداث مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى برامج تشغيل الشباب.

الفرع الثالث: أثر التغير في إيرادات قطاع المحروقات على المستوى المعيشي في الجزائر.

اقتصر مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية حتى عقد الثمانينات على الكمية التي يحصل عليها الفرد من **السلع والخدمات المادية، حيث كان الاهتمام منصبا فقط على النمو الاقتصادي وتحسن ميزان المدفوعات وتنمية** الصادرات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية، لكن مع مطلع التسعينات تبين من خلال برنامج الأمم المتحدة **للإنماء مفهوما موسعا** للتنمية البشرية فأصبح الإنسان هو الهدف الأساسي فيها.

وتعرف الأمم المتحدة التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الأفراد، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية وأن يكتسبوا معرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.[1]

والجزائر من خلال انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لم تهتم كثيرا بتنمية وتطوير الإنسان نفسه، بالرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق على الصحة والتعليم وارتفاع مستويات الأجور الاسمية، بالإضافة إلى بعض الحربات السياسية. والتحسن في مؤشرات الاقتصاد الوطني لم يتبع بتحسن ملحوظ في الحالة الاجتماعية للفرد الجزائري، وانطلاقا من كل هذا سنتعرض لبعض المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للفرد الجزائري بعدما تطرقنا للمؤشرات الاقتصادية.

أولا: البطالة.

إن مشكلة البطالة في الجزائر مرتبطة بنمط عملية التنمية السائدة، ففي الفترة الممتدة بين 1965 و 1980 مر الاقتصاد الجزائري بصعوبات نتيجة لتوجيه وتعبئة الجزء الأكبر من الموارد البترولية لبناء قاعدة صناعية، إلا أن معدلات البطالة في تلك الفترة كانت منخفضة إذا ما قورنت بالوقت الراهن. ثم برزت مشكلة البطالة في النصف الثاني من عقد الثمانينات واتضحت بشكل ملفت وتفاقم ذلك أكثر في التسعينات من القرن الماضي، ولعل أهم الأسباب المباشرة لذلك يرجع إلى سياسة الانكماشية التي اتبعت في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية التسعينات، وكان عن طريق توقف الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتوقيف تمويل المؤسسات، وحلها وخوصصتها وتسريح العمال، وتطبق نظام التقاعد المسبق، وفي بعض الحالات يتم تحويل مؤسسات القطاع العام إلى الملكية الخاصة، وتقليل التوظيف الجديد في القطاع الحكومي تماشيا مع سياسة خفض النفقات وتقليل تدخل الدولة في سوق العمل، ورغم أن السنوات الأخيرة قد شهدت تحسنا في التوظيف وزيادة مناصب العمل، إلا أن معظمها ليس حقيقيا ولا دائما بسبب برامج تشغيل الشباب والتشغيل المسبق.

[1] عتوش عاشور، حاج قوبدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مداخلة في الملتقى الدولي حول " واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، يومي 26 و27 نوفمبر 2007، ص 3.

وقد وصل معدل البطالة إلى 15.2% سنة 2000، ومن ثم ارتفع ليصل إلى 25.7% سنة 2002 ولكن سرعان ما تراجع إلى 17.7 % سنة 2004، وبدأ في الانخفاض تدريجيا إلى غاية 2010 حيث قدر بـ 10% سنة 2010.[1] ويجدر بالذكر أن نسبة العاطلين عن العمل في كتلة المتعلمين من خريجي الجامعات والمدارس والثانويات أخذ في الازدياد، وهو ما يعني إهدار طاقات وموارد بشرية دون أن ينتج عنها عائد أو قيمة مضافة.

ثانيا: الصحة.

تساهم الصحة في تكوين رأس المال البشري وتنشيط النمو الاقتصادي وتعكس النفقات العامة على قطاع الصحة العمومية ضعف المبالغ المخصصة في ميزانية الدولة لهذا القطاع الحساس، وبالرغم من التحسن النسبي في نفقات قطاع الصحة إلى الناتج الداخلي الخام، إذ تشير البيانات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى زيادة الإنفاق على الصحة في كثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر حيث تزايد الإنفاق الصحي كنسبة الداخلي الخام الداخلي الخام من 3.3% عام 1966 إلى 3.5% عام 2000، و 3.4% في 2005.

كما تشير البيانات إلى زيادة نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في الجزائر من 53 دولار عام 1996 إلى 63 دولار عام 2000 ثم 105 دولار عام 2005، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي بلغ 1630 دولار عام 1996 ثم ارتفع إلى 3120 دولار في 2005، ونلاحظ هيمنة القطاع العام في الإنفاق على الصحة في الجزائر، وقد وصل نصيب التأمين الصحي كنسبة من إجمالي الاتفاق الحكومي على الصحة إلى 48.1% عام 1996 ثم انخفض إلى 35.5% عام 2000، و31.6% في 2005.[2]

والجدير بالذكر إلى ضرورة تغطية جميع الاحتياجات في مجال الصحة وتوفير المياه العذبة والمرافق والخدمات الصحية بالكمية والجودة المطلوبتين، وخاصة مع ارتفاع أسعار البترول العالمية وزيادة إيرادات الدولة، فيجب أن تنتشر الخدمات الصحية وتمتد أفقيا بما يتيح الخدمة الصحية وسهولة وصولها إلى السواد الأعظم من أفراد المجتمع، كما يجب أن تمتد عموديا بما يتيح الجودة التي تتحقق من خلال تأهيل الطاقات البشرية وتعليمها وتدريبها في مختلف التخصصات الطبية والمهن الصحية.

[1] Ministre des finances, Direction générale de la prévision et des politiques, février 2014.

[2] ناجي حسن خليفة، العوامل المؤثرة على الإنفاق على الصحة، مداخلة في الملتقى الدولي حول "واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، يومي 26 و27 نوفمبر 2007، ص2.

ثالثا: التربية والتعليم.

إن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التربية **والتعليم هو الطريق المناسب لتحقيق معدلات نمو اقتصادي** عالية، كما يعتبر هذا الاستثمار عاملا مهما في التنمية، والواقع أن الجزائر منذ الاستقلال قد عملت على توفير التعليم المجاني في كل الأطوار الدراسية، كما نجحت في توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير، فبالرغم من عدم **كفاية** عدد المعلمين والأساتذة وقلة المدارس والجامعات والوسائل والإمكانات الأخرى ذات العلاقة بالتعليم مع بداية فترة الاستقلال، إلا أن وجه التعليم وحقيقته قد تغير بشكل كبير، ذلك لأن عدد المدارس والثانويات والجامعات **قد تضاعف عدة مرات، كما أن التسجيل المدرسي والجامعي** قد تضاعف بشكل أكبر، و الجدول رقم (2-19) يوضح تطور أعداد التلاميذ المسجلين في الأطوار الابتدائية والثانوية والجامعية لسنوات 2001/2000-2010/2009.

الجدول (2-19): تطور التسجيل في التعليم بمختلف أطواره.

السنوات	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
التعليم الابتدائي	6736320	687957	9127986	6729496	6617976
التعليم الثانوي	975862	1041047	1095730	1122385	1123123
التعليم العالي	488617	569929	616572	653201	755463
السنوات	**2006/2005**	**2007/2006**	**2008/2007**	**2009/2008**	**2010/2009**
التعليم الابتدائي	6417900	6412100	6527600	6405400	6360400
التعليم الثانوي	1175700	1035900	974700	974700	1171200
التعليم العالي	743100	1059300	1084400	1197400	1160700

Source : Ministre des finances, Direction générale de la prévision et des politiques, février 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تزايد عدد التلاميذ في مختلف الأطوار، ويرجع ذلك إلى زيادة النمو السكاني وإلى الجهود التي تبذلها الدولة للإنفاق على التعليم في جميع **مستوياته**، لكن بالمقارنة بين مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري نجد بأن المخصصات المالية، فعلى سبيل **المثال فإن حصة التعليم الابتدائي والثانوي من ميزانية الدولة قد بلغت 7.42% سنة 1999** بعدما وصلت إلى **20.7% سنة 1990.**

أما المخصصات المالية الموجهة للتعليم العالي من ميزانية الدولة قد تقهقرت إلى أدنى مستوياتها لتصل إلى 2.37% سنة 1999، وقد أدى ذلك إلى الاكتضاض داخل الأقسام نتيجة قلة المخصصات المالية لهذا القطاع الاستراتيجي، وبالرغم من زيادة عدد المنشآت والمباني المخصصة للمدارس والجامعات إلا أن ذلك لا يتوافق مع الزيادة في النمو الديمغرافي للسكان.

المبحث الثالث: التحديات والتوجهات الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الجزائر.

إن الجزائر بحاجة إلى إستراتيجية تنموية شاملة لتطوير اقتصادها خارج المحروقات تعتمد في الأساس على التصنيع دون إهمال دور باقي القطاعات، حيث أن أهمية تجميع الجهود وإشراك كل الفواعل وكذا تدعيم دور الدولة كضابط في تسطير وقيادة وتطبيق هذه الإستراتيجية بما يضمن التخلص من التبعية للمحروقات وتطوير الاقتصاد الوطني على جميع المستويات.

المطلب الأول: تحديات قطاع المحروقات في الجزائر.

إن الجزائر كما هو واضح ليست فقط دولة منتجة للمحروقات إنما هي - وهو الأهم- دولة مصدرة كليا للمحروقات، أي أن أغلب الإنتاج الجزائري منها موجه للتصدير ومن أجل السوق الخارجية، وبالتالي فهي تتأثر بالتحولات العالمية التي تصيب مكونات الطلب العالمي مستقبلا. هذه التحولات سيكون لها انعكاساتها المباشرة، الإيجابية أو السلبية على تطور القطاع البترولي في الجزائر.

إضافة إلى ما سبق يعاني قطاع المحروقات الجزائري من معوقات خارجية وأخرى داخلية نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: التحديات الخارجية.

بالإضافة إلى التطورات الواسعة في سوق الطاقة العالمي كان هناك نوعين من العواقب الخارجية الأخرى التي أثرت على قطاع المحروقات في الجزائر:

أولا: المستقبل الغازي للجزائر مع أوروبا.

وذلك بظهور مناطق إنتاج جديدة منافسة للجزائر (مصر، قطر، إيران، بحر قزوين)، وكذا نتيجة إعادة هيكلة أهم وأول سوق لها وهو الاتحاد الأوروبي، من خلال تعليمتها لخاصة بالغاز الطبيعي لعام 1998، حيث

حددت اللجنة الأوروبية كهدف لها إنشاء سوق واحد للطاقة بالأسعار الأكثر تنافسية بالنسبة لها، أي أكثر الأسعار انخفاضا بالنسبة للبلدان المصدرة. هذه التعليمة وضعت نوعين من الترتيبات التعاقدية والتي تضمن توازن العقود بين الأطراف.[1]

ثانيا: تعاظم تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.

إن اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى، وهو التخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة.

وفي حالة البلدان النامية فإن القطاع المتأخر، ومن المحتمل أن يضم الصادرات الزراعية، أو الصناعات الغذائية المنافسة للواردات أو السلع الصناعية المعوضة للواردات، ولذلك فإن ازدهار الصادرات (في قطاع المحروقات) قد يؤدي إلى تراجع التصنيع وقطاع الزراعة، كما حدث إلى حد ما في المكسيك وفنزويلا وخاصة نيجيريا.

فالنمو السريع لقطاع المحروقات في الدول المصدرة للنفط كان له تأثير سلبي على نمو قطاع الزراعة والصناعة (خارج المحروقات)، بسبب أن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية، وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطئ بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع، وبالتالي يستقطب بما يمنحه من أجور مرتفعة، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات غير القابلة للمبادلة التجارية كالنقل والأراضي لارتفاع الطلب عليها.

كما أن توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا، يؤدي إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، ثم التخلي التدريجي عنهما.[2]

[1] Algérie guides des hydrocarbures, publication annuelle, édition KPMG Algérie SPA, 2007, p14,

[2] Abdelkader SID-AHMED, Economie de l'industrie à partir des ressources naturelles L.B.R, Tome 2, OPU/Publisud, Imprimé en Belgique, 2000. pp 19, 20.

وتسمى هذه الظاهرة بالمرض الهولندي "Dutch Diseas"* وهي التسمية التي تطلق على كل اقتصاد يمتلك ثروة طبيعية ذات نمو سريع ومردود مالي ريعي كبير وهذه الظاهرة التي مست الكثير من الدول النامية المصدرة للبترول، خاصة تلك التي تملك قطاعها زراعيا وقاعدة صناعية متطورة نسبيا أو قابلة للتطور مستقبلا ومنها حالة الجزائر.[1]

إذا كان البعض ينظر يعين الرضا للظروف الجيدة التي تمر بها الجزائر في الآونة الأخيرة، وما تكون عنها من احتياطات صرف ضخمة ساهمت في تحسين الظروف الاقتصادية للوطن، خاصة بعد ظروف سياسية صعبة أثرت بشكل كبير على المواطن الجزائري. فإن هذا السواد الأعظم من الرأي العام ينظر عكس ذلك، ويتطلع بشكل حثيث إلى تطور اقتصادي يتحقق أساسا في تقليص حصة المنتجات النفطية في الناتج الإجمالي للبلد وليس في تزايدها. فالرأي العام يطمح إلى إحداث التحول من "اقتصاد الريع" إلى " اقتصاد الإنتاج".[2]

إن التطور الحاصل في الإنتاج والصادرات لا يوازي ذلك التطور الذي يحدث في القطاع النفطي، والذي يعرف طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة. سواء كان ذلك على مستوى تطور الإنتاج ومضاعفة الاكتشافات، فالجزائر من الدول القليلة المنتجة للنفط والتي لا يزال يكتشف فيها حقول للمحروقات التقليدية، فلقد تم مؤخرا في سنة 2008 الإعلان عن العديد من هذه الاكتشافات. كما أن القطاع المنجمي الذي تقدر مساحته بـ 1.5 مليون كم^2، لم يتم اكتشافه بشكل مقنع، بحيث يتم حفر سوى 9 إلى 10 آبار في كل 10000 كم^2، وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بالمعيار العالمي الذي يتراوح ما بين 50 إلى 100 بئر لنفس المساحة.[3]

حيث يمكن توضيح تبعية الجزائر لقطاع المحروقات عن طريق رصد تطور الصادرات من المحروقات وخارجها، إضافة إلى وارداتها وذلك من خلال الجدول (2-20).

---

* شهدت هولندا في الستينات من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وعلى غير ما كان متوقعا كان لهذا التطور الإيجابي الجلي، انعكاسات خطيرة على الاقتصاد، حيث أصبح الجيلدر (العملة الهولندية) اكثر قوة وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة، وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف باسم "المرض الهولندي".

[1] Jean Pierre Angelier, réflexion sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d‟hydrocarbures, (document à l‟appui d‟une conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université de Constantine), Université Pierre Mendés France de Grenoble, 2004, p 307,

[2] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر، 2010-2011، 58.

[3] حابيلي محمد، الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، مصر، 2009.

الجدول (2-20): تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة 2005-2013.

(مليار دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج المحروقات	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77	524.	2.06	2.06	2.16
الصادرات من المحروقات	45.59	53.61	59.61	77.19	44.42	56.13	71.62	70.58	63.48
إجمالي الواردات	19.86	20.68	26.35	38.07	37.40	38.90	44.24	50.37	54.85

Source : www.mf.gov.dz

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن:

- التجارة الخارجية الجزائرية قائمة على تصدير منتوج وحيد وهو النفط، فحسب سنة 2007 قدرت الصادرات الإجمالية ب 60.30 مليار دولار منها 59.61 مليار دولار متأتية من قطاع المحروقات، إذ يوفر هذا القطاع نسبة 98% من الإيرادات الخارجية و يمثل 3/1 من الناتج الإجمالي للجزائر ويمده بـ 3/2 من إيرادات الموازنة العامة.

- تساهم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 2% فقط من إجمالي الصادرات الجزائرية، إذ تظل مساهمة القطاع الزراعي والخدماتي في الناتج الداخلي الخام محدودة، و تبقى الجزائر بعيدة عن الاندماج في الاقتصاد العالمي إذا استمر الوضع على حاله من تبعية للمحروقات و غياب التوظيف الأمثل للموارد و غياب الدعم للقدرة التنافسية للمنتجات المصدرة و عدم الاستفادة من التكنولوجيا.

الفرع الثاني: التحديات الداخلية.

إلى جانب التحديات الخارجية التي يواجهها قطاع المحروقات الجزائري والتي تم التطرق عليها قبل قليل، هناك تحديات داخلية نوجزها فيما يلي:

أولا: نموذج الاستهلاك الطاقوي الوطني بين النموذج النظري والتطبيقي.

إن الهدف الأول المسطر لنموذج الاستهلاك الطاقوي يرتكز على مبدأ الحيطة، و هذا ما يترجم بالاستعمال الأقصى للموارد الغازية لتلبية الطلب الوطني (غاز طبيعي، غاز البترول المسال)، وذلك بالنظر إلى طول عمر احتياطياتها بالمقارنة مع النفط و المشتقات النفطية.

كما يظهر جليا الأهمية المولاة لترقية استعمال الغاز الطبيعي من خلال السياسة الطاقوية المتبعة والمبنية أساسا على الخيارات التالية:[1]

- الاستعمال الأقصى للغاز الطبيعي، في الاستعمالات الأولية والاستهلاك النهائي.
- تطوير استعمال غاز البترول المسال.
- إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 95 % من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة.
- التخفيض التدريجي لحصة المواد البترولية في ميزان الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير.
- ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة.

إنّ تعديل نموذج الاستهلاك الطاقوي النظري للجزائر تم من خلال محاولة إيجاد توافق بين الاحتياجات الطاقوية الوطنية على المدى الطويل وبين عمر الاحتياطيات المؤكدة لكل نوع من أنواع المحروقات. وهكذا فإن الاستهلاك الطاقوي الوطني للغاز الطبيعي وغاز البترول المسال سوف يكون متقدما بخطوة عن استهلاك النفط ومشتقاته. خاصة وأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري هي أقل بالنسبة للغاز الطبيعي.[2]

وفي إطار المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاكها انبثق من الاتجاهات الكبرى للسياسة الطاقوية التي اتخذتها الدولة عدد من البرامج والنشاطات، ترمي إلى توفير الطاقة اللازمة للاقتصاد الوطني واستغلالها بصورة عقلانية وبأقل تكلفة. وقد تم تحديد برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة (PNME) بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 2004، والمصادقة عليه من قبل الحكومة، حيث تسهر الوكالة الوطنية من أجل تطوير وترشيد استهلاك الطاقة (APRUE) على تنفيذ هذا البرنامج تحت رعاية وزارة الطاقة والمناجم، والذي يتم من خلاله تحديد

[1] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي التاسع، الدوحة، قطر 9-12 ماي، 2010، ص33.

[2] Mustafa Mekideche, le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008) , problématique, en jeux et stratégie, la série «l'Algérie de demain, relever les défis pour gagner l'avenir» , Op.cit, p 34

إطار وآفاق ترشيد الطاقة، تقييم إمكانيات التحكم في الطاقة والهدف منها الانجازات المحتمل تحقيقها على المدى القصير، المتوسط وكذا الطويل.

ثانيا: آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر:[1]

تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، وتعتزم الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، خاصة وأنها تتمتع بإمكانيات هائلة لإنتاج وتصدير الطاقة الشمسية باعتبار تلقيها نور الشمس الساطعة لأكثر من 3000 ساعة سنويا.

تجسد مؤخرا أول مشروع للطاقات المتجددة في الجزائر في حاسي الرمل بإنشاء محطة هجينة لإنتاج الكهرباء تجمع بين الشمس والغاز في تجربة رائدة لفرع(NEAL) الجزائر للطاقة المتجددة، وقد كلف الاستثمار الذي ساهمت في تصميمه وانجازه إحدى الشركات الاسبانية 315.8 مليون أورو وينتظر أن ينتج نحو 15 ميغاواط، كما تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في أربع ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويد مساكنهم بالعتاد اللازم لاستغلال الطاقة الشمسية.

ولكن بالرغم من الإمكانيات الكبيرة للجزائر في هذا المجال إلا أنها تبقى متأخرة نوعا ما نتيجة اعتمادها المفرط على المحروقات بالرغم من قرب استنزاف مواردها خصوصا البترول، بالإضافة إلى نقص التمويل اللازم لان مثل هذه المشاريع تحتاج إلى موارد مالية كبيرة بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا المستعملة لذا فما زال هناك الكثير ينبغي على الجزائر أن تبذله في هذا المجال للمحافظة على المحروقات هذا المورد الناضب.

المطلب الثاني: الأسس والتوجهات الإستراتيجية لقطاع المحروقات في الجزائر.

تكمن أهمية المحروقات في كونها الركيزة الأساسية للإستراتيجية الاقتصادية للبلاد، حيث أنها تمكن من فك حصار المديونية وإتباع سياسة التعديل الاقتصادي التي باشرت بها الدولة منذ سنوات.

[1] محمد التهامي طواهر، آمال رحمان و سارة لحمير، مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956-2012)، التحديات، أهم الانجازات والآفاق، الملتقى الدولي "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع"، 2012، ص12.

إن تبني إستراتيجية إعادة توجيه الاقتصاد وكسر المثلث المقفل على الاقتصاد الجزائري المتمثل في إنتاج النفط - التصدير - استيراد سلع الاستهلاك، والعمل على التحضير لمرحلة ما بعد "حقبة النفط" تعد ضرورة ملحة، وذلك بالتركيز على العوامل الآتية:

الفرع الأول: ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

إن مسألة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كانت ولازالت محط الأنظار، وهذا ليس فقط في الفترة الحالية وإنما شرعت الجزائر بذلك منذ سنة 1986، لكن على الرغم من الحوافز التي منحت طوال هذه الفترة والممتدة إلى يومنا هذا لهذه المسألة، فإنها تبقى مجرد دراسة.

مع بداية أزمة النفط 1986، بدأت الجزائر تتوجه نحو تنويع الصادرات بغية تفادي الانخفاض في الإيرادات من العملة الصعبة، وهذا ما ظهر في ميثاق 1986 الذي أكد على أهمية التصدير خارج المحروقات.

ومع حلول سنة 1988، وبداية الإصلاحات الاقتصادية، قامت الدولة بسن قوانين عديدة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك في إطار برنامج خاص لعامين 1988-1989 الذي سمي "بالبرنامج الإجمالي للصادرات PGE".

أثرت النتائج الضعيفة المسجلة خلال الفترة ما بين 1986-1990 ركزت الدولة خلال برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري منذ 1995 اهتمامها على تقويم الهياكل القاعدية، ومحاولة تكييفها وفقا للتطورات الدولية، وفي هذا الصدد تم تشجيع الاستثمارات سواء الخاصة أو الأجنبية وأيضا تم القيام بسياسة الإصلاحات الزراعية من أجل تنمية الصادرات الزراعية، إضافة إلى الإصلاحات الضريبية من أجل تقليل تبعية الميزانية إلى المنتوج الواحد المتمثل في البترول.

حيث أن هيكل الصادرات ظل ثابتا خلال الفترة الممتدة بين 1994-1997، وحتى بعد الإصلاحات الجبائية سنة 1993، حيث أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ظلت ضعيفة، كمتوسط قدر بـ 4,625% خلال هذه الفترة، فمثلا بالنسبة للمنتجات الزراعية تتركز بالأخص في منتوج التمور، بينما بقية الصدارة للمحروقات في إجمالي الصادرات، فهي ظلت تفوق 95%، وهذا رغم الامتيازات الممنوحة لصالح المؤسسات المصدرة للسلع خارج المحروقات، مما يدل على أن الإعفاءات الضريبية لم يكن لها دور هام في ترقية هذه الصادرات.

إن هذه النتائج تدفع بنا إلى التساؤل عن الأسباب والمشاكل التي حالت دون تطور الصادرات خارج المحروقات. يمكن أن نلخص كإجابة عن هذا التساؤل النقاط التالية:

- صعوبة التطبيق العملي للإجراءات التشريعية ضمن برنامج الإصلاح.
- النوعية الرديئة التي تتميز بها المنتجات الجزائرية مقارنة مع المنتجات الأجنبية.
- الارتفاع الكبير لأسعار المنتجات المحلية، مما يحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، وهذا بسبب ضعف التكامل الصناعي بين الوحدة الإنتاجية.
- عدم العناية بترقية صادرات الخدمات خاصة السياحة.
- توجه الاستثمار الأجنبي الضعيف في هذه الفترة (1994-1998) إلى مجال البترول، وانعدام الاستثمارات في القطاعات الأخرى.
- الحجز الخارجي المتمثل في الحماية ونظام التفضيل الذي تستعمله الدول المتقدمة بفضل التكتلات والمنظمات، الذي يعيق من كمية الصادرات إلى البلدان المتقدمة.

ومن سنة 2000 إلى 2005، تم دعم الصناعة البتروكيماوية وكذلك استكمال جهود الإصلاح الذي سيمس القطاع المصرفي والعقار الصناعي وخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فيما تجسدت 37 عملية شراكة مع المؤسسات الأجنبية. وقد كشف مدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات أن حجم الاستثمارات خارج قطاع المحروقات في سنة 2005 قدر بـ 1.5 مليار دولار، وقال أن الجزائر قد أصبحت تثير اهتمام المستثمرين الأجانب نحو قطاعات خارج المحروقات ومن بين هذه القطاعات مواد البناء كالإسمنت والصناعة الغذائية وتحلية المياه وإنتاج الكهرباء، والسياحة بالإضافة إلى قطاعات أخرى كالنسيج، أما بالنسبة للاستثمارات الخاصة فقد سطرت الدولة برنامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقامت بعملية خوصصة المؤسسات العمومية حيث تم بيع 114 مؤسسة سنة 2004 و200 مؤسسة سنة 2005.

كما عرف حجم المحروقات (السائلة والغازية) المصدرة استقرارا خلال الفترة 2000-2008، مسجلا بذلك معدلا سنويا متوسطا يقدر بـ 1%، حيث انتقل من 124 مليون طن مكافئ نفط سنة 2000 إلى

135 مليون طن مكافئ نفط في 2008،[1] ووصلت القيمة المتراكمة للصادرات 349 مليار دولار خلال الفترة 2000-2008، حيث تم إنجاز ربع منها (22%) في 2008.[2]

وفي عام 2010 قدرت صادرات المحروقات بـ 116.3 مليون طن مكافئ بانخفاض طفيف مقداره 2 % عن سنة 2009.[3]

وبصورة عامة تهدف إستراتيجية تنويع صادرات المحروقات في الجزائر إلى:

- المحافظة على احتياطات البترول، وذلك عن طريق مساهمة متزايدة للمكامن الغازية.
- توازن مرن لمختلف المواد المصدرة، وحسب متطلبات السوق.

الفرع الثاني: دعم الاستثمار الأجنبي.

في هذا المجال، أقرت الجزائر العديد من التدابير الضريبية والمالية من أجل تشجيع الاستثمار، وحولت مسؤولية الوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار (ANDI) التي خلفت الوكالة الوطنية لضمان وترقية الاستثمار (APSI) إلى وزارة المساهمات، غير أن هذه التدابير لم تجعل بعد السوق الجزائرية أكثر استقطابا للاستثمار لأسباب متعددة، منها تردد المستثمرين الأجانب لدخول السوق الجزائرية واعتبار أن الجزائر لا تزال تمثل درجة عالية من الخطر، ومنها الجهل بالسوق الجزائرية، والأهم من ذلك كله العراقيل البيروقراطية.

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، أي الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية في بلد غير البلد الأصلي للمستثمر، في النقاط التالية:[4]

- يعتبر شكل ثابت من التمويل للاقتصاد الوطني، ولا ينجر عنه أي شكل من أشكال المديونية، أو تبديد الاستثمارات وسوء التسيير.

- يتم الاستثمار الأجنبي بهدف الحصول على "فوائد دائمة" وهذه العبارة المتمثلة في الفائدة الدائمة تعتبر أساسية وجوهرية، أي ليست ظرفية لغرض تحويل الثروة كما هو الحال في التعاملات التجارية.

---

[1] وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008، الجزائر، 2009، ص43.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، نفس المرجع، ص49.

[3] Sonatrach, rapport annuel, op cit, p 25.

[4] Abdelouahab REZIG: Algérie, Brésil, Corée du sud : Trois expériences de développement, OPU, 2006, p121.

- الاستثمار الأجنبي يؤدي بصورة مباشرة إلى توفير مناصب العمل في المشروع الاقتصادي، ويؤثر بصورة غير مباشرة في تنشيط قطاعات اقتصادية محلية أخرى تكميلية مرتبطة به.

- إنها إحدى الطرق التي تمكن من نقل تقنيات التسيير الفعال ونقل التكنولوجيا.

إن الاستثمار خارج المحروقات في الجزائر لا يزال ضعيفا، فقد صادقت الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI منذ 2001 حتى 2004 على 7000 مشروع تمثل 1000 مليار دينار (حوالي 10 مليار أورو). وفي سنة 2005 صادقت على 2500 مشروع (أو تصريح بالاستثمار) خارج المحروقات بقيمة 511 مليار دينار (6 مليار أورو)،[1] وهي مبالغ متواضعة إذا ما قورنت بحجم الاقتصاد الوطني.

أما من حيث الاستثمارات الأجنبية فقد عالجت الوكالة 85 ملف مشروع استثمار بقيمة 1.5 مليار دولار وهي أيضا ضعيفة، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 109 من 141 بلد من حيث استقبالها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد بينت طرق التسيير السابقة أن إصدار نصوص قانونية جديدة في كل مرة، ليست هي التي تعمل على حل مشاكل الاستثمار، كما أنها ليست محل شكوى المتعاملين الاقتصاديين بقدر ما تكون الممارسات المعيشة في الواقع هي العائق الأكبر، وهذا ما قلل من فرص الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات بالجزائر مقارنة بغيرها من الدول -ومنها دول الجوار- مع توفر أفضل الفرص والإمكانيات في السوق الجزائرية.

الفرع الثالث: آفاق تسعير النفط خارج الدولار الأمريكي.

إن هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملة الأوربية الجديدة الموحدة "أورو"، أثار فكرة تسعير النفط بالأورو أو بسلة من العملات، هذه الفكرة كان لها جذور فقد طرحت لأول مرة عام 1971 إثر إعلان الرئيس الأمريكي "نيكسون" توقيف تحويل الدولار إلى ذهب، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة عملتها في 18 ديسمبر من نفس السنة بنسبة 7.85% بالقياس إلى الذهب، وبنسبة انخفاضه 10% في 12 فبراير 1973 مما ساهم في تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط الواحد مقارنة بالعملات الغربية واليابان.

[1] La revue STRATIGICA. N° 19 Avril 2006 p 28.

على إثر هذه التغيرات، قامت الأوبك بعقد اتفاقيتي جنيف لعام 1971-1973 من خلالهما تم اختيار تسع عملات رئيسية كمؤشر للمقارنة مع قيمة الدولار، بحيث يزيد السعر المعلن للنفط بنسبة انخفاض الدولار إزاء معدل تلك العملات.

في عام 1977 عرفت قيمة الدولار، انخفاض آخر بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى خاصة الين والمارك الألماني، في المقابل تم تجميد أسعار النفط في مؤتمر "كركاس"، مما نتج عنه تدهور القوة الشرائية للعائدات بحوالي 40% في الفترة 1973-1977 قامت الدول النفطية بتحويل احتياطاتها من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة، للتخفيف من حدة هذا الانخفاض. وفي 1981 ارتفع سعر الدولار إزاء العملات الرئيسية، حيث وصل الارتفاع في بعض الأحيان إلى أكثر من 75%،[1] مما جعل الدول المستوردة (ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية) تطلب بتسعير النفط بسلة من العملات وبوحدة النقد الأوربي "الإيكو".

بدأت الفكرة تطرح من جديد بعد الانخفاض الشديد الذي شهده الدولار في الفترة الحالية، فقد وصل إلى أدنى مستوى له متجاوزا 1,2276 أمام الأورو، كما أنه واجه ضغوطا أمام الين خاصة بعد أن أصبحت الشركات اليابانية أكثر قوة مقارنة بالستة سنوات الماضية.

إن ضعف الدولار في الآونة الأخيرة، يؤثر سلبا على القوة الشرائية لبرميل من النفط مما أثار احتمالية تسعير النفط بالأورو أو بسلة من العملات عن الدور، هذا ما خلق مخاوف بين أعضاء الأوبك خاصة أن عملتها مرتبطة بالدولار من ناحية، ومن ناحية أخرى اقتصاديات هذه الدول عبارة عن اقتصاد مستورد بطبيعته. الأمر الذي أدى بالأوبك بتقديم مقترحات بتعديل النطاق السعري إلى مستوى أعلى من النطاق الحالي.

إن فكرة تسعير النفط بعملة أخرى لم تطرح في الاجتماعات الأخيرة من عام 2004 للأوبك، رغم أن هذه الخطوة تستبعد السوق النفطية عن الارتباط المباشر بالسياسة النقدية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية فقط. فمثلا تسعير النفط بالسلة من العملات، وفقا لأهمية دول تلك العملات في استيراده يجعل السعر أكثر استقرارا.

[1] نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول العدد 11، 1985، ص 01.

الفرع الرابع: تنمية مصادر الطاقة المتجددة.

إن التحديات المستقبلية تجبر الجزائر على تبني سياسة طاقوية ولو بعيدة المدى، تهدف إلى تغطية جزء من احتياجاتها بمصادر الطاقة المتجددة غير الناضبة كبديل عن الطاقة من المحروقات التقليدية المستعملة حتى الآن. ولذلك فإن من بين الخيارات المتنوعة من المصادر المتجددة بالنسبة للجزائر يأتي خيار الطاقة الشمسية، التي يرجى لها أن تكون طاقة المستقبل، وذلك لأن الجزائر الوقعة في حزام الصحراء الكبرى يجعلها من أكبر الدول المستقبلة لضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا، والذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله (أي ضوء الشمس) إلى طاقة شمسية حرارية أو شمسية كهربائية/ضوئية.

ورغم أن الجزائر قد أنشأت أول معهد للطاقة الشمسية وكان تحت وصاية جامعة الجزائر حتى سنة 1972، إلا أنها لم تعرف تطورا كبيرا في هذا الميدان. وأول قرية تسير بالطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري بدأت في سنة 1998 بطاقة إنتاج كهربائية تقدر بـ30.7 ألف كيلوواط، ثم تطورت بعد ذلك ووصل إنتاج الكهرباء في سنة 2002 إلى 725.5 ألف كيلوواط، يوفر طاقة لحوالي 1000 مسكن في عشرين قرية صغيرة من الجنوب الجزائري،[1] وهي أرقام متواضعة لكن يجب تشجيعها لما تتوفر عليه البلاد من إمكانيات (المساحة والمدة الزمنية من استقبال حرارة الشمس).

وإلى جانب إمكانات خيار الطاقة الشمسية تملك الجزائر أيضا إمكانيات لتنمية خيار الطاقة النووية، وفي غياب التقييم الشامل لاحتياطات البلاد من خامات اليورانيوم، فإن الدراسات السابقة تشير إلى وجود توضعات عرقية ورملية لليورانيوم في سلسلة التاسيلي القريبة من محيط كتلة الرقيبات الموريتانية، وفي منطقة الهقار بكميات "معقولة التأكد" تصل إلى 28000 طن، وكميات إضافية محتملة تقدر ب 5490 طن.[2] ومعلوم أن الجزائر تملك مفاعلين نوويين: (دراريه وعين وسارة) لأغراض البحث العلمي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

[1] www, Sonelgaz : Rapport de Sonelgaz : Journée d'études sur les énergies renouvelables, Merrakech 21/09/2002, p21.

[2] عدنان مصطفى، الطاقة النووية العربية - عامل بقاء جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 1983، بيروت- لبنان، ص ص 99، 100.

وهناك إمكانيات أخرى لم تنل بعد الرعاية الكاملة في مجال إنتاج الطاقة، منها توليد الطاقة من حركة الرياح (Eolienne)التي تحتاج إلى البحث والتطوير التكنولوجي، ومصادر للطاقة من الحرارة الجوفية (Géothermiques) حيث تمتلك الجزائر ما يقرب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد.

إن آفاق 2020 يمكن أن يكون موعدا مهما في تطور الطاقات المتجددة (ومن الشمس خاصة) بسبب وصول التطور التكنولوجي من دون أدنى شك إلى مستويات من التقدم والفعالية، تضمن الاستعمال الدائم للطاقة المتجددة وانتشارها. وأهم الأهداف المنشودة في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة نذكر ما يلي:

- تعويض جزء مهم من طاقة المحروقات التقليدية بطاقة متجددة وغير ملوثة للجو، أي تعويض فجوة نضوب البترول، والعمل على إطالة عمر الثروة البترولية، لأن إمكانيات الجزائر من البترول محدودة إذا أخذنا في الحسبان الاحتياطات المتوفرة حاليا، والاستهلاك الذي يقتضيه التطور الاقتصادي الاجتماعي والديمغرافي مستقبلا.

- تفعيل القوانين والتشريعات حول التلوث الجوي، فقد بات واضحا أن العالم سيكون مجبرا على تبني سياسة وتشريعات تحد من استعمال الطاقة الأحفورية، وتشجع استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة المحافظة على البيئة.

- تقييم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة من ضوء الشمس، ومن اليورانيوم بالمناطق الصحراوية وجعلها أكثر ربحية.

هذه الأهداف تدخل بشكل واضح ضمن أهداف وبرامج عمل الأمم المتحدة حول التنمية والبيئة، وتعمل أيضا على ضمان الطاقة للجزائر في المدى البعيد، والتخفيف من الاعتماد الكلي على المحروقات.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر قبل الاستقلال إلى يومنا هذا، مركزين في ذلك على أهم التغيرات التي شهدها هذا القطاع الحساس بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

حققت الجزائر تطورا كبيرا في مجال الصناعة النفطية، بفضل الشراكة التي أعطت نتائج إيجابية في زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للجزائر، حيث بينت الإمكانات الجزائرية، وخاصة ما يتعلق بحجم الاحتياطات من النفط والغاز الطبيعي إضافة إلى الموقع الجغرافي وجودة البترول، أن الوطن في موقع تنافسي جيد مقارنة بالدول الأخرى المصدرة للبترول، وبالتالي فهي تمتلك هامشا من القوة التفاوضية والتي ستسمح لها مستقبلا من رفع حصتها التصديرية داخل منظمة الأوبك.

حيث برزت أهمية الإيرادات البترولية كونها المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الوطن، وأهم مورد لتمويل الخزينة العمومية والمشاريع التنموية، لكن النتائج التي تم تحقيقها من خلال هذه المشاريع كانت ضعيفة لعدة أسباب، أهمها الاعتماد على الجباية البترولية والتي تتميز بكثرة تذبذبها. إذ أن تراجع الأسعار في السوق العالمية أجبر الجزائر على الدخول في إصلاحات اقتصادية، وبالرغم من أن نتائج برنامج الإصلاحات كانت مرضية حسب خبراء صندوق النقد الدولي، إلا أنها كانت مرهونة بالتطورات المستقبلية لأسعار البترول العالمية للتمكن من تسديد الديون الخارجية.

هذه التبعية للإيرادات البترولية قد انعكست على كل المؤشرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية في الجزائر، وبالرغم من ارتفاع أسعار البترول منذ نهاية التسعينات وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أن الجزائر لم تتخلص من تبعيتها لقطاع المحروقات.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري

خطة الفصل

مقدمة الفصل

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.

المطلب الثاني: تحليل السلاسل الزمنية.

المطلب الثالث: اختبارات التكامل المشترك بطريقة جوهانسن. "*Johanson*" ونموذج تصحيح الخطأ. (*ECM(Error Correction Models*)

المطلب الرابع: اختبارات السببية."*Causality Test*"

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للبيانات.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.

المطلب الثالث: اختبارات السببية ودوال الاستجابة لصدمات أسعار البترول.

المطلب الرابع: التقييم الاقتصادي للنتائج.

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل:

بعدما تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري لتطور أسعار البترول العالمية في ظل الأزمات النفطية، وتطرقنا بالتحليل لأثر تقلبات الأسعار على الاقتصاد الجزائري وذلك في الفترة الممتدة بين 1970- 2012، حيث لاحظنا التغيرات الناتجة عن حدوث صدمات في أسعار النفط على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي بالجزائر.

أما في هذا الفصل فسنحاول القيام بالتحليل القياسي للظاهرة محل الدراسة، وذلك بإتباع خطوات المنهج القياسي التي سوف يتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الأول من هذا الفصل.

وعلى هذا الأساس سنقوم ببناء ثلاث نماذج متعلقة بسعر البترول كمتغير مستقل وأثره على المتغيرات الهامة في الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تكون ذات علاقة بأسعار النفط. لهذا اخترنا كل من الناتج الداخلي الخام و الصادرات خارج المحروقات إضافة إلى النفقات العامة كمتغيرات تابعة. حيث سنقوم باستعمال مختلف الطرق الإحصائية والاختبارات القياسية الضرورية لتحليل هذه العلاقة والخروج بنتائج حول مدى تأثر الاقتصاد الجزائري في حال حدوث صدمات في أسعار البترول العالمية.

لأجل ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي.**
- **المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الجزائري.**

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي.

يهتم الباحث في الاقتصاد القياسي بتحديد ودراسة العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب بطبيعة الحال الإلمام الجيد بالنظرية الاقتصادية والتي تحدد العلاقات الاتجاهية بين تلك المتغيرات. ولا يوجد منهج علمي ثابت وموحد لبحث المشاكل الاقتصادية حيث تتعدد وتتباين مناهج البحث العلمي فيما بين ميادين البحث المختلفة، وفيما بين الباحثين وبعضهم البعض، بل أكثر من هذا فيما بين البحوث المختلفة التي يقوم بها نفس الباحث. وعلى أية حال فإن مجال البحث في الاقتصاد القياسي يتطلب إلى جانب المعرفة الجيدة بالنظرية الاقتصادية، الإلمام بأدوات التحليلي الرياضي والإحصائي.[1]

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.

سوف نتناول في هذا المطلب مجموعة من التعاريف للقياس الاقتصادي وأهدافه ومنهجية البحث فيه..

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي.

لقد استخدم مصطلح القياس الاقتصادي لأول مرة عام 1926، ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي Ranger frisch،[2] حيث اشتق هذا المصطلح Econometrics من أصل يوناني ويتكون من كلمتين Econo ويقصد بها العلاقات الاقتصادية.[3] وMetrics تدل على القياس وبالتالي يمكننا القول قياس العلاقات الاقتصادية.

أما جونستن J. Johinston فقد حدده بعلم يهتم بتقييم واختبار المعلماتa وb وغيرها للنموذج بأنه الاقتصادي، ويحدده ساموبلسون Samulelson بأنه فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعيناً بتطور النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية، ويجده ثايل Thiel بأنه علم يتعامل مع التحديد العددي للقوانين الاقتصادية، أما البروفيسور لانج Lange عرفه بأنه العلم الذي يبحث في تحديد قوانين كمية ثابتة بالطرق الإحصائية لمتغيرات الحياة الاقتصادية.[4]

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2012، ص01.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص03.

[3] Damodar N Gujarati, Econométrie, Traduction de la 4 ème édition Américaine par Bemard Bernier de boeck & larcier S, A, Paris, 2004, p 02.

[4] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 23.

كما عرفه الباحث A. S. Gldberge أن القياس الاقتصادي يستخدم أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادي.

نلاحظ مما سبق أن كل التعاريف متشابهة، ومتفقة على أن الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية واستخدام الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي.

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

أولا: اختبار النظرية الاقتصادية.

استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.[1]

ثانيا: اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب.[2]

ومن أجل اتخاذ القرار يتطلب ذلك الحصول على:[3]

- تقييم عددي لمعلمات النموذج الاقتصادي و اختبار معنوياتها الإحصائية.
- تقييم إحصائي واقتصادي لصحة العلاقات لدالة الانحدار أو أية دالة أخرى واختبار معنوياتها الإحصائية والاقتصادي.
- اختبار قدرة النموذج على التنبؤ الاقتصادي الذي هو أساس اتخاذ القرار.

[1] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، نفس المرجع، ص28.

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار الا يزوري، عمان، الأردن، 2007، ص 20.

[3] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سابق، ص27.

• اختبار الوزن الاقتصادي للمتغير العشوائي الذي إذا زاد عن حد ما قد يجعل من الوحدة الاقتصادية والاقتصاد القومي نظاما غير قابل للتوجيه و التخطيط وذو سلوك منقلب غير قابل للسيطرة.

ثالثا: التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية.

يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا.[1]

هذه الأهداف ليست بالضرورة مكملة لبعضها، ولكن الباحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.

الفرع الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرًا في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

أولا: مرحلة تعيين النموذج.Spécification du model

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه،[2] ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع).

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات $y = f(x_1 x_2 \dots x_n)$، بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير.

من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيراً دقيقًا (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية:[3]

[1] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص28.

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 28.

[3] علي مكيد، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر،2007، ص ص 12، 13.

- إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة **y**، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المفسرة أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدا.
- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.
- جمع المعومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.
- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى، عن طريق إسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها.[1]
- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل الانتشاري، فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو الثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.
- بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائي ui، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

ثانيا: مرحلة تقدير معلمات النموذج. Estimation des paramètres

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيًا وإحصائيًا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيًا مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج.

و تتكون هذه المرحلة من خطوات التالية:

- **تجميع البيانات:**

يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم

[1] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سابق، ص 33.

معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية (سلسلة مقطعية) تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء.[1]

- **اختيار طريقة القياس المناسبة.**

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق نجد:[2]

- طريقة المربعات الصغرى وهي أشهر طريقة والأكثر استعمالاً.
- طريقة الأكثر احتمالاً.
- طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة.
- طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.
- طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

ثالثا: مرحلة تقييم المقدرات. Evaluation des estimations

بعد الانتهاء من تقدير القيم العددية لمعلمات النموذج يشرع في تقييم هذه المعلمات المقدرة أي تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول من الناحية الاقتصادية والإحصائية، و من اجل القيام بعملية التقييم نعتمد على ثلاث معايير أساسية وهي:

- **المعايير الاقتصادية:** تستمد هذه المعايير من النظرية الاقتصادية حيث يتم مقارنتها مع إشارات ومقادير المعلمات المقدرة فإذا جاءت هذه المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فان هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض المعلمات المقدرة.
- **المعايير الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى):** تساعدنا هذه المعايير في تحديد المعنوية الإحصائية للقيم المقدرة للمعلمات التي حصلنا عليها كما تحدد درجة الثقة في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج.

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص23.

[2] حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2007، ص217.

• **المعايير القياسية (اختبارات الرتبة الثانية)**: لبناء أي نموذج يجب وضع معايير افتراضات خاصة بالنموذج لهذا تضع نظرية الاقتصاد القياسي للتأكد من صحة هذه الفرضيات الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة في بناء النموذج و من بين هذه المعايير التعدد الخطي عدم تجانس التباين الارتباط الذاتي و غيرها.

مما سبق نستنتج أن في القياس الاقتصادي يجب الاعتماد على جميع المعايير السابقة لقبول أو رفض النموذج, ففي حالة عدم تحقق أي معيار من المعايير السابقة نقوم برفض تلك المقدرات، ويكون علينا إعادة تعيين النموذج عن طريق إضافة أو حذف بعض المتغيرات وإعادة عملية التقدير حتى نحصل على مقدرات تستوفي المعايير السابقة.

رابعا: مرحلة تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ. Evaluation de la validité des prévisions du model

تعتبر عملية التنبؤ من الأهداف الرئيسية في البحوث القياسية في الاقتصاد والحصول على قيم مقدرة جيدة للمعلمات التي تعكس العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية هو أساس هذه العملية.

لذا يتعين اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ من خلال:[1]

• قياس مدى استقرار التقديرات عبر الزمن و اختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغيير في حجم العينة.

• استخدام النموذج المقدر في التنبؤ بمسار الظاهرة خلال فترة زمنية ماضية لم يتم إدخال بياناتها في العينة الأصلية التي تم استخدامها في تقدير معلمات النموذج و من المتوقع أن تكون القيم التنبؤية للمتغيرات التابعة، مختلفة عن قيمتها الحقيقية ويمكن التحقق من معنوية الفروق بين القيم التنبؤية و القيم الفعلية بإجراء اختبارات خاصة للمعنوية.

من الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة و لكن لا يكون صالحا للتنبؤ في حالة ما إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع.[2]

و يمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل التالي:

[1] سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص47 .

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 44.

الشكل (3-1): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

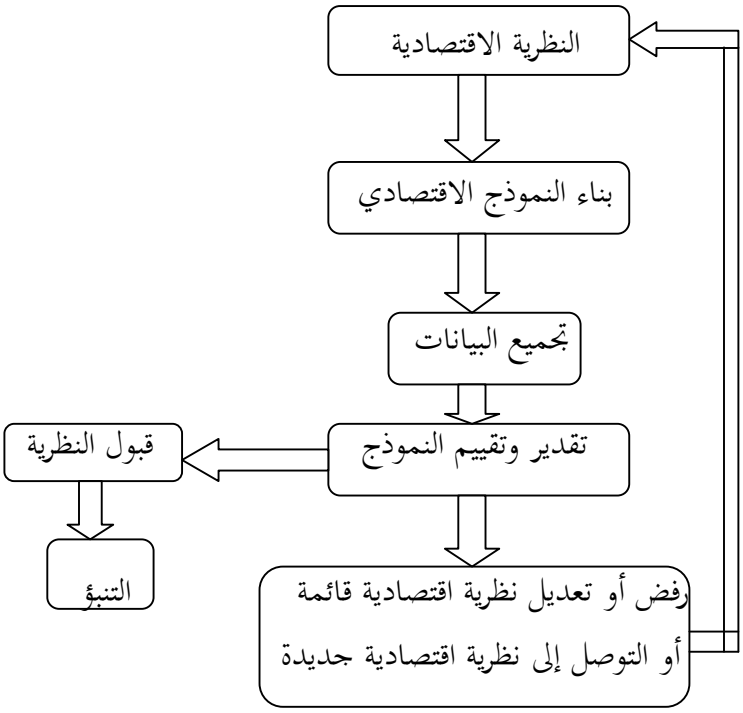

المصدر: حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 30.

المطلب الثاني: تحليل السلاسل الزمنية.

إن دراسة السلاسل الزمنية وتحليلها يأخذ أهمية عالية في الوقت الحاضر وذلك لان هذه الدراسات تؤشر التغيرات والعوامل التي تسببها وتمكن المخططين من وضع المعالجات المطلوبة.

الفرع الأول: تعريف السلسلة الزمنية.

تعددت تعاريف السلسلة الزمنية بحسب طبيعة الغرض من الدراسة وبحسب طبيعة التخصص، ومن أبرز التعاريف ما يمكن ذكره في :

- السلسلة الزمنية هي مجموعة مشاهدات حول ظاهرة ما أخذت بترتيب زمني معين عادة ما يكون فيه تساوي الفترات الزمنية مثل :الساعات ، الأيام ،الأشهر ، أو السنوات.

– السلسلة الزمنية تعني سلسلة من الأرقام و لقيم المسجلة حسب الزمن كالسنين أو الفصول أو الأشهر أو الأيام ، أو أية وحدة زمنية، فهي بذلك عبارة عن سجل تأريخي متتالي يتم إعداده لبناء التوقعات المستقبلية.

الفرع الثاني: عناصر السلسلة الزمنية.

تبدأ دراسة السلسلة الزمنية بمحاولة التعرف على عناصرها أو مركباتها للمعاونة في بحث ما تعرضت له الظاهرة في الماضي والتنبؤ بقيمة الظاهرة في المستقبل. ويستدعي تحقيق الهدف الأول تحليل السلسلة الزمنية إلى عناصرها الأربعة وهي :

1-الاتجاه العام: Trend

بالرغم من وجود تذبذبات في المنحنى التاريخي لسلسلة زمنية فكثيرا ما نجد أن هناك اتجاها عاما للظاهرة نحو الزيادة أو نحو النقصان أو نحو الزيادة ثم النقصان أو بالعكس. ويعكس الاتجاه العام تأثير القوى المختلفة التي تؤدي إلى زيادة قيمة الظاهرة أو نقصها وذلك على مدى طويل للزمن .

2-التغيرات الموسمية: Seasonality

وهي التي تتكرر بانتظام خلال فترة زمنية معينة كان تكون أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية.

3-التغيرات الدورية: Cycles

تحدث في كثير من الظواهر تغيرات تعيد نفسها في فترات زمنية لا تقل عن سنة ونسميها الذبذبات أو التغيرات الدورية .

4- التغيرات العرضية(العشوائية): Irregular Component

تتأثر كثير من الظواهر من وقت إلى آخر بعوامل مختلفة تعود إلى الصدفة البحتة.كما أن التغيرات قد تحدث نتيجة عوامل مفاجئة كالحروب والفيضانات والأوبئة.

إن التميز بين هذه العناصر الأربعة ليس بالأمر الهين إذ يتوقف غالبا على طبيعة السلسلة الزمنية. فالاتجاه العام للسلسلة الزمنية التي طولها عشر سنوات أو اقل يشمل حركة تتحول إلى تغيرات إذا طالت فترة السلسلة إلى خمسين عاما أو أكثر هذا يعني انه كلما قصر طول السلسلة الزمنية اندمج هذا التغير في الاتجاه العام.

الفرع الثالث: أنواع السلاسل الزمنية.

تنقسم السلاسل الزمنية إلى نوعين:

1- السلاسل الزمنية المستقرة: هي تلك السلاسل الزمنية التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير مستوى المتوسط فيها، أي أن السلسلة لا يوجد فيه اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان.

2- السلاسل الزمنية غير المستقرة (ذات الاتجاه): هي السلاسل الزمنية التي يتغير فيها مستوى المتوسط سواء نحو الزيادة أو النقصان.

الفرع الرابع: اختبارات استقرارية السلاسل المستقرة.

تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كان من نوع TS (Trend Stationary) أو من نوع DS (Difference Stationary) . و تعد اختبارات جذر الوحدة The unit root test of Stationary، كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف والنتائج المضللة، ويجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، و يعد هذا أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبار التكامل المشترك وإلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

و هناك العديد من الطرق التي تستخدم في اختبار سكون السلسلة الزمنية وهي إما كيفية أو كمية:

1-الاختبارات الكيفية: ومنها الرسم البياني الذي قد لا يعطي نتائج قاطعة بشأن طبيعة وخصائص السلسلة الزمنية، كما يمكن الاستدلال على سكون السلسلة الزمنية لأي متغير بفحص دالة الارتباط الذاتي "*Auto Corrélation Function* " ACF، حيث تقترب الدالة من الواحد إذا كانت السلسلة غير ساكنة، وتتناقص بالتدريج مع زيادة الفجوة الزمنية، وتعتمد هذه الطريقة على الفحص النظري ولكنها قد لا تؤدي إلى نتائج قاطعة.

2-الاختبارات الكمية: وهي أكثر دقة في تحديد الاستقرارية للسلسلة الزمنية، ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر *Dickey-Fuller* (*DF*) ، ديكي فولر الموسع *Augmented Dickey-Fuller* (*ADF*) ، فيليبس بيرون *Philips Perron* (*PP*) حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، و يمكن تناول هذه الاختبارات كما يلي:

أ- اختبارات الجذر الأحادي: *The unit root test of stationary*

- **اختبار ديكي - فولر البسيط: DF "*Dickey Fuller*"**

قدم هذا الاختبار لأول مرة من قبل فولر في عام 1976، و تم مواصلة البحث من طرف "*Dickey*" و"*Fuller*" سنة 1979، و يبحث اختبار *DF* في التحقق من استقرارية أو عدم استقرارية السلسلة في حالة وجود نموذج ذو انحدار ذاتي من الرتبة الأولى *AR*(1) *First-order Autoregressive Model* [1] و يرتكز هذا الاختبار على فرضيين وثلاث نماذج.[2]

الفرضيتان هما:

- الفرضية العدمية: $H_0: \varphi = 1$
- الفرضية البديلة: $H_1: \varphi \neq 1$

إذا تحققت الفرضية العدمية معناه السلسلة تحتوى على الجذر الأحادي وبالتالي هي غير مستقرة، وإذا تحققت الفرضية البديلة معناه عدم وجود الجذر الأحادي وبالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة، و نقوم بتطبيق هذه الفرضيات على ثلاث نماذج، ومنه يمكن كتابة النموذج الانحدار الذاتي:

$Y_t = \rho y_{t-1} + \varepsilon_t$ على شكل: $\Delta Y_t = \varphi y_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث Δ تمثل الفروق الأولى أو التفاضل الأول، وحسب اختبار DF نقوم باختبار الفرضيات في ثلاثة صيغ أي ثلاث نماذج:

النموذج الأول: $\Delta x_t = \varphi x_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $\Delta x_t = \varphi x_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $\Delta x_t = \varphi x_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$

بحيث:

c: تمثل الثابت.

b_t : تمثل الاتجاه الزمني.

ε_t: هو حد الخطأ العشوائي.

[1] DICKEY D.A. , FULLER W.A., distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the american statistical association, Vol. 74, n°366, 1979, p 431.

[2] Régis bourbonnais , Econométrie, 3éme édition, Dunod, Paris, 2000, p 225.

x_t :متغيرة عند الزمن (t).

x_{t-1}: متغيرة عند الزمن $(t-1)$.

- في النموذج الأول صيغة السير العشوائي هي بسيطة *(Simple Random Walk)* لا يوجد بها اتجاه زمني ولا حد ثابت *(processus sans Trend et sans constante)*.

- في النموذج الثاني صيغة السير العشوائي بدون اتجاه زمني ومع حد ثابت *(processus sans Trend avec constante)*.

- في النموذج الثالث صيغة السير العشوائي مع اتجاه زمني وحد ثابت *(processus avec Trend et avec constant)*.

و يتبع اختبار DF الخطوات التالية:

- يبدأ بإجراء اختبار الفرضية على النموذج الثالث ثم الثاني ثم الأول، ويتم مقارنة قيم φ المقدرة مع القيم الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل *Dickey* و *Fuller* *ويوجد* بها ما يسمى بالقيم الحرجة "*Critical values*" عند حجم عينة (n) ومستوى معنوية معين (1 %، 5%، 10%)، وعند استخدام برامج متخصصة مثل "*Eviews6*" فإنها تعطي القيم الحرجة ضمن النتائج دون الحاجة للبحث عنها في الجداول.

- فإذا كانت قيمة φ المقدرة أكبر من القيم الحرجة نقبل الفرضية العدمية H_0 ويعني هذا وجود جذر أحادي وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

- أما إذا كانت قيمة φ المقدرة أصغر من القيم الحرجة نرفض الفرضية العدمية H_0 يعني عدم وجود جذر أحادي وبالتالي استقرار السلسلة.

و بالرغم من أن اختبار *DF* هو من أولى اختبارات الجذر الأحادي، إلا أنه يتصف ببعض النقائص منها:

- أنه لا يصبح ملائما إذا وجد ارتباط ذاتي في الحد العشوائي (ε_t) أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة.
- لا يأخذ بعين الاعتبار فرضية مسار *TS* ومن جهة أخرى لا يستطيع التعرف على عدم الاستقرارية في المتغيرات الاقتصادية، لأن السلاسل الاقتصادية تتميز بارتباط ذاتي.

وهذا ما دفع "*Dickey*" و"*Fuller*" إلى توسيع المجال إلى اختبار ما يسمى بـ ديكي فولر الموسع "*Augmented Dickey-Fulle* ".

- **اختبار ديكي فولر الموسع: "*Augmented Dickey Fuller ADF*"**

طور العالم ديكي فولر عام 1981[1] اختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه (ADF) *Test Augmented Dickey-Fuller*، والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع. و يعتبر اختبار ديكي -فولر اختبار الموسع 1981 (*ADF*) لوجود الجذر الأحادي، و يعتمد على نفس عناصر اختبار (*DF*) ولكنه يقوم بتحويل نموذج من نوع (1)*AR* إلى نموذج من نوع *AR(p)* للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي، وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية، والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار *TS* أو*DS* ، وهو كذلك يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS):

النموذج الأول: $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho_j \Delta y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$

بحيث:

$\varphi = (1 - \rho)$

k :تمثل درجة التأخر.

وتتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل نموذج كما يلي:

- في النموذج الأول: لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

- الفرضية العدمية: $H_0: \varphi = 0$

- الفرضية البديلة: $H_1: \varphi < 0$

- في النموذج الثاني: لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

- الفرضية العدمية: $H_0: \varphi = 0$ و $c = 0$

- الفرضية البديلة: $H_1: \varphi < 0$ و $c \neq 0$

[1] DICKEY D.A , FULLER W.A. "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", Econometric, Vol 49, 1981, p 1072.

-في النموذج الثالث: نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه زمني و على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

- الفرضية العدمية: $H_0: \varphi = 0$ و $c = 0$ و $b = 0$

- الفرضية البديلة: $H_1: \varphi < 0$ و $c \neq 0$ و $b \neq 0$

وتتمثل خطوات ADF كما يلي:[1]

- نقوم بتقدير النموذج الثالث أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت، ثم نجري اختبار الفرضية الخاصة بهذا النموذج، فإذا تم قبول الفرضية H_0 فإن هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS ، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية H_0 وقبلنا الفرضية البديلة H_1 فإننا نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

- في النموذج الثاني إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، و بالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت (t) ، فإذا كان (c) مختلف عن الصفر فإن السلسة الزمنية من المسار DS بانحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت (c)، أما إذا كان (c) يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار DS دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (c)، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية و تم قبول الفرضية البديلة نمر إلى تقدير النموذج الأول.

- في النموذج الأول إذا تم قبول الفرضية العدمية هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف و أفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية البديلة فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

يعتمد اختبار ADF على عدد التأخر أي درجة التأخير k وتحدد باستعمال معيار Schwarz 1978 ومعيار Akaike 1974.

معيار Akaike (AIC) يتحدد بالعلاقة: $AIC(k) = T\log(\hat{\theta}_{\varepsilon_t}^2) + 2(k)$

معيار Schwarz (SC) يتحدد بالعلاقة: $SC(k) = T\log(\hat{\theta}_{\varepsilon_t}^2) + k\,log(T)$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص623.

وباستعمال البرامج المتخصصة مثل برنامج *Eviews6* يتم إعطاء عدد التأخر الأمثل (*lags optimal*) لهذين المعاملين.

- **اختبار فيلب بيرون: "*Philips Perron*"**

طور فليبس اختبارا للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، و قد اقترح كل من *Phillips* و*Perron* 1988 طريقة غير معياريةnon paramétrique لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكسADF الذي يستعمل الطريقة المعيارية[1]. ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث نماذج.

الفرضيتان هما:

- الفرضية العدمية: $H_0: \varphi = 0$
- الفرضية البديلة: $H_1: \varphi < 0$

و تتمثل صيغ النماذج في:

النموذج الأول: بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: بدون اتجاه زمني وبحد ثابت $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: باتجاه زمني و بحد ثابت $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$

ويستخدم اختبار PP الفرضية العدمية ابتدءا بالنموذج الثالث ذو اتجاه زمني وحد ثابت، ثم النموذج الثاني ذو حد ثابت وأخيرا النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت، ونقارن القيم المقدرة φ مع القيم الجدولية بنفس طريقة كما في اختبار *ADF*، ويتميز اختبارPP بإعطاء نتائج جيدة وقوية أحسن من نتائج*ADF* .

- **اختبار الاستقرارية لـ kpss**:

تم اكتشاف هذا الاختبار من طرف الباحثين *Kwiatkowski, Philips, Schmidt and Shin* عام 1992، ويأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها التباين للبواقي غير ثابت عبر الزمن، و أيضا الحالة التي يتواجد فيها أكثر من جذر أحادي للوحدة و ذلك عن طريق اختبار الفرضيتين السابقتين كما في اختبار ديكي فولر، ثم حساب مربع البواقي كما يلي:

[1] Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, Testing for a unit root in time series regression *Biometrika*, Vol 75, Jun 1988, p346.

$$S_t = \sum_{i=1}^{t} e_t$$

ثم بعد ذلك يتم حساب التباين في المدى الطويل عن طريق تقدير العلاقة التالية:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{t=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+i}\right)\frac{1}{n}\sum_{n} e_t\, e_{t-1}$$

ليتم فيما بعد حساب الإحصائية LM معامل لاغرانج كما يلي:

$$LM = \frac{1}{s_t^2}\sum \frac{s_t^2}{n^2}$$

فإذا كانت: $LM_{cal} < LM_{tab}$ فهذا يعني أن السلسة مستقرة و العكس صحيح.

المطلب الثالث: اختبارات التكامل المشترك بطريقة جوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول: **اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن "*Johanson*"**

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين المتغيرات على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام طريقو جوهانسن المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط. أنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية Engle -Granger ذات الخطوتين، وتعتبر منهجية Johanson اختبار لرتبة المصفوفة I.

ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية إلا تكون المصفوفة I ذات رتبة كاملة. ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبينين الإمكانيات العظمى Likelihood Ratio Test وهما اختبار الأثر Trace Test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigen values Test (λ_{max}).

ويعرف اختبار الأثر بـ:

$$\lambda_{max} = -T\sum_{t=r+1}^{n} log\,(1-\lambda_t)$$

حيث: λ_t عبارة عن قيم مضافة محسوبة من المحدد $|\lambda - \Omega|$

نلاحظ أن $\hat{\lambda}_{r+1}, \ldots, \hat{\lambda}_n$ هما عبارة عن أصغر قيم مضافة للمحدد.

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $\leq r$، مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك $= r$ حيث $(r = 0, 1, 2)$.

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T\, log(1 - \lambda_{r+1})$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $= r$، مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك $= r+1$.

الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ. (*ECM (Error Correction Models*)

أولا: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ.

يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية،[1] فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات.

ثانيا: صيغة نموذج تصحيح الأخطاء.

إذا بدأنا بمتغيرين X_t و Y_t وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة التالية:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t$$

إذن يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي ε_t حيث:

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t$$

و يمكن أن نميز بين شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

الشكل الأول: نموذج تصحيح الأخطاء من شكل المتوسطات المتحركة ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$Z_t = \beta\mu + \beta\varphi(L)S_t + \beta\varphi(L)e_t$$

حيث:

Z_t: تمثل علاقة غير مستقرة لأن شعاع المسار العشوائي غير مستقر.

$\beta\mu + \beta\varphi(L)S_t + \beta\varphi(L)e_t$: تمثل علاقة مستقرة .

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص685.

الشكل الثاني: نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = c - \beta z_{t-1} + \sum_{t=1}^{\rho=1} Q_t \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث:

Δy_t: تمثل علاقة مستقرة.

$c - \beta z_{t-1} + \sum_{t=1}^{\rho=1} Q_t \Delta y_{t-1} + u_t$: تمثل علاقة غير مستقرة و لإرجاعها مستقرة يجب أن المركبة:

$Z_{t-1} = \alpha(\quad_{t-1} - \delta(t-1))$ تكون مستقرة.

وبالتالي لدينا ثلاث حالات:

– **الحالة الأولى**: إذا كانت رتبة المصفوفة (φ) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات، فإن المتغيرات المدروسة تكون مستقرة حول اتجاه عام، لذلك نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء.

– **الحالة الثانية**: إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.

– **الحالة الثالثة**: إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفر، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي طريقة «Engles-Granger» ذات المرحلتين، أما في الحالة الأخرى نستعمل فيها طريقة « Johanson ».

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

1– خطوات تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة متغيرين:

إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان غير مستقرتان ومتكاملتان يمكننا أن نقدر علاقاتهما انطلاقًا من نموذج تصحيح الأخطاء، ولقد بين كل من Granger وEngle سنة 1987 أن كل السلاسل المتكاملة يمكن أن تمثل بنموذج لتصحيح الأخطاء (ECM)، أما عن الطرق الأكثر شيوعا في تقدير هذا النموذج نقوم باستعراضها بتقدير السلسلتين y_t و x_t باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، واختبار سلسلة البواقي e_t فإذا كانت مستقرة يدل ذلك على أن السلسلتين y_t و x_t متكاملتان زمنيا.

و يمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + e_t(ECM)$$

الخطوة الثاني: تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t \,/\, \alpha_2 < 0$$

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة عدة متغيرات:

يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة وجود (k) متغير في النموذج المدروس، إذ تكون لدينا حالتين بالنسبة للاختبارات:

- **حالة وجود شعاع للتكامل المتزامن وحيد:**

حيث نستعمل طريقة Engle و granger لتقدير نموذج تصحيح الأخطاء، و يكون ذلك وفق المرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى: يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وحساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \cdots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

المرحلة الثانية: يتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta_{n1t} + \alpha_2 \Delta_{n2t} + \cdots + \alpha_k \Delta_{nkt} + e_{t-1} + u_t$$

- **حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن:**

في هذه الحالة فإن طريقة Engle و granger غير فعالة لتقرير نموذج تصحيح الأخطاء، لذلك نلجأ إلى تقدير النموذج الشعاعي (MVCE) لتصحيح الخطأ Modèle vectoriel à correction d'erreur.

ففي حالة وجود متغيرين فإن نموذج تصحيح الأخطاء يعطى بالعلاقة التالية:

ما يمكننا من إيجاد علاقة بين تغيرات (y_t) وتغيرات (x_t) وعليه، وبالرغم من وجود هذه العلاقة في المدى الطويل أي:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + e_t$$

و بالتالي احتمال وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كالتالي:

$$\Delta y_t = c + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t \,, \lambda \leq 0$$
$$\Delta x_t = c + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t \,, \lambda \leq 0$$

المطلب الرابع: اختبارات السببية. "*Causality Test*"

أولا: سببية جرانجر. [1] " *Granger* "

قام جرانجر بوضع مصطلحي "السببية" و "الخارجية" بحيث يكون المتغير Y_{1t} سبب لـ Y_{2t} إذا تحسنت القيمة التنبؤية لـY_{1t} عند إدخال المعلومة المتعلقة بـ Y_{2t}.

ويقال أن X تسبب في Y لو أن التنبؤ Y بقيم عن طريق القيم السابقة للمتغير X بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير Y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير Y فقط.

فلو أن X وY يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين X وY في نموذج السببية، بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من X و Y.

وفي سنة 1969 قدم Granger اختباره للسببية والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، و يجري هذا الاختبار كما يلي:

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة (ρ) للمتغيرين Y_{1t} و Y_{2t} المستقرين كالتالي:

$$y_{1t} = a_0 + a_1^1\, b_1^1 \times y_{1t-1} a_2^1\, b_2^1 \times y_{1t-2} + \cdots + a_\rho^1 b_\rho^1 \times y_{1t-\rho}$$
$$y_{2t} = a_0 + a_1^2\, b_1^2 \times y_{2y-1} a_2^2\, b_2^2 \times y_{2y-2} + \cdots + a_\rho^2 b_\rho^2 \times y_{2y-\rho}$$

حيث إذا تم قبول الفرضية H_0: $H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_\rho^1 = 0$

فإن هذا يعني أن (y_{2t}) لا تسبب (y_{1t}).

إذا تم قبول الفرضية H_0: $H_0: a_1^1 = a_2^1 = \cdots = a_\rho^1 = 0$

فإن هذا يعني أن (y_{1t}) لا تسبب (y_{2t}).

إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: (y_{1t}) تسبب (y_{2t}) و(y_{2t}) تسبب (y_{1t}) فتكون لدينا حلقة رجعية أي علاقة ثنائية الاتجاه.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص689.

ثانيا: سببية سيمس. "*Sims*".

قدم *Sims* اختباره للسببية سنة 1980، و الذي ينص على أنه إذا كانت القيم المستقبلية لـ (y_{1t}) تسمح بتغير القيم الحاضرة لـ (y_{2t}) فإن هذا يعني أن (y_{2t}) تسبب (y_{1t}).

و يمكن تمثيل ذلك رياضيا كما يلي:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{\rho} a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{\rho} a_{1i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{\rho} b_i^2 y_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{\rho} a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{\rho} a_{2i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{\rho} b_i^2 y_{1t+i} + \varepsilon_{2t}$$

- إذا تم قبول الفرضية H_0 حيث: $H_0: b_1^2 = b_2^2 = \cdots = b_i^2 = 0$

فإن (y_{1t}) لا تسبب في (y_{2t}).

- إذا تم قبول الفرضية H_0 حيث: $H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_\rho^2 = 0$

فإن (y_{2t}) لا تسبب في (y_{1t}).

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الجزائري.

سنحاول في هذا المبحث القيام بالتحليل القياسي لأثر أسعار النفط الخام على مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر، وذلك بإتباع خطوات منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما سبق التطرق إليه في المبحث السابق، لذا قمنا بتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثرا بأسعار النفط العالمية، وذلك باستخدام الأساليب الحديثة كاختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وسببية Granger.

وبذلك تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات من خلال بناء نموذج قياسي لاختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين أسعار النفط العالمية وكل من الصادرات خارج المحروقات، الناتج الداخلي الخام والنفقات العامة.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للبيانات.

الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات محل الدراسة.

لدراسة تأثير أسعار النفط الخام على متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر وتحديد نوعية العلاقة بينها، اعتمدنا على أربع متغيرات أولها أسعار النفط الخام "Oil" (دولار/برميل) مأخوذة بالأسعار الاسمية باعتباره المتغير المستقل. وكل من المتغيرات التابعة المتمثلة في الصادرات خارج المحروقات "X"، الناتج الداخلي الخام "GDP" (دولار) إضافة إلى النفقات العامة " GOV".

وهي بيانات سنوية خاصة بالاقتصاد الجزائري، كما تتم الدراسة في الفترة الممتدة بين 1970-2012.

وقد تم صياغة المتغيرات بالشكل اللوغاريتمي لتفادي وجود مشاكل قياسية محتملة إضافة إلى جعلها مناسبة وأكثر سهولة للتقدير.

وعلى ضوء ما ذكر سوف نقوم بصياغة ثلاثة نماذج للانحدار البسيط وهي:

- أثر سعر النفط الخام على الناتج الداخلي الخام، يأخذ الصيغة الرياضية: $GDP = f(OIL)$
- أثر سعر النفط على النفقات العامة، يأخذ الصيغة الرياضية: $GOV = f(OIL)$
- أثر سعر النفط على الصادرات غير النفطية، يأخذ الصيغة الرياضية: $X = f(OIL)$

الفرع الثاني: دراسة وصفية للمتغيرات.

من خلال المعطيات السنوية والمتكونة من 43 مشاهدة ممتدة من 1970 إلى 2012، الموجودة في الملحق رقم 01، وباستخدام برنامج Eviews6 تحصلنا على المنحنيات البيانية التي تظهر في الشكل (3-2) التي تبرز لنا سلوك المتغيرات خلال فترة الدراسة إزاء الصدمات الخارجية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، وهي ممثلة كما يلي:

الشكل(3-2): وصف متغيرات الدراسة.

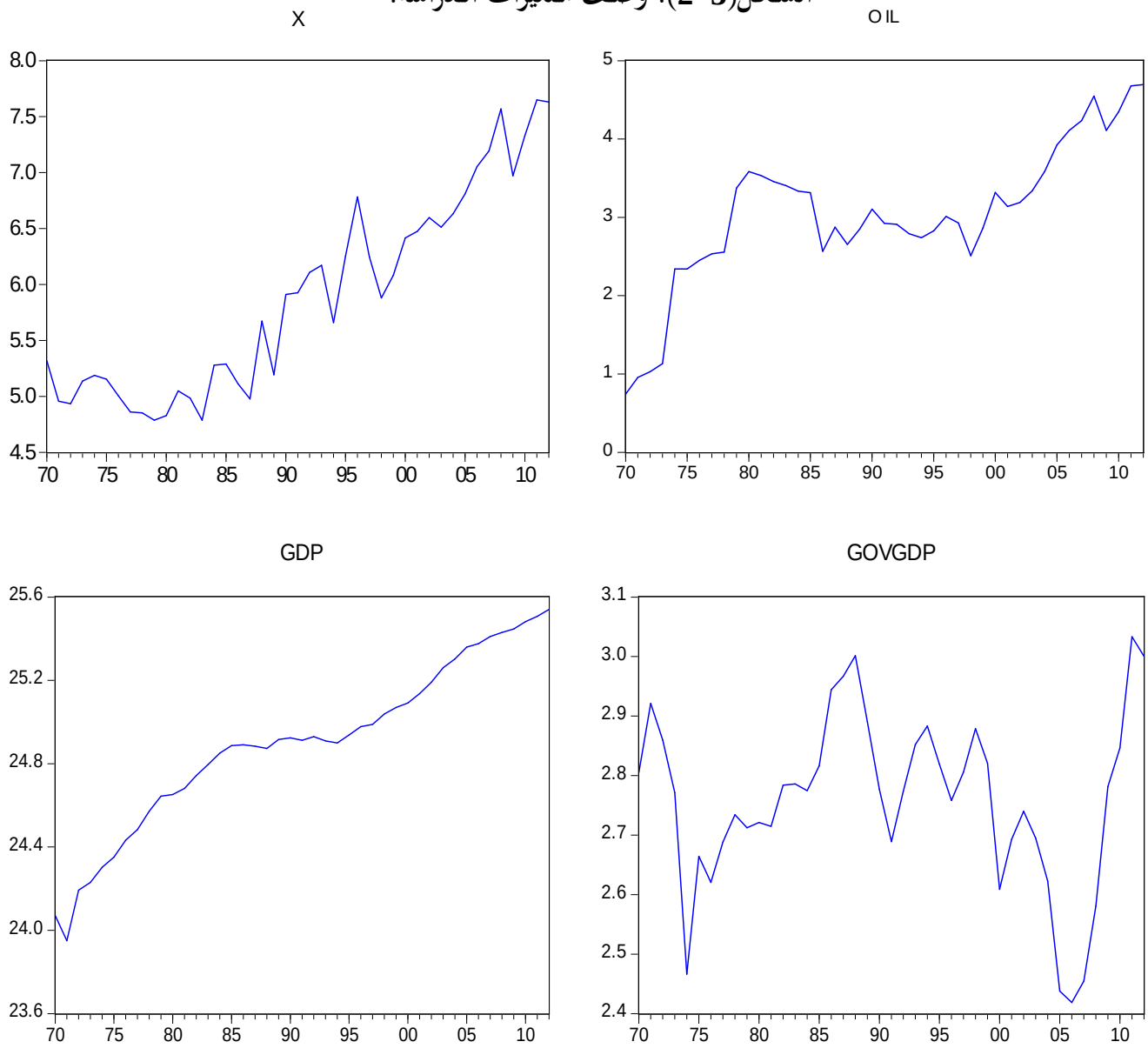

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام بيانات الملحق رقم 01.

يظهر من خلال المنحيات السابقة أن السلاسل الزمنية عند المستوى لها اتجاه عام واضح مع عدم وجود تقلبات دورية، يعني أن جميع المتغيرات غير معنوية، مما يدل على احتمالية وجود جذر وحدي وعدم استقرارها كتشخيص مبدئي لها.

إلا أن التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية محل الدراسة لا يسمح لنا بالتكهن الصحيح على استقرارها من عدمه، لهذا وجب علينا القيام بالاختبارات القياسية المناسبة لها.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، حيث أن طبيعة هذه السلاسل الزمنية تكون غير ساكنة مما يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious regression) الذي يعني وجود اتجاه عام (Trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها. لذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أولا وتحديد درجة استقرارها قبل معالجتها.

الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية.

ترتبط صحة تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة بافتراض سكون أو استقرار جميع السلاسل الزمنية، ذلك لأن عدم استقرارها سيؤدي إلى أخطاء في تحديد النموذج القياسي، إذ سنقوم باختبار السلاسل ويتطلب ذلك اختبار جذر الوحدة Unit Root Test، من أجل ذلك نعتمد على كل من اختبار ADF واختبار PP وكذا اختبار KPSS عند المستوى (Level)، ففي حالة ما لم تكن مستقرة عند المستوى نجري الفروق الأولى (1^{st} difference)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج الخاصة بكل سلسلة.

1- سلسلة سعر النفط (Oil):

- **اختبار ADF و PP :**

يعتمد اختبار ADF و Phillips-perron على النماذج الثلاث التالية:

$$\Delta oil_t = \rho oil_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta oil_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta oil_t = \rho oil_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta oil_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta oil_t = \rho oil_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta oil_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

أما بالنسبة لفرضيات الاختبار فهي كالتالي:

$H_0: \rho = 0$ ⟹ oil_t لها جذر وحدي مما يعني أنها ليست مستقرة

$H_1: \rho \neq 0$ ⟹ oil_t ليس لها جذر وحدي مما يعني أنها مستقرة

حيث يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول (3–1): نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة سعر النفط.

الفروق	ADF	PP
I(0) : Level	t-stat= -1.912146 Prob= 0.3237	t-stat= 1.376962 Prob=0.9555
I(1) :1st difference	t-stat= -6.641073 Prob=0.000	t-stat= -6.233916 Prob=0.000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews6.

- بالنسبة لاختبار ADF نلاحظ أن قيمة t-Statistic = -6.641073 أصغر من القيمة الحرجة t-tab= -1.949097 ، و Prob=00 أصغر من مستوى معنوية 5 %،[1] هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية H_0 لصالح H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي هذه السلسلة الزمنية والمتعلقة بسعر النفط الخام مستقرة عند الفرق الأول "1".
- أما بالنسبة لاختبار PP نلاحظ أن قيمة t-Statistic = -6.233916 أصغر من القيمة الحرجة t- tab= -1.949097، و Prob=00 أصغر من مستوى معنوية 5 %،[2] هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية H_0 لصالح H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي سلسلة سعر النفط الخام مستقرة عند الفرق "1".
- اختبار **Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin: "Kpss"**

يختلف اختبار Kpss عن باقي اختبارات الاستقرارية فهو يعتمد على الفرضيات التالية:

[1] أنظر الملحق رقم 02.

[2] أنظر الملحق رقم 02.

$H_0: \rho \neq 0 \Longrightarrow oil_t$ ليس لها جذر وحدي مما يعني أنها مستقرة

$H_1: \rho = 0 \Longrightarrow oil_t$ لها جذر وحدي مما يعني أنها غير مستقرة

لذلك لخصنا النتائج في الجدول الموالي:

الجدول (3–2): نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة سعر النفط.

الـدرجة	اختبار Kpss
I(0) : Level	LM-stat= 0.585678
I(1) :1st difference	LM-stat= 0.172875

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews6.

- نلاحظ أن قيمة LM-Statistic = 0.585678 أصغر من القيمة الحرجة LM-tab= 0.463000 عند مستوى معنوية % 5،1[1] هذا يعني أننا نقبل الفرضية العدمية H_0 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي سلسلة سعر النفط مستقرة عند الدرجة "1".

2- سلسلة الصادرات غير النفطية (X):

- **اختبار ADF وPP :**

يعتمد اختبار ADF وPhillips-perron على النماذج الثلاث التالية:

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta X_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

أما بالنسبة لفرضيات الاختبار فهي كالتالي:

$H_0: \rho = 0 \Longrightarrow X_t$ لها جذر وحدي مما يعني أنها ليست مستقرة

$H_1: \rho \neq 0 \Longrightarrow X_t$ ليس لها جذر وحدي مما يعني أنها مستقرة

يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول التالي:

[1] أنظر الملحق رقم 03.

الجدول (3–3): نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة الصادرات.

الفـروق	ADF	PP
I(0) : Level	t-stat= 1.061060 Prob=0.9219	t-stat= 2.699887 Prob=0.9978
I(1) :1st difference	t-stat= -5.853829 Prob=0.0000	t-stat= -8.615990 Prob=0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews6.

- بالنسبة لاختبار ADF نلاحظ أن قيمة t-Statistic = -5.853829 أصغر من القيمة الحرجة t-tab= -1.949097 ، و Prob= 0.0000 أصغر من مستوى معنوية % 5 ،[1] هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية H_0 لصالح H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي هذه السلسلة الزمنية والمتعلقة بالصادرات مستقرة عند الفرق الأول "1".
- أما بالنسبة لاختبار PP نلاحظ أن قيمة t-Statistic =-8.615990 أصغر من القيمة الحرجة t- tab= -1.949097، و Prob= 0.0001 أصغر من مستوى معنوية % 5 ،[2] هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية H_0 لصالح H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي سلسلة الصادرات غير النفطية مستقرة عند الفرق "1".
- اختبار **Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin: "Kpss" **

يختلف اختبار Kpss عن باقي اختبارات الاستقرارية فهو يعتمد على الفرضيات التالية:

$H_0: \rho \neq 0 \Longrightarrow oil_t$ ليس لها جذر وحدي مما يعني أنها مستقرة

$H_1: \rho = 0 \Longrightarrow oil_t$ لها جذر وحدي مما يعني أنها غير مستقرة

لذلك لخصنا النتائج في الجدول الموالي:

[1] أنظر الملحق رقم 04.

[2] أنظر الملحق رقم 04.

الجدول (3–4): نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة الصادرات.

الـدرجة	اختبار Kpss
I(0) : Level	LM-stat= 0.177920
I(1) :1st difference	LM-stat= 0.458095

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews6.

- نلاحظ أن قيمة LM-Statistic = 0.458095 أصغر من القيمة الحرجة 0.463000 =LM-tab عند مستوى معنوية % 5،[1] هذا يعني أننا نقبل الفرضية العدمية H_0 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي سلسلة الصادرات غير النفطية مستقرة عند الدرجة "1".

3– سلسلة الناتج الداخلي الخام (GDP):

- **اختبار ADF و PP :**

يعتمد اختبار ADF و Phillips-perron على النماذج الثلاث التالية:

$$\Delta GDP_t = \rho GDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta GDP_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta GDP_t = \rho GDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta GDP_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta GDP_t = \rho oil_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta GDP_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

أما بالنسبة لفرضيات الاختبار فهي كالتالي:

$H_0: \rho = 0 \Longrightarrow$ GDP_t لها جذر وحدي مما يعني أنها ليست مستقرة

$H_1: \rho \neq 0 \Longrightarrow$ GDP_t ليس لها جذر وحدي مما يعني أنها مستقرة

يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

[1] أنظر الملحق رقم 05.

الجدول (3–5): نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام.

الـدرجة	ADF	PP
I(0) : Level	t-stat= -1.530335 Prob=0.5087	t-stat= -2.008046 Prob=0.5801
I(1) :1st difference	t-stat= -9.956160 Prob=0.0000	t-stat= -8.656740 Prob=0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews6.

- بالنسبة لاختبار ADF نلاحظ أن قيمة t-Statistic = -9.956160 أصغر من القيمة الحرجة t-tab= -3. 523623، و Prob=0.0 000 أصغر من مستوى معنوية % 5،[1] هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية H_0 لصالح H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي هذه السلسلة الزمنية والمتعلقة بالناتج الداخلي الخام مستقرة عند الدرجة "1".
- أما بالنسبة لاختبار PP نلاحظ أن قيمة t-Statistic = -8.656740 أصغر من القيمة الحرجة t-tab= -3. 523623 ، و Prob=0.0000 أصغر من مستوى معنوية % 5،[2] هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية H_0 لصالح H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي هذه السلسلة الناتج الداخلي الخام مستقرة عند الدرجة "1".
- اختبار **Kpss**:

يختلف اختبار Kpss عن باقي اختبارات الاستقرارية فهو يعتمد على الفرضيات التالية:

$H_0: \rho \neq 0$ ⟹ GDP_t ليس لها جذر وحدي مما يعني أنها مستقرة

$H_1: \rho = 0$ ⟹ GDP_t لها جذر وحدي مما يعني أنها غير مستقرة

لذلك لخصنا النتائج في الجدول الموالي:

[1] أنظر الملحق رقم 06.

[2] أنظر الملحق رقم 06.

الجدول (3–6): نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام.

الـدرجة	اختبار Kpss
I(0) : Level	LM-stat= 0.122991
I(1) :1st difference	LM-stat= 0.253110

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews6.

- نلاحظ أن قيمة LM-Statistic = 0.253110 أصغر من القيمة الحرجة t-tab= 0.463000 عند مستوى معنوية % 5،1[1] هذا يعني أننا نقبل الفرضية العدمية H_0 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي سلسلة الناتج الداخلي الخام مستقرة عند الدرجة "1".

4– سلسلة النفقات العامة (GOV):

- **اختبار ADF و PP :**

يعتمد اختبار ADF و Phillips-perron على النماذج الثلاث التالية:

$$\Delta GOV_t = \rho GOV_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta GOV_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta GOV_t = \rho GOV_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta GOV_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta GOV_t = \rho oil_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \varphi \Delta GOV_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

أما بالنسبة لفرضيات الاختبار فهي كالتالي:

$H_0: \rho = 0 \Longrightarrow$ لها جذر وحدي مما يعني أنها ليست مستقرة GOV_t

$H_1: \rho \neq 0 \Longrightarrow$ ليس لها جذر وحدي مما يعني أنها مستقرة GOV_t

يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول التالي:

[1] أنظر الملحق رقم 07.

الجدول (3–7): نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة النفقات العامة.

الـدرجة	ADF	PP
I(0) : Level	t-stat= 2.113096 Prob=0.2407	t-stat= 2.261064 Prob=0.4450
I(1) :1st difference	t-stat= -9.956160 Prob=0.0000	t-stat= -5. 759598 Prob=0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews6.

- بالنسبة لاختبار ADF نلاحظ أن قيمة t-Statistic = -9.956160 أصغر من القيمة الحرجة t-tab= -1. 949097، و Prob=0.0 000 أصغر من مستوى معنوية % 5،[1] هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية H_0 لصالح H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي هذه السلسلة الزمنية والمتعلقة بالنفقات العامة مستقرة عند الدرجة "1".
- أما بالنسبة لاختبار PP نلاحظ أن قيمة t-Statistic =-5. 759598 أصغر من القيمة الحرجة t-tab= -1. 949097، و Prob=0.0000أصغر من مستوى معنوية % 5،[2] هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية H_0 لصالح H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي سلسلة النفقات العامة مستقرة عند الدرجة "1".
- اختبار **Kpss**:

يختلف اختبار Kpss عن باقي اختبارات الاستقرارية فهو يعتمد على الفرضيات التالية:

$H_0: \rho \neq 0 \Longrightarrow GOV_t$ ليس لها جذر وحدي مما يعني أنها مستقرة

$H_1: \rho = 0 \Longrightarrow GOV_t$ لها جذر وحدي مما يعني أنها غير مستقرة

لذلك لخصنا النتائج في الجدول الموالي:

[1] أنظر الملحق رقم 08.

[2] أنظر الملحق رقم 08.

الجدول (3–8): نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة النفقات العامة.

الـدرجة	اختبار Kpss
I(0) : Level	LM-stat= 0.188080
I(1) :1st difference	LM-stat= 0.097552

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews6.

- نلاحظ أن قيمة LM-Statistic = 0. 097552 أصغر من القيمة الحرجة LM-tab=0.146000 عند مستوى معنوية % 5،1[1] هذا يعني أننا نقبل الفرضية العدمية H_0 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدية I(1)، وبالتالي سلسلة النفقات العامة مستقرة عند الدرجة "1".

الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن.

1– اختبار Engle –Granger:

بعد التأكد من استقرار جميع السلاسل الزمنية ومن ثم تكامل متغيراتها عند الدرجة الأولى، وجب علينا التحقق من الشرط الثاني والمتمثل في استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار السلاسل الأصلية، بمعنى وجود تكامل متزامن بين سعر النفط وباقي المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري المختارة في الدراسة.

ومن أجل هذا الفرض وجب علينا استخدام اختبار أنجل جرانجر، وذلك بعد تقدير النماذج الثلاث التالية:

$$X = c_1 + c_2 Oil + \varepsilon_1$$
$$GDP = c_1 + c_2 Oil + \varepsilon_2$$
$$GOV = c_1 + c_2 Oil + \varepsilon_3$$

حيث c_1 وc_2 هي معالم النموذج مقدرة بطريقة المربعات الصغرى (LS)، أما ε_t فتمثل سلسلة البواقي أو الأخطاء.

بالاستعانة ببرنامج « Eviews6 » تحصلنا على النتائج الموضحة بالجداول الآتية:

[1] أنظر الملحق رقم 09.

الجـدول (3-9): اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول.

النموذج الأول		
coefficient	t-Stat	prob
C_1=3.918244	10.84218	0.0000
C_2=0.647537	5.691697	0.0000
R^2=0.441382		
F-statistic =32.39541 prob= 0.000001		

الجـدول (3-10): اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني.

النموذج الثاني		
coefficient	t-Stat	prob
C_1=23.73101	224.34021	0.0000
C_2=0.382779	11.49451	0.0000
R^2=0.763175		
F-statistic =132.1238 prob= 0.00000		

الجـدول (3-11): اختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث.

النموذج الثالث		
coefficient	t-Stat	prob
C_1= 2.853459	36.69062	0.0000
C_2= 0. 31204	-1.274523	0.2097
R^2=0.38110		
F-statistic= 1.624409 prob= 0.209655		

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews6.

من خلال نتائج التقدير تبدو معالم النموذج معنوية ومقبولة إحصائيا، ومن جهة أخرى نلاحظ أن معامل التحديد R^2 الذي يعبر عن جودة التقدير أو قوة العلاقة بين متغيرات النموذج أن نسبته جيدة بالنسبة للنموذج الثاني، وضعيفة نوعا ما بالنسبة للنموذج الأول والثالث.

كما تشير هذه النماذج إلى العلاقة الترابطية بين سعر النفط كمتغير مستقل وكل من الصادرات، الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي **كمتغيرات** تابعة. هذا ما سنحاول تفسيره في الآتي:

- في حالة ارتفاع سعر النفط بوحدة واحدة تزيد قيمة الصادرات **خارج المحروقات بنسبة** 64.75%،[1] **وأحسن مثال على ذلك أزمة** 2008 حينما ارتفع سعر البترول من 69.1 **دولار/برميل سنة** 2007 إلى 94.4 **دولار/برميل سنة** 2008 **حيث تبعه ذلك قفزة نوعية** في قيمة الصادرات غير النفطية **من** 1332 **مليون دولار** في 2007 إلى 1936,96 **ملون دولار عام** 2008، **أما عن الصادرات من المحروقات فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا من** 59.61 سنة 2007 إلى 77.19 **مليار دولار عام** 2008.
- كل تغير في **سعر النفط بوحدة واحدة يقابله** تغير طردي في الناتج الداخلي الخام بنسبة 38.27%،[2] **حيث نلاحظ ارتفاعا لمعدل النمو الحقيقي عام** 1974 يكمن تفسيره بتداعيات الحرب العربية **الإسرائيلية وما** صاحبها من ارتفاع حاد في سعر النفط حيث سجل سنة 1973 **ما يقارب** 3.1 **دولار/**برميل إلى أن وصلت قيمته إلى 10.4 **دولار/برميل سنة** 1974.
- أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فهو بدوره يتأثر بتقلب أسعار البترول ولكن بنسبة **أقل** مقارنة مع باقي المتغيرات **بلغت** 31.20% ،[3] **حيث قدرت النفقات العمومية بـ** 804.04 **مليون دولار سنة** 1970، إلى أن شهدت زيادة معتبرة **سنة** 1971 **فبلغت** قيمتها حوالي 942.7 **مليون دولار. وهذا دليل على اعتماد الجزائر على** الإيرادات النفطية بشكل كبير في تمويل الإنفاق الحكومي.

بعدما قمنا بتقدير النماذج الثلاث السابقة بقي لنا أن نعرف درجة استقرارية سلسلة البواقي كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجـدول(3–12): اختبار استقرارية سلسلة البواقي.

الدرجة	سلسلة البواقي للنموذج الأول	سلسلة البواقي للنموذج الثاني	سلسلة البواقي للنموذج الثالث
I(0) : Level	t-stat= -1.959398 Prob=0.0407	t-stat= -2.094706 Prob=0.0361	t-stat= -2.590593 Prob=0.0109

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews6.

[1] أنظر الملحق رقم 10.
[2] أنظر الملحق رقم 11.
[3] أنظر الملحق رقم 12.

➢ نلاحظ أن قيم t-Statistic أصغر من القيمة الحرجة 1.949097- =t-tab، و .Prob أصغر من مستوى معنوية 5 %،[1] هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية H_0 لصالح H_1 أي أن سلسلة البواقي ليس لها جذور وحدية I(0)، وبالتالي فهي مستقرة عند المستوى. وبهذا نكون قد حققنا الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة الأصلية.

2- اختبار Johanson:

تعتبر منهجية " جوهانسن " و" جوهانسن – جوسليوس " اختبار لرتبة المصفوفة، ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة ($0 < r = r < \eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).

ويعرف اختبار الأثر بـ :

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $\leq r$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r (حيث r = 0، 1، 2). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ :

$$\lambda_{max} = -T \log(1-\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r + 1. [2]

بعدما وجدنا أن كل من متغير سعر البترول وباقي متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الصادرات غير النفطية، الناتج الداخلي الخام والنفقات العامة متكاملة من نفس الدرجة، فنقول أن هناك احتمال كبير لوجود علاقة تكامل بينها في المدى الطويل، وللتأكد من ذلك نقوم باختبار جوهانسن للتكامل المشترك نتائجه موضحة كالآتي:

[1] أنظر الملحق رقم 13.

[2] خالد بن حمد بن عبدالله القدير، " **اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية** "، مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، المجلد 17- العدد 2، السعودية، 1425هـ، ص198.

الجدول (3–13): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

Hypothesized No.of CE(s)	Trace statistic	0.05 Critical Value	Prob**
None*	53.05673	47.85613	0.0150
At most 1*	37.96672	29.79707	0.0390
At most 2	3.500130	15.49471	0.9397
At most 3	0.031108	3.841466	0.8599
Trace test indicates 2 cointegration eqn(s) at the 0.05 level			
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level			
** Mackinnon- Haug- Michelis (1999) p-values			

المصدر: من إعداد الطالبة بأستخدام برنامج Eviews6.

يمكن تلخيص النتائج المحصل في الجدول كما يلي: [1]

– **الاختبار الأول:** يعتمد على الفرضيتين $\begin{cases} H_0: r = 0 \\ H_1: r \neq 0 \end{cases}$ **نلاحظ أن قيمة** $\lambda_{trace} = 53.05673$ أكبر من القيمة الحرجة 47.85613 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض H_0 مما يعني أن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر لذا نكمل مع الاختبار الثاني.

- **الاختبار الثاني:** $\begin{cases} H_0: r = 1 \\ H_1: r > 1 \end{cases}$ **قيمة** $\lambda_{trace} = 37.96672$ **أكبر من القيمة الحرجة** 29.79707 **عند** مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض H_0 مما يعني أن رتبة المصفوفة لا تساوي **الواحد لذا نكمل مع الاختبار** الثالث.

- **الاختبار الثالث:** $\begin{cases} H_0: r = 2 \\ H_1: r > 2 \end{cases}$ **قيمة** $\lambda_{trace} = 3.500130$ **أصغر من القيمة الحرجة** 15.49471 **عند مستوى معنوية** 5%، وبالتالي نقبل H_0 هذا يعني أن رتبة المصفوفة **تساوي(2) لذا نتوقف عند هذا الحد، ونقول أن هناك على الأكثر علاقة تكامل متزامن واحدة** في المدى الطويل بين سعر البترول وكل من الصادرات والنفقات العامة والناتج الداخلي الخام، مما يفسر مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط العالمية.

[1] أنظر الملحق رقم 14 .

3- نموذج تصحيح الخطأ: (The Error Correction Model-ECM)

فهو يتميز عن نموذج أنجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل **طريقة انجل- غرانجر** (Engel Granger 1987) **وجوهانسن** (Johansen 1988)، **ولاختبار لمدى تحقق** التكامل المتزامن بين المتغيرات في ظل (ECM) **يقدم** (Persaran 2001) **منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية** (القصيرة **والطويلة الأجل**) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، **أوكان** بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، و يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف **الطرق التقليدية السابقة**،[1] **ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.**

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك **بين** أسعار البترول العالمية ومتغيرات الاقتصاد الجزائري، **فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ** (ECM)، وتأتي **خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ** والتي تعتبر **واحدة من أدوات التحليل القياسي** بحيث **يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي** الانحدار **لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم** في الدراسة **بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل** القصير.

استنادا لما سبق قمنا بتلخيص نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول (3-14): تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

النموذج	النموذج المقدر
الأول	DGOV1 = 0.94*DGOV (-1) - 0.15*DGOV (-2) + 0.13*DOIL(-1) + 0.054*DOIL(-2) + 4.24
الثاني	DX = 1.00*DX(-1) - 0.09*DX(-2) + 0.005*DOIL(-1) 0.0132095149209*DOIL(-2) + 0.39
الثالث	DGDP = 1.04*DGDP(-1) - 0.19*DGDP(-2) + 0.029*DOIL(-1) + 0.057*DOIL(-2) + 3.505

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews6.

[1] William H. Greene, **"Econometric Analysis"**, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654 ,

المطلب الثالث: اختبارات السببية ودوال الاستجابة لصدمات أسعار البترول.

تماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا قمنا باستخدام أسلوب التكامل المشترك لتحليل العلاقة طويلة المدى بين أسعار النفط العالمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري، وقد أثبتنا وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين هذه المتغيرات. بعد ذلك لا بد من استخدام منهجية السببية Granger لتحديد نوع العلاقة بين مختلف المتغيرات المدروسة في المدى القصير مما يوحي بأن هناك اتجاها مشتركا يربط بينها.

إضافة إلى تحليل ما يسمى بدالة نبض الاستجابة impulse response function . بحيث تختبر هذه الأخيرة استجابة المتغيرات التابعة في نموذج VAR إلى الصدمات في حد الخطأ.

الفرع الأول: اختبار العلاقة السببية.

من أجل معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة (لا توجد علاقة أو علاقة أحادية أو ثنائية الاتجاه) نقوم باختبار السببية لجرانجر، حيث يقوم على أساس معرفة التأثير بين المتغيرات في المدى القصير، وذلك من خلال المعادلات الثلاث التالية:

$$\Delta X_t = \sum_{t=1}^{n} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{t=1}^{n} \beta_i \Delta Oil_{t-i} + V_i$$

$$\Delta GDP_t = \sum_{t=1}^{n} \alpha_i \Delta GDP_{t-i} + \sum_{t=1}^{n} \beta_i \Delta Oil_{t-i} + V_i$$

$$\Delta GOV_t = \sum_{t=1}^{n} \alpha_i \Delta GOV_{t-i} + \sum_{t=1}^{n} \beta_i \Delta Oil_{t-i} + V_i$$

يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول (3-15): اختبار سببية Granger.

Null Hypothesis	F- Statistic	Prob
Oil(1) does not Granger Cause X(1)	2.20123	0.0836
Oil(1) does not Granger Cause GDP(1)	0.06402	0.9381
Oil(1) does not Granger Cause GOV(1)	3.01823	0.0902

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews6.

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن prob في النموذج الثاني أكبر من مستوى المعنوية 1، 5 و 10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0، هذا يعني أنه ليست هنالك علاقة بين سعر النفط والناتج الداخلي الخام في المدى القصير، أما في النموذج الأول والثالث نجد أن prob أصغر من مستوى معنوية 10% وبذلك نرفض الفرضية العدمية H_0 عند 10%، مما يدل أن سعر البترول يؤثر أو يسبب كل من الصادرات غير النفطية والنفقات العامة في المدى القصير أي هناك علاقة قصيرة الأجل بينها.[1]

الفرع الثاني: تحليل دوال الاستجابة لصدمات أسعار البترول.

يتمتع نموذج *VAR* ببعض الخصائص الجيدة، منها أنها بسيطة وأنه لا يلزم التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية، كما أنه سهل التقدير حيث كل معادلة تقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.إضافة إلى أن التنبؤ باستخدام نماذج *VAR* أفضل من تلك التي يتحصل عليها من المعادلات الآنية.

ولكن نماذج *VAR* تعرضت لبعض الانتقادات، أنها غير مبنية على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب الآخر، ولكن باستخدام الاختبارات الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات التي تظهر غير معنوية من أجل الحصول على نموذج قد يحوي الاختبارات بما يسمى باختبار السببية. كذلك بالحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية.

للتغلب على هذه الانتقادات، المؤيدين لنموذج *VAR* قاموا بتقدير ما يعرف بدالة الاستجابة، تفيد هذه الأخيرة في دراسة التفاعل بين المتغيرات في نموذج الانحدار الذاتي، هذه الدوال تمثل ردة فعل المتغيرات للصدمات التي يتعرض لها النظام ذات الصلة لدراسة مشكلة اقتصادية محددة.

لذا سنحاول من خلال دراسة الصدمات ودوال الاستجابة، إحداث صدمة في سعر النفط *oil* والبحث عن الأثر الناتج عن هذه الصدمة على باقي المتغيرات لفترة تنبؤ تمتد على مدى 10 سنوات. وسنبين من خلال الشكل الموالي دوال الاستجابة الدفعية لكل متغير لصدمة واحدة في أسعار البترول خلال الفترة 1970-2012.

[1] أنظر الملحق رقم 15.

الشكل(3-3): استجابة متغيرات الاقتصاد الكلي لصدمة أسعار البترول.

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.

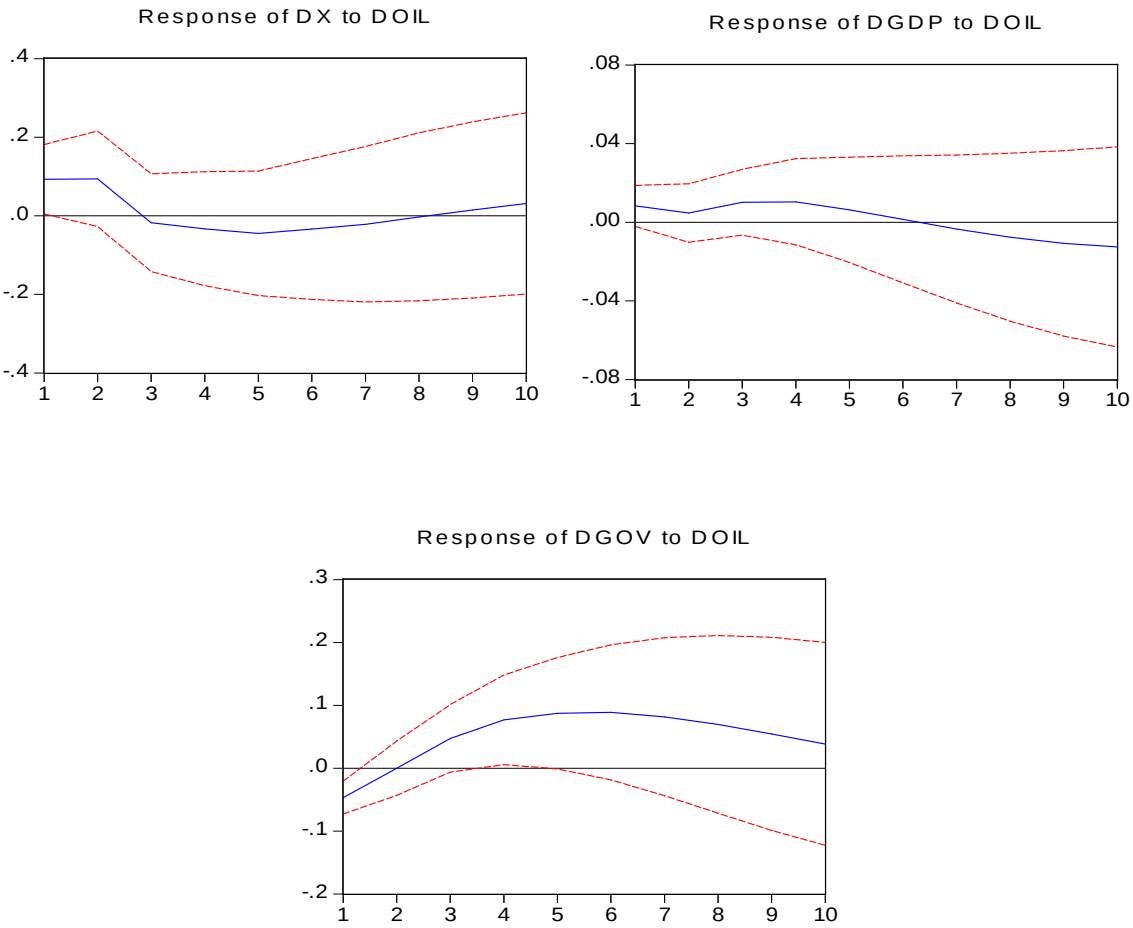

حاولنا من خلال الشكل (3-10) قياس مدى استجابة متغيرات الدراسة جراء إحداث صدمة مفاجئة على سعر النفط، وقمنا بتسجيل الملاحظات التالية:[1]

- إن استجابة الصادرات غير النفطية لصدمة سعر النفط كانت ايجابية في الفترتين الأولى والثانية بنسبة حاولي 0.93%، سرعان ما أخذت تتناقص بشكل سلبي إلى غاية الفترة الخامسة بنسبة -0.4%، ومع بداية الفترة السادسة بدأت في الارتفاع مجددا إلى أن أصبحت ايجابية في الفترتين الأخيرتين.
- وبالنسبة للناتج الداخلي الخام نلاحظ أن استجابته لصدمة سعر النفط كانت موجبة في بداية الفترة الأولى بنسبة 0.08% إلا أنه شهدت انخفاضا طفيفا في الفترة الثانية، ولكن سرعان ما عادت إلى الزيادة بشكل موجب إلى غاية الفترة السادسة. لينخفض بعد ذلك في الفترة السابعة ويستمر هذا الوضع حتى آخر فترة وذلك بشكل سلبي منتظم بنسبة -0.12%.

[1] أنظر الملحق رقم 16.

- أما فيما يخص النفقات العامة فالملاحظ أنها بعدما كان لها أثر سلبي في الفترتين الأولى **والثانية**، بدأت في الارتفاع منذ الفترة الثالثة بنسبة 0.47% إلى نهاية الفترة العاشرة في **شكل دالة موجبة مقعرة.**

المطلب الرابع: التقييم الاقتصادي للنتائج.

تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط، فقد عرف الاقتصاد الجزائري نموا متسارعا خلال العقد الأول من القرن الحالي. ثم شهد بعد ذلك أشد فتراته تأزما نتيجة تراجع أسعار النفط، تدهور احتياطات النقد الأجنبي، ارتفاع الدين العام، وتدهور الوضع الأمني.

يتبين لنا من خلال الاختبارات القياسية السابقة أن الفترة ما بين 1970-2012 شهدت تذبذبات حادة في **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي** (مقاس بالناتج المحلي الإجمالي)، **والتي** يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار **النفط والأزمات** المالية العالمية التي بدورها **تأثر على الطلب العالمي للطاقة. كما نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي سنة 1974 قدر بـ** 65% يمكن تفسيره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وفي عام 1980 (16%) والتي تسمى الصدمة **النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية** وأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية، ولكن سرعان ما انهارت هذه الأخيرة **خلال أزمة 1986 المالية مما** انعكس على معدل النمو بانحدار شديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي – 9% ، **ولكن** هذه المعدلات عاودت **نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1990 12% و 23% تقريباً عام 1991**، وشهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، **مما انعكس بسلب على معدلات النمو خلال 1992-1994، و معدلات نمو متواضعة بين 1994- 1999.**

مع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو ارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً حين وصلت أقصى معدل لها عام 2008 بحوالي 28 % **برغم الأزمة المالية العالمية الراهنة**، لم تتأثر أسعار النفط بشكل حادة جدا نتيجة الطلب العالمي الكبير و المتزايد، وبروز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية.

أما بالنسبة للنفقات العامة اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة **الاقتصادية** تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط **الاقتصادي، وقد كان للوفرة** المالية الكبيرة التي حققتها **الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط** بداية الألفية الثالثة دورا هاما في **إتباع** هذه

السياسة التي كان لها على غرار البعد **الاقتصادي** بعدا اجتماعيا كبيرا خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع **الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي.**

نلاحظ أن النفقات في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن نسبة هذه **زيادة في النفقات** تختلف **من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع** هذه النسبة **وأحيانا تنخفض، وذلك** بحسب **الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات** التي **تنتهجها الدولة، فمثلا نلاحظ إن نسبة الزيادة من سنة** 1999 إلى 2000 **قدرت بـ** 22.5% **وذلك** يعني **زيادة في حجم النفقات العامة ب** بقيمة 627.2 **مليار دج، وهذا نتيجة الارتفاع في أسعار** البترول بحيث **ارتفع سعر برميل النفط من** 17.5 **دولار أمريكي** للبرميل **سنة** 1999 إلى 27.5 **دولار أمريكي سنة** 2000، وبالتالي **ارتفاع إيرادات الجباية** البترولية التي تعتبر **عائدا مهما** للإيرادات **العامة للدولة.**

كما نلاحظ أن نسبة الزيادة من سنة 2006 إلى **سنة** 2007 **قدرت بـ** 26,07%، **وهذا كان نتيجة لسياسة إنعاش** النشاط **الاقتصادي من خلال** مختلف **برامج النفقات العامة** التي **طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار** البترول.

حيث عرفت النفقات العامة في الجزائر تزايد بنسبة 83% **خلال** الفترة 2003- 2007 **ووصلت** إلى 3092.7 **مليار دج** في **سنة** 2007 **مقابل** 1690.2 **مليار دج سنة** 2003.

أما فيما يخص الصادرات غير النفطية فقد سجلت أدنى قيمة لها في سنة 1986 بمبلغ 198.9 **مليون دولار نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية** والانهيار المفاجئ لأسعار النفط والآثار السلبية التي خلفتها، إذ بلغ سعر برميل النفط حوالي 10 دولار في بداية سنة 1986. بينما شهدت في سنة 1988 **ارتفاعا ملحوظا يقدر بقيمة** 221.8 **مليون دولار مقارنة بسنة** 1986 بسبب البرنامج الإجمالي للصادرات الذي وضعته الدولة لتكثيف الصادرات غير **النفطية وتنويع** إيرادات الصادرات بحجم مالي يقدر بـ 4.5 **مليار دينار جزائري.**

لذا سارعت السلطات العمومية في مطلع الثمانينات ولاسيما تحت ضغط الأزمة العالمية لسنة 1986 إلى تنفيذ مجموعة من **الإصلاحات** الداخلية، إلا أن استمرار حدة هذه الأزمة بتعدد جوانبها الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى الاقتناع بعدم جدوى هذه **الإصلاحات** لمعالجة المشاكل، مما أدى إلى **إعادة** النظر في نموذج التنمية القائم من خلال التحول التدريجي نحو تطبيق سياسة اقتصاد السوق والتوجه نحو **الليبرالية.**

ويدل الضعف النسبي لحصة الصادرات غير النفطية أن تلك الحوافز التشجيعية لم تنجح في تحقيق الانطلاقة المنشودة كما كان مخطط لها مع بداية 1986 فهي لم تتجاوز 6% في أحسن الظروف.

نستخلص أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي لا زال يعتمد على المادة الأولية بشكل تام ويتجلى ذلك في سيطرة صادرات المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي ويتجلى ذلك في كون الجباية البترولية تشكل أكبر نسبة من حجم الإيرادات العامة التي تساهم في تغطية النفقات العامة في حدود نسبة 60 %.

خاتمة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي من الدراسة والمتمثل في قياس أثر التغير في أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر، وذلك في الفترة الممتدة بين 1970-2012، في البداية عالجنا الجانب النظري من القياس الاقتصادي مبينين أهم الطرق الإحصائية المعتمدة في النهج القياسي، إضافة إلى تحليل السلاسل الزمنية وطرق معالجتها.

وفي الأخير قمنا بتطبيق هذه الأساليب على السلاسل الزمنية المتمثلة في سلسلة النفط، الصادرات خارج المحروقات، الناتج الداخلي الخام والنفقات العامة. وذلك بتحليل النتائج المتعلقة باستقرارية هذه الأخيرة والتكامل المشترك واختبار السببية لمعرفة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.

وكانت النتائج كالتالي:

- إن هناك علاقة طردية وثيقة بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات، جسّدتها معاملات الارتباط المرتفعة بين الكثير من المؤشرات الاقتصادية وأسعار النفط.
- تحتوي الجزائر خيرات طبيعية وإمكانيات بشرية تجعل الكثير يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، إلا أنه وللأسف تبقى وإلى يومنا هذا تعاني من اختلالات هيكلية جمة، تعصف وبشدة باستقرارها الاقتصادي. ولعل أبرز الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد في الجزائر هو مشكل التبعية للريع النقطي وأثره على معظم المؤشرات الاقتصادية، جعلت الاقتصاد عرضة لمجموعة من الأزمات مثل أزمتي 1986 و1998، واللتان أدخلتا الجزائر في دوامة من المشاكل كانت عواقبها وخيمة، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل حتى على المستوى الاجتماعي. فبالنظر لهذه المشاكل ومخاطر أخرى قد تنجم كنتيجة لكون النفط يتوفر في باطن الأرض بكميات محدودة وأيضا كونه سلعة ذات أبعاد استراتيجية، تبعث ضرورة ملحة تقضي بوجوب التفكير في عصر ما بعد النفط والتوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية، ونجد القطاع الزراعي الذي يمثل أحد أهم القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها في تنمية الصادرات خارج المحروقات.
- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا، وهو ما أكدته أزمة 1986 التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، كما ساهمت

في انخفاض **معدلات النمو**، وفي تدهور **الصادرات** غير النفطية إضافة إلى تدني قيمة النفقات العامة. **وهو الأمر ذاته بالنسبة لأزمة** 1998.

- **أن الاقتصاد** الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد **للمداخيل، وإذا** كانت الصدمات السلبية قد أخلّت من موازينه حينها، فإنّ الإيجابية منها كأزمة 1973 **حرب الخليج** الأولى (1980-1988) **وثورة الأسعار بالارتفاع** في السنوات الأخيرة قد أكدت أن **استقرار وتوازن الاقتصاد** لا يمكن أن يتعدّ مداه القصير، لأن **استغلال واستخدام** الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستديمة.

الخاتمة العامة

تعتبر المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) من أساسيات وركائز الاقتصاد الوطني باعتبارها الممول الرئيسي لخطط التنمية لمختلف نشاطات القطاعات المهيكلة للدولة بالإضافة إلى تزويد الاقتصاد بالطاقة الضرورية من أجل نمو متكامل ودائم .

إذ ساهم النفط والغاز الطبيعي في الجزائر، في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة خلال أربع عقود الأخيرة، حيث استخدمت عائداته لتحديث البنية التحتية، وخلق فرص العمل، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

كما تتمتع الجزائر بعدد من المزايا والمقومات والثروات الطبيعية المشجعة لإقامة صناعة بتروكيماوية متطورة أهمها: توفر المواد الأولية المتمثلة في الغاز الطبيعي، والمشتقات النفطية بأسعار تنافسية، وكذا تبذل الجزائر جهود واسعة لتطوير البنية التحتية المتكاملة لتكوين قاعدة صلبة متنوعة للصناعة سعيا منها لخلق المزيد من الثروة واليد العاملة.

حيث تشهد صناعة التكرير في الجزائر نهضة كبيرة، من خلال تنفيذ مشاريع جديدة، أو تطوير المنشآت القائمة، وهو ما يحتاج إلى استثمارات ضخمة وذلك حتى تتمكن من إنتاج مشتقات بترولية تتوافق مع متطلبات المعايير البيئية العالمية حيث تبدو ملامح الاستثمار في هذه الصناعة مغرية وهو ما يثبته وجود عدة شركات أجنبية ناشطة في هذا المجال.

وبالرغم من التحديات التي تواجه الصناعة والسوق البترولية في الجزائر في الوقت الحاضر من اضطراب في أسعار البترول، إلا أن الدولة تسعى لمواكبة هذه التغيرات وكذا توسعة اقتصادياتها بعيدا عن البترول وتقنين الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية.

وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط، فهي تدرك مدى الاهتمام بالبيئة وضرورة إيجاد حلول فعالة لتقليص آثار ظاهرة التغير المناخي، وهي تهتم بنفس الوقت بضرورة تقصي انعكاسات اختيار السياسات الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف.

والملاحظ أن الجزائر منذ بداية سنة 2002 تحسن في مستوى ومعدل النمو الاقتصادي وكذلك جهودها في دعم برنامجها التنموي، هذا ما دفع إلى التحسن النوعي في الموارد المالية الكبرى الناتجة عن تحسن أسعار النفط. أن الأوضاع بدأت في التغير مع نهاية 2008 إثر الأزمة العالمية الشيء الذي أدى إلى تأثر أغلب مؤشرات اقتصاديات العالم عامة والجزائر بصفة خاصة.

حيث زاد معدل نمو صادرات الدول المنتجة للبترول منها الجزائر بشكل كبير بسبب ارتفاع أسعار البترول، ونتيجة لذلك ارتفاع حجم الإيرادات المالية. هذا ما يبرز أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي بصفة حتمية إلى التحسن الواضح في ميزان مدفوعات الدول المنتجة ويزيد من إيراداتها، الأمر الذي يحفزها للقيام بالتأثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة باستعمال هذه الإيرادات. وبالتالي يستخدم قسط منه لاستيراد السلع الاستهلاكية وتمويل وبناء صناعات موجهة نحو الأسواق الخارجية.

❖ نتائج البحث واختبار الفرضيات:

أهم ما توصلنا غليه من خلال دراستنا هذه ما يلي:

- تتحدد أسعار البترول في سوق النفط العالمية من خلال العلاقة بين أطراف رئيسية تتمثل في الشركات البترولية العالمية، البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة.

- إن التقلبات التي تشهدها الأسعار العالمية للبترول لها تأثير مباشر على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، خاصة الناتج الداخلي الخام، النفقات العامة والصادرات غير النقطية.

- إن الإيرادات التي يحققها ارتفاع سعر البترول تعتبر سببا في زيادة اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات والاستمرار في التبعية بدلا من تشجيع باقي القطاعات على الإنتاج كقطاع الفلاحة الذي كان من بين القطاعات المتضررة بسبب انخفاض إنتاجه.

- إن ارتفاع أسعار البترول ينعكس على السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وهو لا يساهم بالدرجة الأولى في ازدهار الإنتاج في القطاعات الأخرى والتحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، لدى الضروري وضع سياسات اقتصادية من شأنها تحويل عائدات البترول إلى أصول إنتاجية يمكنها أن تشكل دخلا دائما للبلد.

❖ التوصيات والاقتراحات:

استنادا على النتائج التي توصلنا إليها يمكننا تقديم بعض الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية، التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط، وحقن السيولة في قطاعات منتجة من شأنها خلق نمو ثابت ومستقر وإيجاد فرص عمل دائمة.

- تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية.

– التوسيع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الذي هدمت قاعدته خلال تنفيذ برامج الإصلاح، مع العلم أن الحكومة مؤخرا عملت في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي، خاصة في مجال صناعة السيارات من خلال تفعيل المفاوضات مع البعض من أرباب هذه المؤسسات لإقامة مركبات صناعية في الجزائر.

– زيادة لمخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة التنمية.

– الاستثمار في مشاريع البني التحتية بهدف إعدادها لتكون بمثابة قاعدة لتنشيط المبادلات التجارية الدولية في حالة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، للاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل للمبادلات التجارية الدولية بين دول جنوب شرق أسيا والأسواق الأوربية، كما قد تساهم في تنمية القطاع السياحي خاصة وأن الجزائر لديها مستقبل بإمكانه أن يضاعف النمو في هذا المجال.

– تفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلال إعطاء حرية أكبر للبنوك في إدارة المعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية، مع ضرورة تفعيل التعامل بالنظام التمويلي الإسلامي.

– الاستفادة من الإمكانات المتاحة في المجال الزراعي، الذي قد يكون حلا مناسبا لامتصاص البطالة، ليس فقط في الميدان الفلاحي. ولكن حتى فيما يخص الصناعة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية.

إن إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الجزائري، بل أن مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، إلاّ أن واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة استخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي " الأسواق المالية والنقدية " والعيني " المؤسسات والاستثمارات الإنتاجية " معا.

قائمة المراجع

1- الكتب:

- **باللغة العربية:**

- أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
- د/ هاني عبيد، الإنسان والبيئة منظومات الطاقة و البيئة والسكان، دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2000.
- عبد المجيد بوزيدي،" تسعينات الاقتصاد الجزائري"، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- نجوى أنيس الفقيه، دور منظمة الأوبك في عملية التنمية، مطابع أبو ذر الغفاري، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1990.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2012 .
- وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، االقاهرة، 1996.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر،1990 .
- تومي صالح، مدخل النظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر،1999 .
- حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
- حسين عبد الله، البترول العربي، دراسات اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006.
- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار الا يزوري، عمان، الأردن، 2007.

- خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول "قضايا بترولية دولية"، نماء للاستشارات البترولية والمعدنية PMCO، الرياض.

- د. فتحي محمد البعجة، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي، دراسة مقارنة- في الاقتصاد السياسي العربي، دار النهضة العربية، بنغازي- ليبيا، الطبعة الأولى، 2006.

- دراسات الكونجرس الأمريكي، ترجمة وجيه راض، أمريكا تغزو الخليج، سنا للنشر، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 1991.

- سمير محمد عبد العزيز ,الاقتصاد القياسي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

- صلاح الشناوي، اقتصاديات الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

- عدنان مصطفى، الطاقة النووية العربية - عامل بقاء جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 1983، بيروت-لبنان.

- علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون الخليج العربي، كتاب بدون دار نشر، سنة 2009.

- علي مكيد، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر،2007.

- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي، النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى.

- كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة: عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004.

- مجيد علي حسين وغفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، الطبعة العربية، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

- محمد أزهر السماك، زكرياء عبد الحميد، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، المكتبة الوطنية، الموصل-العراق، الطبعة الأولى، 1979.

- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

- محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، الطبعة الثانية، 2004.

- مصطفى رشدي شيحة، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي، الدار الجامعية، بيروت- لبنان، 1981.

- هاري كليجيان، والاس أوتس، عن ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، النشر العلمي والمطابع، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1995.

- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، العراق-بغداد، 1992.

- يحياوي صلاح، الصوفي فاروق، سياسات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1981.

- **باللغة الأجنبية:**

-Ayaub Antoine, Le pétrole, économie et politique, Economica, Paris, 1996,

- Abdennour KERAMANE, pétrole et pays producteurs en développement, Liaison Energie francophonie, N° 70 ; 1er trimestre 2006 (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2006).

- ABD EL KADER SID AHMED : L'OPEP PASSE PRESENT ET PERSPECTIVES , PARIS, 1980.

- Abdelkader SID-AHMED, Economie de l'industrie à partir des ressources naturelles L.B.R, Tome 2, OPU/Publisud, Imprimé en Belgique, 2000,

- Abdelouahab REZIG: Algérie, Brésil, Corée du sud : Trois expériences de développement, OPU, 2006,noble, 2004 La revue STRATIGICA. N°19 Avril 2006 .

- Albert CLO: Nouvelle crise pétrolière – Quelle clé de lecture, in : Revue Medenergie, (Revue méditerranéenne
de l'énergie) Alger- N° 14 - janvier 2005 .

- Ayaub Antoine, Percebois Jacque, Pétrole, marché et stratégies, Economica, Paris, 1987.

-Bourbonnais. R, Econométrie, Dunod, Paris, 5 eme édition, 2004.

-Bassm Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, The Oxford Institute for Energy Studies, WPM 40, January 2011.

- Cadoret. I et Benjamin. C et autre , Econométrie appliquée : méthodes, application corrigés,
2004, De Boeck, Bruxelles, 1 ère édition.

- Chems Eddine Chitour: la Politique et le Nouvel ordre Pètrolier international, Edition dahleb 1995.

- Chitour Chems Eddine, La politique et le nouvel ordre pétrolier international, OPU, Alger, 1993.

- Chems Eddine CHITOUR et autres, Bilan énergétique de l'Algérie depuis l'indépendance, 7éme journée de
L'énergie, 2003.

- Damodar N Gujarati, Econométrie, Traduction de la 4 ème édition Américaine par Bemard Bernier de boeck & larcier S, A, Paris.

- DICKEY D.A. , FULLER W.A., distribution of the estimators for autoregressive time
series with a unit root, Journal of the american statistical association, Vol. 74, n°366, 1979

- DICKEY D.A , FULLER W.A. "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", Econometric
- Durousset Maurice, Le marché pétrolier, Ellipses, paris.
- Favennec Jean pierre, Exploitation et gestion de la raffinerie , publication de l'institut français du pétrole, Paris, 1999 .
-Gujarati. N. D, (2004),"Econométrie", De Boeck, Bruxelles, 1 ère édition
- Hamilton J.D, Understanding Curde Oil Prices, University of California Working paper, San Diego, 2008.
- Johnston. J, Méthodes économétriques, Economica, Paris, 3 éme édition, 1985 .
- Johnston. J et Dinardo. J, (1999), Méthodes économétrique, Economica, Paris, 4 eme édition .
- J. P. FAVENNC et J. B. DUBREUIL, Quelle énergie pour l'Afrique, Revue Medenergie, N °16, Juillet 2005 .
- James D .Hamilton, Historical Oil Shocks, University of California, San Diego, 2010.
- Jean Laherrère, Quels sont les problèmes quand on parle de réserves?, conférence présentée au AFTP31 Mars 1999 (Paris: AFTP, 1999) .
- Jean Pierre Angelier, réflexion sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d"hydrocarbures, (document à l"appui d"une conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université de Constantine), Université Pierre Mendés France de Grenoble, 2004.
- L. M. VAAS et M HEIGEL: L'industrie du gaz dans le Monde, Technip, Paris, Novembre 77 .
- Mustafa Mekideche, le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008) , problématique, en jeux et stratégie, la série «l'Algérie de demain, relever les défis pour gagner l'avenir» , Alger, Algérie, septembre 2008
stapha MEKIDECHE, L'Algérie entre économie de rente et économie de marché , Alger , Dahlab, 2000.
- MANA SAID EL OTAIBA, L'OPEP ET LINDUSTRIE PETROLIERE, CROOM HELM LONDRES, 1978
- Meidan, Michal, Le pétrole et la Chine, plus qu'une relation commerciale, Afrique contemporaine, 2008, n° 228.
- MOHAMED IBRAHIM AL TWAIJRI: ENGLISH- ARABIC DICTIONARY OF FINANCIAL TERMS,
Riyadh -Saudi Arabia, 1993.

- MOHAMED EL HOCINE BENISSAD : Element d'economie pètrolière, paris 1983.
- Ouvrage collectif sous la direction de Khellif Amour, Dynamique des marchés, valorisation des hydrocarbures, CREAD, Alger, 2005.

- Omar KHELIF, Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures, Alger, CREAD, 2005.

- Paul segal, Why do oil price shock no longer shock, Oxford Institute for Energy Studies, department of Economics October 2007.
- PAUL HORSNELL,Mediterranean Basin in the World Petroleum Market, Oxford University Press, 2000.
- Pargny, François, Le Ghana va bénéficier des retombées de la manne pétrolière . Le MOCI – Le Moniteur du commerce international, 4 -17 février 2010, n° 1974.
- Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, Testing for a unit root in time series regression *Biometrika*, Vol 75, Jun 1988.
-RABAH MAHIOUT, Le Pétrole algérien, ENAP, Alger, 1974,
- Rachid Bendib, économétrie: théorie et applications, OPU, Alger,
-Robert B. Barsky and Lutz Kilian, Oil and the Macroeconomy Since the 1970's, Journal of Economic Perspectives, Volume 18, N° 4, Fall 2004.

- Régis Bourbonnais, Econométrie, 3éme édition, Dunod, Paris, 2000.

2– الرسائل والأطروحات:

– أمينة مخلفي، أثر تطور استغلال النفط على الصادرات–دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة–الجزائر، 2013.

– حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه دولة جامعة فرحات عباس– سطيف، 2007–2008.

– داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011–2012.

– عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات، دراسة تحليلية استشرافية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008.

– عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة– الجزائر، 2007–2008.

– لخديمي عبد الحميد، آثار تغير سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان– الجزائر.

– مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر ، 2004–2005.

- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية-الجزائر، 2010-2011.

- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

- بلقاسم سرايري، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر،2007-2008.

- عبد القادر بلخضر، استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازي البيئي في ظل التنمية المستدامة-حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة-الجزائر، 2005.

- لباني يسمينة، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

- Abdelhamid Medfouni, L'économie industrielle dans la filière gaz naturel dans les pays sous-développés,Thèse présentée pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'état en sciences économiques, Université de Constantine ,2002.

3- المقالات والملتقيات:

- التنقيب عن البترول في الوطن العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1996.

- الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي التاسع، الدوحة، قطر 9-12 ماي، 2010.

- عتوش عاشور، حاج قويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مداخلة في الملتقى الدولي حول " واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، يومي 26 و27 نوفمبر 2007.

- محمد التهامي طواهر، آمال رحمان و سارة لحمير، مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956-2012)، التحديات، أهم الانجازات والآفاق، الملتقى الدولي "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع"، 2012.

- ناجي حسن خليفة، العوامل المؤثرة على الإنفاق على الصحة، مداخلة في الملتقى الدولي حول "واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، يومي 26 و27 نوفمبر 2007.

– الطاقة وسلامة البيئة، ترجمة بسام حمود، المركز العربي للتدريب والترجمة والتأليف، دمشق 2000.

– براهيم بلقة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000–2009)، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.

– د. فوزي القريش، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى عام 1973، مجلة النفط والتنمية، بغداد، السنة الرابعة، العدد 3، ديسمبر 1978.

– رضا الشوك وحيدر علي الدليمي، مقال قصة منظمة الأقطار المنتجة والمصدرة للبترول، الحوار المتمدن، العدد 3265، 2011، متوفرة على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244115

- زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، مقال القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري.

- عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذبات سعر نفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية من سنة 1970 إلى 2008، جامعة ورقلة–الجزائر.

- فاضل الجلبي، التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية، منظمة الأوبك، 1979.

– كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر– تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

– كوثر عباس الربيعي، رئيس قسم الدراسات الأمريكية، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

– مديحة الحسن الدغيدي، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، بيروت–لبنان، دار الجيل، 1992.

-Amor KHELIF, Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures, communication présentée au Colloque international « **Création d'entreprises et territoires** », Tamanrasset : 2 et 3 décembre 2006.

-Algérie guides des hydrocarbures, publication annuelle, édition KPMG Algérie SPA, 2007.

4- المجلات والدوريات:

- أسيا طويل، قطاع الطاقة والأزمة المالية العالمية، الدورية العلمية المحكّمة لجامعة ابن رشد، هولندا، العدد السابع، متوفرة في الموقع: http://averroesuniversity.org/pages/MAGAUH007A.pdf
- حابيلي محمد، الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، مصر، 2009.
- ماجد، عبد الله المنيف، السوق النفطية: دروس الماضي وتحديات المستقبل، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 19، العدد 69،1994.
- هيرمان فرانسيس، أسواق النفط وآلياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 122، صيف 2007.
- آشرف محمد دوابه، مجلة آراء حول الخليج ، 20 أبريل 2010، العدد 456.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 في 30 جويلية 2006 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 07/05 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 05، المؤرخ في 28 أبريل 2005.
- المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57.
- بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004.
- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004.
- حسان خضر، أسواق النفط، سلسلة جسر التنمية، العدد 57، المجلد الخامس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.
- د. دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11، جانفي 2014.
- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004.
- صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000.
- عصام بن شيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد السادس، يناير 2012.

- علي رجب، تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 141، الكويت، ربيع 2012.

– كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.

- مايكل هولد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الجزائر "مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 01، جامعة سطيف-الجزائر، 2002.

- مجلة البترول، في الذكرى 40 لـ OPEC النشأة، الظروف، المتغيرات، القاهرة-مصر، أكتوبر سنة 2000.

- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، الكويت، العدد 131، خريف 2009.

- نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(29) العدد(1)، 2007.

5– النشرات والتقارير:

- تقرير الأمين العام السنوي34، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2007.

- تقرير الأمين العام السنوي35، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2008.

- تقرير الأمين العام السنوي38، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2011.

- تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2011.

- نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول العدد 11، 1985.

- وزارة الطاقة والمناجم، حوصلة قطاع الطاقة والمناجم (2000-2005)، الجزائر، مارس 2006.

- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2007.

- تقرير الأمين العام السنوي 32، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(OAPEC)، 2005.

- تقرير الأمين العام السنوي37، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2010.

- وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008، الجزائر، 2009.

-BP: www. BP Statistical review full report 2007.

-Ministre des finances, Direction générale de la prévision et des politiques, février 2014.

-International Energy Agency, and the Development of Stock Decision (Canada Oh: Glen Toner Carleton University**).**

-International Energy Agency, Annual Oil Marker Report, 1977.

-Rapport de la Banque Mondiale, Groupe de Développement Economique et Social, Moyen-Orient et Afrique du Nord, «Stratégie Macroéconomique A Moyen terme pour L'Algérie», N° 26005-AL, Mai 2003.

-www. Sonelgaz : Rapport de Sonelgaz : Journée d'études sur les énergies renouvelables, Merrakech 21/09/2002.

6– المواقع الالكترونية:

- http://www.opec.org/
- http://www.oapecorg.org/
- http://www.mf.gov.dz/
- http://www.ons.dz/
- http://www.eia.gov/
- http://www.sonatrach.com/
- http://www.banquemondiale.org/
- http://www.sesrticc.org/

الملاحق

الملحق رقم 01: إحصائيات متغيرات الدراسة.

Années	Prix de pétrole (US $/Baril)	Exportation hors hydrocarbures (millions de US $)	PIB ($ US constants de 2005)	Dépenses de consommation finale des administrations publiques (% du PIB)
1970	2,1	204	2,8427E+10	16.5322398367094
1971	2,6	142	2,5205E+10	18.5678076684834
1972	2,8	139	3,2118E+10	17.4575184440589
1973	3,1	170	3,3342E+10	15.97860318719
1974	10,4	179	3,5841E+10	11.780077957778
1975	10,4	173	3,765E+10	14.3567405056962
1976	11,6	149	4,0807E+10	13.7429085884873
1977	12,6	129	4,2953E+10	14.7080819321701
1978	12,9	128	4,6911E+10	15.3971601300015
1979	29,2	120	5,0419E+10	15.0642815875805
1980	36	125	5,0818E+10	15.1999999899175
1981	34,2	156	5,2342E+10	15.0992682926203
1982	31,7	146	5,5692E+10	16.1849716570996
1983	30,1	120	5,87E+10	16.2173732655184
1984	28,1	196	6,1987E+10	16.0313902374872
1985	27,5	198	6,428E+10	16.7181584317526
1986	13	166	6,4538E+10	18.9983304184949
1987	17,7	145	6,4086E+10	19.4315721250306
1988	14,2	291	6,3445E+10	20.1144484466094
1989	17,3	180	6,6236E+10	18.0014175469115
1990	22,3	369	6,6766E+10	16.0669306147331
1991	18,6	375	6,5965E+10	14.7187690685902

1992	18,4	449	6,7153E+10	16.0179356185402
1993	16,3	479	6,5742E+10	17.324185909108
1994	15,5	287	6,5151E+10	17.8746231515245
1995	16,9	519	6,7626E+10	16.763789836264
1996	20,3	882	7,0399E+10	15.7743188030077
1997	18,7	516	7,1173E+10	16.5383785635938
1998	12,3	358	7,4803E+10	17.7919085166095
1999	17,5	438	7,7197E+10	16.787103044965
2000	27,6	612	7,8895E+10	13.5831216770299
2001	23,1	648	8,2534E+10	14.7750742699551
2002	24,3	734	8,7156E+10	15.4871215853335
2003	28,2	673	9,3432E+10	14.8033942555416
2004	36	758,6	9,7449E+10	13.772648029269
2005	50,6	907,18	1,032E+11	11.4504216644509
2006	61	1157,63	1,0495E+11	11.2315773395045
2007	69,1	1332	1,0852E+11	11.6434964932323
2008	94,4	1936,96	1,1069E+11	13.2067145772249
2009	61	1066	1,1257E+11	16.1452860678433
2010	77,4	1526	1,1663E+11	17.2267563866294
2011	107,5	2100	1,1966E+11	90,0034949
2012	109,5	2062	1,2361E+11	90,4749876

المصدر:

- الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: http://www.ons.dz/
- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية على الموقع: http://www.algex.dz/
- البنك الدولي على الموقع: http://www.banquemondiale.org/
- منظمة الدول المصدرة للبترول على الموقع: http://www.opec.org/

الملحق رقم 02: نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة سعر النفط.

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.641073	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/14 Time: 01:46
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-1.073729	0.161680	-6.641073	0.0000
C	0.145636	0.109341	1.331938	0.1908
@TREND(1970)	-0.002151	0.004292	-0.501260	0.6191

R-squared	0.537179	Mean dependent var	-0.004760
Adjusted R-squared	0.512820	S.D. dependent var	0.464324
S.E. of regression	0.324090	Akaike info criterion	0.654766
Sum squared resid	3.991310	Schwarz criterion	0.780149
Log likelihood	-10.42270	Hannan-Quinn criter.	0.700424
F-statistic	22.05263	Durbin-Watson stat	2.005326
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.233916	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.106718
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.108285

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OIL,2)

Method: Least Squares
Date: 08/16/14 Time: 01:47
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.980235	0.157271	-6.232758	0.0000

R-squared	0.492636	Mean dependent var	-0.004760
Adjusted R-squared	0.492636	S.D. dependent var	0.464324
S.E. of regression	0.330736	Akaike info criterion	0.649095
Sum squared resid	4.375451	Schwarz criterion	0.690890
Log likelihood	-12.30645	Hannan-Quinn criter.	0.664314
Durbin-Watson stat	2.007190		

الملحق رقم 03: نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة سعر النفط.

Null Hypothesis: D(OIL) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.172875
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.096442
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.089969

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(OIL)
Method: Least Squares
Date: 08/16/14 Time: 01:49
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.094143	0.048500	1.941088	0.0591

R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.094143
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.314315
S.E. of regression	0.314315	Akaike info criterion	0.546680
Sum squared resid	4.050554	Schwarz criterion	0.588053
Log likelihood	-10.48028	Hannan-Quinn criter.	0.561845
Durbin-Watson stat	2.129291		

الملحق رقم 04: نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة الصادرات.

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.853829	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/14 Time: 01:52
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1))	-0.912325	0.155851	-5.853829	0.0000

R-squared	0.461309	Mean dependent var	0.003398
Adjusted R-squared	0.461309	S.D. dependent var	0.258205
S.E. of regression	0.189511	Akaike info criterion	-0.464652
Sum squared resid	1.436575	Schwarz criterion	-0.422858
Log likelihood	10.52537	Hannan-Quinn criter.	-0.449433
Durbin-Watson stat	1.926558		

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.615990	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.093298
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.074581

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(X,2)
Method: Least Squares
Date: 08/20/14 Time: 22:03
Sample (adjusted): 1972 2012

Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1))	-1.251263	0.150488	-8.314718	0.0000

R-squared	0.633378	Mean dependent var	0.008391
Adjusted R-squared	0.633378	S.D. dependent var	0.510727
S.E. of regression	0.309241	Akaike info criterion	0.514698
Sum squared resid	3.825208	Schwarz criterion	0.556493
Log likelihood	-9.551317	Hannan-Quinn criter.	0.529918
Durbin-Watson stat	2.145409		

الملحق رقم 05: نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة الصادرات.

Null Hypothesis: D(X) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 40 (Newey-West using Bartlett kernel)

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.458095
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.097515
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.023696

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(X)
Method: Least Squares
Date: 08/20/14 Time: 22:09
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.055079	0.048769	1.129381	0.2653

R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.055079
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.316060
S.E. of regression	0.316060	Akaike info criterion	0.557750
Sum squared resid	4.095644	Schwarz criterion	0.599123
Log likelihood	-10.71276	Hannan-Quinn criter.	0.572915
Durbin-Watson stat	2.548209		

الملحق رقم 06: نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.956160	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/14 Time: 01:57
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.251469	0.125698	-9.956160	0.0000
C	0.078691	0.014055	5.598593	0.0000
@TREND(1970)	-0.001413	0.000511	-2.766633	0.0087

R-squared	0.725508	Mean dependent var	0.003725
Adjusted R-squared	0.711061	S.D. dependent var	0.071023
S.E. of regression	0.038177	Akaike info criterion	-3.622815
Sum squared resid	0.055384	Schwarz criterion	-3.497432
Log likelihood	77.26771	Hannan-Quinn criter.	-3.577157
F-statistic	50.21879	Durbin-Watson stat	0.670121
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.656740	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001351
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003325

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares

Date: 08/16/14 Time: 01:57
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.251469	0.125698	-9.956160	0.0000
C	0.078691	0.014055	5.598593	0.0000
@TREND(1970)	-0.001413	0.000511	-2.766633	0.0087

R-squared	0.725508	Mean dependent var	0.003725
Adjusted R-squared	0.711061	S.D. dependent var	0.071023
S.E. of regression	0.038177	Akaike info criterion	-3.622815
Sum squared resid	0.055384	Schwarz criterion	-3.497432
Log likelihood	77.26771	Hannan-Quinn criter.	-3.577157
F-statistic	50.21879	Durbin-Watson stat	0.670121
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 07: نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام.

Null Hypothesis: D(GDP) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.253110
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.002257
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001932

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 08/16/14 Time: 01:59
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.034995	0.007420	4.716115	0.0000

R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.034995
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.048089
S.E. of regression	0.048089	Akaike info criterion	-3.208012
Sum squared resid	0.094814	Schwarz criterion	-3.166639
Log likelihood	68.36826	Hannan-Quinn criter.	-3.192847
Durbin-Watson stat	2.134061		

الملحق رقم 08: نتائج اختبار ADF و PP لاستقرارية سلسلة النفقات العامة.

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.779431	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/20/14 Time: 22:17
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-0.896091	0.155048	-5.779431	0.0000

R-squared	0.454683	Mean dependent var	-0.003630
Adjusted R-squared	0.454683	S.D. dependent var	0.140791
S.E. of regression	0.103968	Akaike info criterion	-1.665379
Sum squared resid	0.432374	Schwarz criterion	-1.623585
Log likelihood	35.14027	Hannan-Quinn criter.	-1.650160
Durbin-Watson stat	1.941231		

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.759598	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010546
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009322

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/20/14 Time: 22:23
Sample (adjusted): 1972 2012

Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-0.896091	0.155048	-5.779431	0.0000

R-squared	0.454683	Mean dependent var	-0.003630
Adjusted R-squared	0.454683	S.D. dependent var	0.140791
S.E. of regression	0.103968	Akaike info criterion	-1.665379
Sum squared resid	0.432374	Schwarz criterion	-1.623585
Log likelihood	35.14027	Hannan-Quinn criter.	-1.650160
Durbin-Watson stat	1.941231		

الملحق رقم 09: نتائج اختبار Kpss لاستقرارية سلسلة النفقات العامة.

Null Hypothesis: D(GOV) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West using Bartlett kernel)

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.097552
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.010561
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008114

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 08/20/14 Time: 22:30
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.016993	0.033086	-0.513597	0.6104
@TREND(1970)	0.001007	0.001341	0.750904	0.4571

R-squared	0.013900	Mean dependent var	0.004649
Adjusted R-squared	-0.010752	S.D. dependent var	0.104742
S.E. of regression	0.105303	Akaike info criterion	-1.617496
Sum squared resid	0.443552	Schwarz criterion	-1.534750
Log likelihood	35.96741	Hannan-Quinn criter.	-1.587166
F-statistic	0.563856	Durbin-Watson stat	1.789571
Prob(F-statistic)	0.457106		

الملحق رقم 10: اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول.

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 08/20/14 Time: 22:42
Sample: 1970 2012
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.918244	0.361389	10.84218	0.0000
OIL	0.647537	0.113769	5.691697	0.0000

R-squared	0.441382	Mean dependent var	5.888862
Adjusted R-squared	0.427757	S.D. dependent var	0.897897
S.E. of regression	0.679230	Akaike info criterion	2.109680
Sum squared resid	18.91546	Schwarz criterion	2.191596
Log likelihood	-43.35812	Hannan-Quinn criter.	2.139888
F-statistic	32.39541	Durbin-Watson stat	0.238342
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم 11: اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني.

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 08/16/14 Time: 02:12
Sample: 1970 2012
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.73101	0.105781	224.3402	0.0000
OIL	0.382779	0.033301	11.49451	0.0000

R-squared	0.763175	Mean dependent var	24.89590
Adjusted R-squared	0.757399	S.D. dependent var	0.403649
S.E. of regression	0.198816	Akaike info criterion	-0.347483
Sum squared resid	1.620634	Schwarz criterion	-0.265566
Log likelihood	9.470875	Hannan-Quinn criter.	-0.317274
F-statistic	132.1238	Durbin-Watson stat	0.383012
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 12: اختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث.

Dependent Variable: GOV
Method: Least Squares
Date: 08/20/14 Time: 23:05
Sample: 1970 2012
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.853459	0.077771	36.69062	0.0000
OIL	0.031204	0.024483	-1.274523	0.2097

R-squared	0. 38110	Mean dependent var	2.758497
Adjusted R-squared	0.014649	S.D. dependent var	0.147253
S.E. of regression	0.146170	Akaike info criterion	-0.962698
Sum squared resid	0.875992	Schwarz criterion	-0.880782
Log likelihood	22.69801	Hannan-Quinn criter.	-0.932490
F-statistic	1.624409	Durbin-Watson stat	0.465317
Prob(F-statistic)	0.209655		

الملحق رقم 13: اختبار استقرارية سلسلة البواقي.

Null Hypothesis: RESIDX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.785662	0.0407
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESIDX)
Method: Least Squares
Date: 08/20/14 Time: 23:00
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESIDX(-1)	-0.132739	0.074336	-1.785662	0.0816

R-squared	0.071859	Mean dependent var	-0.005882
Adjusted R-squared	0.071859	S.D. dependent var	0.331548
S.E. of regression	0.319414	Akaike info criterion	0.578862
Sum squared resid	4.183030	Schwarz criterion	0.620235
Log likelihood	-11.15611	Hannan-Quinn criter.	0.594027
Durbin-Watson stat	2.430339		

Null Hypothesis: RESIDGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.094706	0.0361
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RESIDGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/16/14 Time: 02:17
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESIDGDP(-1)	-0.192433	0.091866	-2.094706	0.0424

R-squared	0.096607	Mean dependent var	-0.001041
Adjusted R-squared	0.096607	S.D. dependent var	0.123038
S.E. of regression	0.116944	Akaike info criterion	-1.430717
Sum squared resid	0.560715	Schwarz criterion	-1.389344
Log likelihood	31.04505	Hannan-Quinn criter.	-1.415552
Durbin-Watson stat	2.059240		

Null Hypothesis: RESIDGOV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.590593	0.0109
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESIDGOV)
Method: Least Squares
Date: 08/20/14 Time: 22:55
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESIDGOV(-1)	-0.300678	0.116065	-2.590593	0.0134
D(RESIDGOV(-1))	0.309861	0.161698	1.916294	0.0627

R-squared	0.157641	Mean dependent var	0.004777
Adjusted R-squared	0.136042	S.D. dependent var	0.098945
S.E. of regression	0.091969	Akaike info criterion	-1.887189
Sum squared resid	0.329871	Schwarz criterion	-1.803600
Log likelihood	40.68736	Hannan-Quinn criter.	-1.856750
Durbin-Watson stat	2.065418		

الملحق رقم 14: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

Date: 08/20/14 Time: 23:08
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: OIL GDP GOV X
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.548074	53.05673	47.85613	0.0150
At most 1	0.339304	20.49305	29.79707	0.3900
At most 2	0.081130	3.500130	15.49471	0.9397
At most 3	0.000758	0.031108	3.841466	0.8599

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.548074	32.56368	27.58434	0.0105
At most 1	0.339304	16.99292	21.13162	0.1723
At most 2	0.081130	3.469022	14.26460	0.9107
At most 3	0.000758	0.031108	3.841466	0.8599

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

OIL	GDP	GOV	X
0.683569	-6.441422	-2.221534	1.636171
-2.350338	4.878219	1.459970	-0.941167
-2.636823	6.906486	-7.762025	-0.865167
-1.021174	5.171856	-6.146278	-2.615293

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(OIL)	0.026389	0.088521	0.071672	0.002147
D(GDP)	0.023768	0.007233	-0.001134	0.000459
D(GOV)	0.005845	-0.057696	-0.002756	-0.000264
D(X)	-0.125594	0.015514	0.007673	0.006056

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 125.8353

الملحق رقم 15: اختبار سببية Granger.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/19/14 Time: 01:25
Sample: 1970 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause OIL	41	3.50723	0.0143
OIL does not Granger Cause X		2.20123	0.0836
GDP does not Granger Cause OIL	41	1.59086	0.2177
OIL does not Granger Cause GDP		0.06402	0.9381
GOV does not Granger Cause OIL	41	0.27815	0.6009
OIL does not Granger Cause GOV		3.01823	0.0902

الملحق رقم 16: استجابة متغيرات الاقتصاد الكلي لصدمة أسعار البترول.

Period	DX	DGDP	DGOV
1	0.092722	0.008291	-0.046789
	(0.04414)	(0.00523)	(0.01305)
2	0.093782	0.004676	-0.000148
	(0.06079)	(0.00745)	(0.02155)
3	-0.017891	0.010144	0.047297
	(0.06225)	(0.00835)	(0.02684)
4	-0.033066	0.010383	0.076787
	(0.07268)	(0.01096)	(0.03566)
5	-0.044859	0.006277	0.087265
	(0.07920)	(0.01339)	(0.04431)
6	-0.033788	0.001437	0.088672
	(0.08965)	(0.01616)	(0.05376)
7	-0.021604	-0.003515	0.081687
	(0.09887)	(0.01881)	(0.06281)
8	-0.002792	-0.007660	0.069682
	(0.10686)	(0.02134)	(0.07067)
9	0.014761	-0.010768	0.054500
	(0.11204)	(0.02358)	(0.07678)
10	0.031238	-0.012579	0.038396
	(0.11537)	(0.02545)	(0.08068)

قال الله تعالى:

{وَمَا تَوْفِيقِي إِلا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}

هود:88

" إني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومهِ إلا قال في غَدِهِ: لوُ غَيَّرَ هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يُستحَسن ولو قُدَّم هذا لكان أفضل ولو تُرِك هذا لكان أجمل. وهذا أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

العماد الأصفهاني

الملخص:

إن اعتماد الجزائر على سلعة النفط وعوائدها كسلعة أساسية لتمويل برامجها التنموية، جعل اقتصادها يتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، وانعكس ذلك في أداء اقتصادها الكلي.

على هذا الأساس حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري الناجمة عن التقلبات المفاجئة في أسعار النفط العالمية، وهذا لإبراز حساسية مختلف المؤشرات خلال الفترة الممتدة بين 1970-2012. بالاعتماد على الأساليب الكمية التي أصبحت تلعب دورا أساسيا لاسيما القياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياسي يسمح بمعرفة المؤشرات الأكثر تأثرا.

وقد توصلت نتائج الدراسة في الجانب القياسي إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من الصادرات خارج المحروقات، الناتج الداخلي الخام والنفقات العامة، أما اختبار السببية لجرانجر فتوصل إلى وجود علاقة بين الصادرات غير النفطية والنفقات العامة مع سعر النفط الخام في المدى القصير، وبالنسبة لاختبار الاستجابة الدفعية فأوضح وجود أثر سلبي لصدمات سعر النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، مؤشرات الاقتصاد الكلي، الجزائر، القياس الاقتصادي، التكامل المشترك.

Abstract:

The dependence of Algeria on oil as a basic commodity and as an only source of its revenues for financing their development programs, has subjected their economy to unsystematic fluctuations that are being felt in international oil markets, on their macroeconomy.

In this study, we tried to measure the effects of unexpected changes of oil prices, and determine the effects of these shocks on some indicators in Algerian economy. In order to highlight the sensitivity of these indicators during the period between 1970-2012 .To this end, we relied on some quantitative methods, particularly econometrics, which has a crucial role in this respect. Thus, we tried to design an econometric model that helps us identify the most affected indicators.

The results of the study findings in the ecometric part to presence of integration simultaneously in the long run between oil prices and all of non-hydrocarbon exports, GDP and government spending. And test the causal relationship of Granger, had identified a relation between non-hydrocarbon exports and government spending with curd oil prices in short term. As well as the test functions to respond Batch explained that there is a negative impact of oil price shocks on macroeconomic indicators.

Key words: oil price, macroeconomic indicators, Algeria, econometrics, cointegration.